عبد الفتاح علي الرشدان
رنا عبد العزيز الخمّاش

# تركيا والبرنامج النووي الإيراني

## حدود الاتفاق والاختلاف (٢٠٠٢-٢٠١٦)



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

## هذا الكتاب

يبحث هذا الكتاب في حالة عدم الاستقرار التي تشهدها العلاقات التركية – الإيرانية ومرتكزاتها وأبعادها وتطوّراتها ومؤثراتها الداخلية والخارجية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا (2002)، وأثر ذلك كله في موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني، وتأثيراته العسكرية والأمنية والاقتصادية في الأوضاع في المنطقة ومدى انعكاساته على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط. ويفترض الباحثان أن الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني يتفق مع التطلعات التركية الإقليمية ورغبة تركيا في الاضطلاع بدور ما في المنطقة، وينبع من فلسفة حزب العدالة ورؤيته الاستراتيجية لمكانة تركيا وأولوية مصالحها.


### عبد الفتاح علي الرشدان

باحث أردني في العلوم السياسية وأستاذ في جامعة مؤته (الأردن)، عمل سابقًا عميدًا لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (مؤته)، له عدد من البحوث المنشورة عن النظام الإقليمي العربي وأصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والعلاقات الدولية.

### رنا عبد العزيز الخمّاش

باحثة أردنية متخصصة بالشؤون التركية والشرق الأوسط والحركات الإسلامية، صدر لها كتاب **العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، 1996-2009**.





المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 6 دولارات

ISBN 978-614-445-103-8




# تركيا والبرنامج النووي الإيراني

## حدود الاتفاق والاختلاف

(2016-2002)

# تركيا والبرنامج النووي الإيراني

## حدود الاتفاق والاختلاف

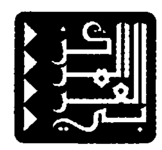
## (2016-2002)

عبد الفتاح علي الرشدان

رنا عبد العزيز الخمّاش

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
الرشدان، عبد الفتاح علي
تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016)/ عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخمّاش.
192 ص. ؛ 22 سم.
يشتمل على بيليوغرافية (ص. 159-169) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-103-8
1. القنابل الذرية - إيران. 2. الأسلحة النووية - إيران. 3. تركيا - العلاقات الخارجية - إيران. 4. إيران - العلاقات الخارجية - تركيا. 5. إيران - السياسة العسكرية. أ. الخمّاش، رنا عبد العزيز. ب. العنوان.
355.02170955

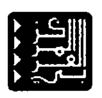
العنوان بالإنكليزية

**Turkey and Iran's Nuclear Program:
Agreement Limits and Discord (2002-2016)**

*by Abdul Fattah Ali al-Rushdan
and Rana Abdul Aziz al-Khammash*



الناشر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 1991837 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute. org
الموقع الإلكتروني: www. dohainstitute. org



الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر 2016

# المحتويات


قائمة الجداول ..................... 7

مقدمة ..................... 9

الفصل الأول: البرنامج النووي الإيراني
وتداعياته الإقليمية والدولية ..................... 21

أولًا: نشأة البرنامج النووي الإيراني (1957-1979) ......... 25

ثانيًا: مرحلة التمهل وإعادة ترتيب الأوراق
(1979-1989) ..................... 29

ثالثًا: مرحلة التسارع والتطور (1989-2002) ..................... 30

رابعًا: التدويل والمراوغة (2002-2015) ..................... 33

خامسًا: الاتفاق النهائي ..................... 42

الفصل الثاني: العلاقات التركية - الإيرانية والموقف التركي
من البرنامج النووي الإيراني ..................... 51

أولًا: مقومات الدولة التركية ..................... 54

ثانيًا: العلاقات التركية - الإيرانية ..................... 77

ثالثًا: الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني:
حدود الاتفاق والاختلاف ........................................ 109

خاتمة .................................................................... 147

المراجع .................................................................. 159

فهرس عام .............................................................. 171

# قائمة الجداول


(2-1): مقارنة متغيرات القوة بين تركيا وإيران................................ 60

(2-2): مؤشرات القوة الاقتصادية لإيران وتركيا (2012)........... 65

(2-3): الصادرات التركية إلى الدول الأفريقية (2012)............. 96

(2-4): التبادل التجاري بين تركيا وإيران (2000-2012)...... 133

# مقدمة

توالت التطورات والحوادث الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، الأمر الذي أدى إلى حدوث فراغ سياسي في المنطقة بعد تراجع أدوار الدول ذات النفوذ في المنطقة، خصوصًا مصر والعراق والسعودية نتيجة مجموعة من الأسباب، أهمها:

- انتهاء الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية، بقيادة الاتحاد السوفياتي من جهة، والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى، ومن ثم انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه واستقلال الدول المنضوية إليه في عام 1991، وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وبدء تشكل نظام أحادي القطبية، وظهور ما سُمّي «النظام العالمي الجديد» (New World Order) الذي أعلنه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش (الأب).

- احتلال القوات العراقية الكويت في 2 آب/ أغسطس 1990، وما ترتب عن ذلك من دخول القوات الأجنبية إلى الجزيرة العربية بناء على طلب بعض الدول العربية لتحرير الكويت، وما تلاه من انتصار قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ومحاصرتها العراق، وما نتج من انقسام وتشرذم في النظام الإقليمي العربي بين

مؤيد للرئيس العراقي صدام حسين ومعارض له؛ ما اضطر العرب إلى الخضوع للمطالب الأميركية، وقبول التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، ومشاركتهم في مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991، واختلاف العرب في ما بعد في شأن مفهوم السلام؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة الشرخ في صفوف العرب بين ما سُمّي الدول المعتدلة والدول الممانعة للسياسات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة.

- تعثر عملية السلام التي بدأت بين العرب وإسرائيل في مؤتمر مدريد، حيث لم تلتزم إسرائيل أي شروط مع العرب، كما أنها تخلّت عن الاتفاقات التي عقدتها مع منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو، وما زالت عملية الصراع مستمرة حتى الآن بين الفلسطينيين وإسرائيل.

- حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وما تمخّض عنها من انعكاسات سلبية واتهامات أميركية للعالم العربي والإسلامي على أنه مصدر للإرهاب والإرهابيين.

- الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003، وما نجم عنه من تدمير مؤسسات الدولة المختلفة وتهديد وحدة العراق وسيادته، بغية تحييده عن القيام بأي دور بارز وفاعل في قضايا الأمة العربية، ودورانه في الفلك الإيراني.

- اجتياح الثورات والاحتجاجات السلمية الدول العربية منذ نهاية عام 2010 للمطالبة بالحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية في ما سمي الربيع العربي، وما نشأ عنها من فراغ سياسي وعدم استقرار، وسجالات سياسية تسبق عادة مرحلة إعادة البناء السياسي

والاقتصادي والاجتماعي في كل دولة، التي يبدو أنها تحتاج إلى وقت طويل لإنجازها.

أدت هذه العوامل إلى تشرذم العرب وضعفهم وحصول فراغ في قيادة المنطقة العربية، حيث تطلّعت دول غير عربية إلى استغلال الفراغ السياسي والإمساك بزمام الأمور في المنطقة (تركيا وإيران وإسرائيل). وما المبادرة التي طرحها الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز عندما كان وزيرًا للخارجية في عام 1992 إلا دليلًا على ذلك، حين طرح فكرة الشرق الأوسط الجديد التي عاود طرحها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، لإعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل لتصبح الثانية دولة مُهيمنة في المنطقة؛ ففكرة بيريز هدفت إلى دمج مصالح العرب وربطها بإسرائيل عن طريق الاستثمارات والمشروعات المشتركة بالمال والأيدي العربية والتقانة الإسرائيلية، الأمر الذي سيُمكّن إسرائيل من السيطرة على المنطقة. فهذه المبادرة هي في الأصل مبادرة إسرائيلية أُعيدت إلى الساحة بطرح أميركي وترويج حتى لا تواجه معارضة في المنطقة العربية، خصوصًا بعد ما شهد العرب ما حدث لنظام صدام حسين في العراق، ومحاولات تقسيم البلاد بعد الغزو الأميركي في عام 2003، وقد راقبوا انسياق ليبيا في عام 2004 لتلبية المطالب الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة، بالتخلّي عن برنامجها النووي طوعًا وخوفًا من مُلاقاة المصير ذاته.

إضافة إلى إسرائيل، هناك إيران التي حاولت منذ قيام الثورة الإسلامية بقيادة الخميني في عام 1979، تصدير أفكارها الثورية إلى العالم العربي لإسقاط أنظمته وقيام أنظمة إسلامية موالية لها.

فمنذ ذلك الوقت لم تكف طهران عن التدخل في شؤون الدول العربية والسعي إلى قيادة المنطقة. وكانت بوادر تلك التطلّعات الحرب التي دارت بينها وبين العراق بين عامي 1980 و1988، حيث حاولت أن يكون العراق بوابتها لزعامة المنطقة، وكان العراق في تلك المرحلة من أهم أقطاب النظام الإقليمي العربي. كما عملت إيران على إقامة علاقات وثيقة إلى حد التحالف مع بعض الجماعات الشيعية في البلدان العربية (المملكة العربية السعودية ولبنان والبحرين والكويت) في نطاق استراتيجيتها الخارجية بما يدعم مصالحها وسياستها المستمرة بقصد قيادة المنطقة. كما عملت طهران على إقامة شبكة من العلاقات مع أهم المحاور المؤثرة في قضايا المنطقة المهمة إقليميًا ودوليًا، وفي مقدمها الصراع العربي - الإسرائيلي؛ فمنذ قيام الثورة ركّزت طهران على دعمها الشعب الفلسطيني وحقوقه ولم تعترف بإسرائيل، بل جعلت مبنى السفارة الإسرائيلية سفارة لفلسطين، إضافة إلى تقديمها الدعم المالي والعسكري والسياسي لحزب الله في لبنان، وإلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، وتأييدها سورية التي لم تنِ صراعها مع إسرائيل. فأصبحت إيران الرقم الصعب في معادلة السلام في الشرق الأوسط وفي استقرار تلك الدول وتوازناتها في الداخل. كما انتهزت الفرصة التي قُدّمت إليها على طبق من ذهب بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر، واحتلال الولايات المتحدة دولتين مجاورتين ومعاديتين لها: أفغانستان (نظام طالبان) في عام 2001 والعراق في عام 2003، فزادت أهمية إيران الاستراتيجية لدى الغرب، حيث ما عاد في الإمكان إغفال دورها المهم في حل أهم قضايا المنطقة والعالم. إضافة إلى أهمية إيران الاستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي ومواردها الضخمة في إنتاج النفط والغاز - شرايين

الحياة للاقتصاد العالمي - ومحاولتها امتلاك قوة نووية ربما تساهم في تغيير موازيين القوى لمصلحتها في المنطقة؛ امتلكت إيران الأدوات التي تؤهلها لقيادة المنطقة باعتبارها قوة إقليمية يُحسب لها حساب في المنطقة وخارجها في العالم الغربي.

أما الدولة الثالثة في هذا المثلث فهي تركيا التي كانت مركز الخلافة العثمانية وصاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لقرون عدة من الزمن. لكن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمتها وإلغاء الخلافة الإسلامية في عام 1924 على يد مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية الحديثة وأول رئيس لها، انطوت تركيا على ذاتها وانسلخت عن محيطها الإسلامي وحاولت اللحاق بالركب الغربي من خلال اعترافها بإسرائيل في عام 1949 وانضمامها إلى حلف الناتو في عام 1952 وتقديمها طلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية في عام 1959، إلا أن الأتراك حاولوا في بعض الأوقات العودة إلى المحيط الإقليمي، لكن المؤسسات العلمانية في تركيا كانت دائمًا تحول دون ذلك، حتى نجح حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان بعد توليه السلطة في تركيا، في تطويع مبادئ حزبه وأهدافه بما يخدم توجهاته داخل تركيا من دون الاصطدام بالدستور والنمط العلماني للدولة. واستطاع تغيير عدد من الأمور واستخدام احترام القانون والديمقراطية والعلمانية وحرية التعبير (القيم العلمانية) من أجل تحرير تركيا من سيطرة الجيش والمؤسسات العلمانية.

مما لا شك فيه أنه منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا جرى تغيير وجهة الدفة التركية من البوصلة الغربية إلى البوصلة

الشرق أوسطية، بحثًا عن مجد تركيا التليد والعود بها إلى المقدمة؛ فأعاد الحزب ترتيب أولوياته؛ إذ على الرغم من أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بقي أولوية لدى الحزب، فإنه قرر ألا تبقى تركيا في انتظارها مكتوفة الأيدي، بل انطلق ليعزز علاقات تركيا مع دول الشرق بانتماءاتها وتوجّهاتها المختلفة، وفي مقدمها: الدول العربية، والدول التي كانت في نزاعات سابقة مع تركيا (قبرص واليونان وأرمينيا). وجاءت هذه التحركات في إطار النظرية الصفرية لأهم منظري الحكومة التركية ووزير خارجيتها آنذاك، أحمد داود أوغلو. وتقوم هذه النظرية على تصفير المشكلات مع دول الجوار التركي كي تتفرّغ تركيا لممارسة دورها الإقليمي في المنطقة وفقًا لمكانتها والمعطيات التاريخية والجغرافية التي ترتكز عليها؛ فهي دولة ذات موقع استراتيجي مهم يطل على أهم مناطق العالم (الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان)، ولها تاريخ حضاري وثقافي وديني عريق يؤهلها لتكون دولة رائدة في المنطقة، إضافة إلى أفضلية تميزها من إيران وإسرائيل: عدم وجود معارضة من الشعوب العربية وبعض الأنظمة الحاكمة فيها لأداء مثل هذا الدور. فالعرب ربما يُفضّلون قيادة تركيا للمنطقة عوضًا من إسرائيل أو إيران، فالأولى هي عدوتهم الأولى وهادرة كرامتهم وهاضمة حقوقهم ومستبيحة حرماتهم ومحتلة أراضيهم أكثر من نصف قرن من الزمن، في حين يرون أن الثانية دولة تريد إعادة السيطرة الفارسية الصفوية على منطقة الخليج والعالم العربي، ونشر المذهب الشيعي في أرجاء العالم الإسلامي كله، وما تأييدها القضايا الإسلامية إلا مدخلًا تحاول من خلاله إدارة دفة الأمور لمصلحتها وتحقيق

أهدافها. أما تركيا فليست لها أجندات خاصة، إضافة إلى أن تركيا تلقى دعمًا أوروبيًا وأميركيًا في هذا الاتجاه كونها تمثل أنموذجًا للديمقراطية والإسلام السياسي المعتدل والمستنير - استطاع أن يوازن بين الإسلام والعلمانية - وحليفًا استراتيجيًا مرتبطًا بالغرب بعلاقات استراتيجية وتاريخية. كما يرى الغرب فيها ندًا قويًا لإيران لقيادة المنطقة، خصوصًا في ظل وهن الأنظمة العربية وفقدانها الصدقية والتأييد الداخلي والخارجي.

يعود عدم الرفض الشعبي العربي ممارسة تركيا دورًا رائدًا في المنطقة إلى أسباب عدة، أبرزها:

- الإرث التاريخي الذي تركه العثمانيون لدى العرب.

- التأثير الثقافي والإعلامي الذي تُمارسه تركيا في أرجاء المنطقة كلها منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في البلاد.

- الجذور الإسلامية للحزب الحاكم في تركيا، وما ترتب عن ذلك من خطوات عملية اتخذتها الحكومة التركية لدعم القضايا العربية، لا مجرد دعاية كما يفعل النظام الإيراني؛ فتركيا رفضت غزو القوات الأميركية العراق انطلاقًا من أراضيها في عام 2003، كما توترت العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ تولي الحزب السلطة بسبب الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، إضافة إلى انتقادها ومعارضتها العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006، وعدوانها على غزة في نهاية عام 2008، وما نجم عن ذلك من إلغاء مناورات واتفاقات عسكرية واقتصادية بين البلدين.

- وحدة المذهب مع تركيا، فأغلبية شعبها من المسلمين السنّة مثل أغلبية الشعوب العربية، فليس هناك تخوف من تنامي الدور التركي بأنها تريد تغيير مذهب الأغلبية العُظمى في الوطن العربي كما هي الحال مع إيران.

- التعاطف والتأييد الرسمي والشعبي التركي للشعوب العربية في قضاياها العادلة، منها القضية الفلسطينية ودعم الشعوب العربية المطالبة بالحرية وتأييدها، ودعمها المحافظة على أمن الدول العربية ووحدتها واستقرارها، كما حصل في البحرين وليبيا وسورية، وتأييد تركيا مطالب الشعوب العربية بالحرية والكرامة والمساواة.

- الإعجاب العربي والدولي بالأنموذج التركي الذي يجمع بين الأصالة والحضارة الإسلامية والعلمانية السياسية والاعتدال والانفتاح على الآخر.

إلا أن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن، فالمحاولات التركية من أجل استعادة دورها الريادي في المنطقة بما يخدم مصالحها وأهدافها والمنطقة في التوجه نحو التنمية والتطوير والرفاه الاقتصادي، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا عمّ الأمن والاستقرار المنطقة بأكملها (هذا ينطبق مع فكر أحمد داود أوغلو مُنظّر الحزب)، وما يؤكد هذا التوجه هي الوساطة التركية في عملية السلام بين سورية وإسرائيل، وترتيب لقاء تاريخي بين وزيري الخارجية الباكستاني والإسرائيلي في اسطنبول في عام 2005، والوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبين الفلسطينيين أنفسهم، وتأثيرها الإيجابي في تشكيل الحكومة في لبنان في عام 2009. لكن تلك المحاولات اصطدمت بأزمة جديدة، فمنذ تولي الحزب السلطة في تركيا، طفت

على السطح أزمة الملف النووي الإيراني مع الغرب وإسرائيل، الأمر الذي هدّد المخططات التركية لدورها ومصالحها في المنطقة.

لا تريد تركيا إثارة النزاعات واندلاع الحروب في الدول المحيطة بها، لأنها دولة تعلّمت من دروس الماضي وقررت أن تكون مصالح الدولة التركية أولًا قبل المصالح الغربية في المنطقة؛ فحصار العراق منذ عام 1991 ومن ثم احتلاله في عام 2003، جعل من تركيا الخاسر الأكبر اقتصاديًا وسياسيًا، وحتى عسكريًا وأمنيًا، وهي لا تريد أن تتكرر التجربة ذاتها مع جارتها إيران.

يهم القادة الأتراك اليوم في المقام الأول مصالح الدولة التركية لا مصالح حلفائها في الناتو، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، الذين خذلوها أكثر من مرة حينما كانت مصالحها تصطدم مع مصالح الدول الغربية؛ إذ كان الغرب يتجاهل المصالح التركية في حال اصطدمت مع مصالح دولة غربية. ويتضح هذا جليًا في ما حدث إبان أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1961، وكما حدث في الأزمة القبرصية في عام 1974، ولم يكترث الغرب للقبارصة الأتراك الذين لم يعترف بدولتهم حتى الآن إلا أنقرة، بينما كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل إرضاءً للغرب، وأرسلت أبناءها ليقاتلوا في الحرب الكورية (1950-1953) بناء على التوجّهات الغربية بمساندة كوريا الجنوبية.

إضافة إلى ذلك، فإن الأتراك مقتنعون أن تركيا قوية ورائدة اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا، وهي الأنموذج الذي سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمها إليه، لا تركيا الضعيفة اللاهثة وراءه.

نظرًا إلى تطورات البرنامج النووي الإيراني وتأثيراته المختلفة إقليميًا ودوليًا، وإلى أهمية الدور التركي المرتقب في المنطقة ومواقفها وتوجّهاتها تجاه القضايا المختلفة، يتطلّب الأمر التعرف إلى طبيعة الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني ودوافعه وانعكاساته على العلاقات بين البلدين.

تتناول هذه الدراسة موضوع هذا الكتاب متغيرات العلاقات التركية - الإيرانية بعد ربيع الثورات العربية، وهل أثرت في علاقات البلدين نتيجة اختلاف رؤيتيهما للحوادث في بعض البلدان وطبيعة تحالفاتهما الاستراتيجية الإقليمية والدولية، وهل بقي الموقف التركي تجاه الملف النووي الإيراني كما كان عليه قبل ربيع الثورات أم أنه تغير؟ وما هو دور العامل المذهبي نتيجة المعطيات والحوادث الجديدة؟

## إشكالية الدراسة

تشهد العلاقات التركية - الإيرانية حالة من عدم الاستقرار والتأرجح صعودًا وهبوطًا في العقد الأخير، وتكمن إشكالية الدراسة في التعرف إلى طبيعة هذه العلاقات ومرتكزاتها وأبعادها.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى البحث في ماهية العلاقات التركية - الإيرانية وتطوّرها والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا في عام 2002، وأثر ذلك في موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني، وتأثيراته

العسكرية والأمنية والاقتصادية في الأوضاع في المنطقة ومدى انعكاساته على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

أغفلت أغلبية الدراسات التي عالجت أزمة البرنامج النووي الإيراني الموقف التركي من الأزمة، لذلك نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الموقف التركي وانعكاساته إقليميًا ودولياً، إضافة إلى تحليل دوافع تركيا (الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية والأمنية) للاضطلاع بهذا الدور في ضوء التطلعات التركية وسعيها إلى أن تصبح قوة إقليمية مؤثرة، على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية بين النظامين التركي (العلماني) والإيراني (الإسلامي)، ولا سيما في ظل التنافس بين البلدين لقيادة المنطقة، والمواقف التركية والإيرانية المتباينة من قضايا المنطقة، ولا سيما الاحتجاجات الشعبية والثورات في بعض الدول العربية.

## فرضيتا الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين:

- يتفق الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني مع التطلعات التركية الإقليمية ورغبتها في الاضطلاع بدور مهم وقيادي في منطقة الشرق الأوسط.

- كان لفلسفة حزب العدالة والتنمية ورؤيته الاستراتيجية لمكانة تركيا وأولوية مصالحها في الشرق الأوسط والعالم، الدور الأهم والأبرز في صوغ الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني.

# الفصل الأول

# البرنامج النووي الإيراني
# وتداعياته الإقليمية والدولية

تعود بداية البرنامج النووي الإيراني إلى سبعينيات القرن الماضي، إلى عهد الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي، حين لم تجد أميركا وإسرائيل غضاضة من إنشائه بسبب علاقة إيران الطيبة بهما وتحالفهما الاستراتيجي مع نظام الشاه الذي كان يعرف آنذاك بـ «شرطي الخليج»، بسبب الخدمات الجليلة التي كان يقدّمها إلى الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، من ناحية تأمين المصالح الحيوية الغربية والحفاظ عليها في الخليج، ضمن ما عرف بمبدأ نيكسون (أي الحرب بالوكالة أو الإنابة). وكان الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون قد تبنى هذا المبدأ في عام 1971 بعد تورط الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية، بهدف إسناد حماية المصالح الأميركية إلى قوى إقليمية مرتبطة بمصالح الغرب وسياساته، ومنها حماية منابع النفط وتأمين الملاحة الغربية وطرق إمدادات الطاقة إلى الدول الغربية، والوقوف بوجه المد الشيوعي، وتحجيم دور الدول المتحالفة معه في المنطقة.

توافق هذا الدور مع تطلّعات الشاه إلى بناء دولة إقليمية عظمى، مستغلًا الدعم والتأييد الغربيين، حيث تبنّى خطة قومية شاملة في مجالات شتى سُمّيت «الثورة البيضاء» لتحويل إيران إلى قوة إقليمية عُظمى في الخليج تفرض نفوذها وتبسط سيطرتها على دول المنطقة، مستفيدًا من الفراغ الكبير الذي خلّفه انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في عام 1971. وكان من أهم أدوات هذه الغاية ومقوّماتها إنشاء برنامج نووي إيراني يضمن تنميتها اقتصاديًا وتفوّقها عسكريًا على سائر دول المنطقة ويعزز تحالفها دوليًا.

أدى تسارع الحوادث والتطورات في الساحة الإيرانية في ما بعد، نتيجة الثورة الإسلامية في عام 1979 بقيادة الخميني، إلى تحول جذري في العلاقات بين إيران من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى. فمنذ ذلك التاريخ تحول التحالف الاستراتيجي بين طهران وواشنطن عداءً استراتيجيًا، حيث وصف الخميني الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر، وقطع علاقات إيران بإسرائيل ومنح مبنى السفارة الإسرائيلية في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية واستقبل القادة الفلسطينيين في طهران، وفي مقدمهم رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، وأعلن دعمه القضية الفلسطينية وعداءه قوى «الاستكبار الغربي» بقيادة الولايات المتحدة وحليفتها في المنطقة إسرائيل.

تعمّقت حالة العداء بين طهران وواشنطن بسبب تعارض سياسات البلدين واختلاف الرؤى الاستراتيجية لميزان القوى في الشرق الأوسط، كما أدى تناقض أهداف البلدين وغاياتهما وأيديولوجيتيهما إلى تقاطع مصالحهما، فاتخذ عداؤهما أشكالًا وأبعادًا جديدة مع مرور الزمن.

دفع اختلاف المصالح إلى اختلاف مواقف وسياسات الطرفين وتناقضها تجاه قضايا المنطقة الشائكة، وفي مقدمها البرنامج النووي الإيراني. كما أن رغبة طهران ومحاولاتها المستمرة في القيام بدور كبير وجوهري في قضايا المنطقة الحساسة عبر حلفائها وتهديدها إسرائيل، لإبراز دورها باعتبارها ندًّا للولايات المتحدة لدفعها إلى الاعتراف بها قوةً إقليمية تتبادل الأدوار معها وتنافسها على نفوذها في المنطقة، دفعت إيران إلى إعادة تبني إقامة برنامج نووي يحقق

طموحاتها ويضمن مكانتها في مواجهة الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة.

سنركّز هنا على الجوانب والأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية في نشأة البرنامج النووي الإيراني بعيدًا عن جوانبه التقانية. كما سنقسم مراحل نشأة هذا البرنامج وتطوره وفقًا لتسلسل زمني لتوضيح الأوضاع والتطورات الداخلية والخارجية المرافقة لكل فترة.

## أولًا: نشأة البرنامج النووي الإيراني (1957 - 1979)

بدأ الحديث عن استخدام التقانة النووية للأغراض السلمية في خمسينيات القرن الماضي بعدما أعلن الرئيس الأميركي آنذاك دوايت آيزنهاور مشروع الذرّة من أجل السلام[1]، الأمر الذي أحيا آمال الدول النامية والفقيرة باستخدام التقانة النووية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تحقق الرخاء والرفاه لشعوبها، وشجع عددًا من الدول للإفادة من هذه المبادرة. وكان من بين هذه الدول إيران التي حاولت استغلال تحالفها مع الولايات المتحدة لتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية لتدعيم أركانها باعتبارها دولة إقليمية، فأُنشئ البرنامج النووي الإيراني برعاية شخصية من الشاه.

---

(1) جون لارج، ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها، سلسلة محاضرات الإمارات؛ 117 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 20.

الذرة من أجل السلام: خطة أعلنها الرئيس الأميركي السابق دوايت آيزنهاور في عام 1953 في خطابه أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة للتوجه بالطاقة الذرية إلى الاستخدامات السلمية من أجل خير البشرية ورفاهها.

لتوضيح مدى أهمية البرنامج النووي بالنسبة إلى الشاه، لا بد من معرفة أن دوافعه في تلك الفترة[2] تضمنت:

- هزيمة خصوم إيران الإقليميين.
- ردع تدخل القوى العالمية في المنطقة.
- بناء موقع ريادي في منطقة الشرق الأوسط.
- تلبية حاجة الاستهلاك المحلي من الطاقة، باستبدال الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي) بالطاقة النووية لزيادة كميات الغاز والنفط المصدرة لتوفير العملة الصعبة، بحسب ما أعلنه المسؤولون الإيرانيون منذ بداية إنشاء البرنامج حتى عام 2011[3].

بعد الاطلاع على هذه الدوافع يتبيّن أن البرنامج النووي الإيراني خيارٌ استراتيجي لا بديل منه، كما يظهر أن دوافع إيران ثابتة لم تتغير بتغير الأنظمة أو الشخصيات الحاكمة فيها.

في عام 1957، وقّعت إيران اتفاق تعاون نووي مع الولايات المتحدة، دخل حيّز التنفيذ في عام 1959، اشترت إيران بموجبه مفاعل بحوث بُدئ العمل فيه في عام 1960، وخططت إيران بناء بين 10 و20 مفاعلًا لإنتاج أكثر من 20.000 ألف ميغاوات من الطاقة النووية حتى عام 1994[4]. كما اشترت مفاعلًا للبحوث من الولايات المتحدة للكلية التقانية في أمير آباد في عام 1967[5].

---

(2) انظر: Chris Quillen «Iranian Nuclear Weapons Policy: Past, Present and Possible Future» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 6, no. 2 (June 2002), p. 17.

(3) انظر: Sharon Squassoni, «Iran's Nuclear Program: Recent Developments,» CRS Report for Congress, Order Code RS21592 (6 September 2006), p. 2.

(4) انظر: Paul K. Kerr, «Iran's Nuclear Program: Status» (Congressional Research Service, 11 August 2009), p. 1.

(5) انظر: Quillen, p. 17.

اتّبعت إيران سياسة مزدوجة في ما يتعلق بطبيعة برنامجها النووي في الستينيات: الأولى باتجاه تعزيز قدراتها النووية (البنية التحتية والتقانة اللازمة لذلك)؛ والثانية تعزيز فكرَة سلميّة برنامجها النووي لطمأنة الدول الكبرى والإقليمية.

على الرغم من سعي إيران الدؤوب إلى الحصول على الأسلحة النووية، وقّعت في عام 1968 معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ووافقت عليها في عام 1970. كما قدمت بالتعاون مع مصر قرارًا إلى الجمعية العامة في عام 1974 لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية[6]. إلا أن إجراءات إثبات حسن النية هذه لم تثنِ الشاه عن مواصلة جهده لتحقيق طموحه بامتلاك سلاح نووي؛ ففي عام 1974 أنشأ «منظمة الطاقة الذرية الإيرانية» باعتبارها جزءًا من برنامج طويل الأمد لتطوير خطة بناء 23 محطة للطاقة النووية في أنحاء إيران بحلول عام 1994. كما أكد في العام نفسه أهمية امتلاك السلاح النووي قائلًا: «إن العالم يواجه مشكلات مع بعض الدول التي تمتلك أسلحة نووية، ونحن من الدول التي لا تمتلك سلاحًا نوويًا، لذلك فإن الصداقة مع الولايات المتحدة صاحبة الترسانة النووية أمر حيوي للغاية»[7]. وبحسب وثائق مجلس الأمن

(6) انظر: Fawzy H. Hammad and Adel M. Ali, «Principles of Establishing a Middle East Weapons of Mass Destruction Free Zone Monitoring and Verification System,» in: Vilmos Cserveny [et al.], *Building a Weapons of Mass Destruction Free Zone in the Middle East: Global Non-Proliferation Regimes and Regional Experiences* (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research [UNIDIR], 2004), p. 90.

(7) انظر: Quillen, p. 17.

القومي الأميركي، كانت الولايات المتحدة مستعدة لتزويد طهران بتقانة إعادة المعالجة النووية وفقًا لاتفاقَي 1975 و1976 بين البلدين، ونصّ اتفاق عام 1976 صراحة على إنشاء منشأة لتخصيب اليورانيوم باستخدام الليزر[8].

اعتبر الشاه أن السعي إلى امتلاك التقانة النووية استحقاقٌ وطني متأصل، وكان قد عبّر لكبير مسؤولي وكالة الطاقة الذرية في عام 1977 أنّه «لا يوجد لأي بلد الحق في إملاء سياسة نووية على أي بلد آخر»[9]. وأدّى اتفاق عام 1978 الموقّع بين طهران وواشنطن إلى بيع مفاعلات نووية إلى إيران الشاه، إلا أنه وضع قيودًا للحد من قدرة إيران على إنتاج البلوتونيوم، أو أي وقود للأسلحة النووية[10].

أيد الغرب البرنامج النووي الإيراني في نشأته الأولى، فبيعت إيران مفاعلات نووية من دول عدة: الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، وجرى تدريب علماء نوويين إيرانيين في تلك البلدان، إضافة إلى بريطانيا وإيطاليا وبلجيكا وكندا، وحتى الأرجنتين التي كانت تُعّد قوة نووية طامحة في ذلك الوقت أرسلت مستشارين نوويين إلى طهران. وجدير بالذكر أن هذه الدول كلها سعت إلى مساعدة إيران في امتلاك الطاقة النووية، لا الأسلحة النووية[11].

---

(8) انظر: Kerr, p. 1.

(9) انظر: William Burr, «A Brief History of U.S.-Iranian Nuclear Negotiations,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 65, no. 1 (January - February 2009), p. 29.

(10) انظر: المصدر نفسه.

(11) انظر: Quillen, p. 17.

## ثانيًا: مرحلة التمهل وإعادة ترتيب الأوراق (1979-1989)

اختيرت هذه المرحلة من عام 1979 لأنها شكّلت نقطة تاريخية تفصل بين مرحلتين في إيران: **الأولى** الشاه ونظامه الملكي وتحالفاته الاستراتيجية مع الغرب؛ **والثانية** مرحلة الخميني وأفكاره بسيطرة ولاية الفقيه على السلطة في طهران، واعتبار الغرب، وفي مقدمه الولايات المتحدة، عدو إيران الأول.

يؤدي إعادة تعريف الأصدقاء والأعداء إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، فأدت هذه التحولات الاستراتيجية إلى إعادة صوغ سياسة طهران الخارجية والعسكرية والاقتصادية، كما أدّت إلى إعادة ترتيب أولوياتها، ومنها إعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية والدولية، علاوة على إعادة التفكير في مصير برنامجها النووي والدول والشركات التي كانت تساهم في بنائه ومصادر التقانة المستخدمة في إنتاجه.

منذ عام 1979 تراجع الاهتمام الإيراني بتطوير البرنامج النووي، حين أعلن الخميني أن إيران لا تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية، لأن امتلاكها أمر غير أخلاقي ولا ينسجم مع مبادئ الإسلام. بناء على ذلك، أُلغِيَت الصفقات والعقود النووية كلها مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، وأُبقي على مفاعل بحوث صغير في أمير آباد كان خاضعًا للرقابة الدولية.

على الرغم من أن موقف الخميني من الأسلحة النووية أثار جدلًا داخليًا (بين مؤيد ومعارض)، سعت الحكومة الإيرانية في

أعوامها الأولى إلى التعامل مع البرنامج النووي على نطاق ضيق جدًا، إلى أن بدأت ترى ضرورة القيام بتخطيط اقتصادي استراتيجي؛ فأُعلن في آذار/مارس 1983 عن خطة تنموية شاملة تضمنت استئناف البرنامج النووي بمساعدة الهند. لكن على الرغم من ذلك، كان السبب الحقيقي في استئناف البرنامج هو القدرات العسكرية الإيرانية لا القدرات الاقتصادية، حيث دأبت إيران الخميني على اعتبار نفسها عدوًا للولايات المتحدة. وكانت للمساعدة الهندية فائدة كبيرة لإيران، لأنها سمحت لها بالبقاء في منأى عن صراعات الحرب الباردة، فلم تضطر إلى الانضمام إلى أحد المعسكرين المتصارعين، أو تقديم تنازلات إلى أي منهما، للحصول على التقانة النووية. إضافة إلى الهند، حصلت إيران على مساعدة من ألمانيا الغربية والصين في استئنافها تطوير برنامجها النووي في تلك الفترة[12].

## ثالثًا: مرحلة التسارع والتطور (2002-1989)

التزمت إيران مابعد الخميني (1989)، بقيادة علي خامنئي، إعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني بشكل فاعل، وتبنّت تطويره لاستخداماته السلمية وتجهيزه بتقانة لاستخدامات مزدوجة، مدنية وعسكرية.

كانت إيران في هذه الفترة بحاجة ملحّة إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية لتطبيق نظرية الردع الاستراتيجي لحماية نظامها ومصالحها،

(12) انظر: Quillen, p. 19.

خصوصًا بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988) التي لم تستطع إيران حسمها لمصلحتها بالأسلحة التقليدية، إضافة إلى سعي العراق - عدوّها اللدود في تلك الفترة - إلى امتلاك السلاح النووي. جدير بالذكر أن إسرائيل قصفت مفاعل تموز النووي العراقي ودمرته في 7 حزيران/ يونيو 1981، ما أثار مخاوف إيران من العراق وإسرائيل معًا: العراق من حيث امتلاكه منشآت نووية تثير مخاوف جادة لدى إسرائيل كي تقدم على تدميرها، ومن قدرة إسرائيل على ضرب أعدائها في عمق أراضيهم من دون أي عواقب قانونية أو عسكرية أو اقتصادية بحسب الشرعية الدولية. علاوة على ذلك، أدى دخول قوات دولية، الأميركية منها خصوصًا، بعد حرب الخليج في عام 1991 إلى منطقة الخليج العربي - لتأمين منابع النفط وحماية دوله - إلى جعل إيران في مرمى عدوها الأكبر (الولايات المتحدة).

أثارت هذه الأوضاع والعوامل السياسية الطارئة في المنطقة قلق إيران، وأيقظت مجددًا دوافعها القديمة - الحديثة المتمثلة في هزيمة خصومها الإقليميين (العراق والسعودية ومصر وإسرائيل)؛ ردع تدخل القوة العالمية في المنطقة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)؛ تبوّؤ موقع ريادي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه من دون أن يتحقّق الدافعان الأوليان.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة وأوروبا فرضتا حظرًا عسكريًا على إيران في عقب انتصار الثورة الإسلامية في عام 1979، فحاولت إيران الالتفاف عليه باللجوء إلى السوق السوداء في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، مسخّرة قدراتها المالية، من

أجل الحصول على المعدات والتقانة النووية بوسائل غير رسمية من روسيا الاتحادية وكازاخستان والصين وأوكرانيا والأرجنتين، ومن شبكة العالِم النووي الباكستاني عبد القدير خان التي كانت منتشرة في أوروبا والشرق الأوسط[13].

حاولت إيران في تلك الفترة إضفاء صبغة إسلامية على برنامجها ليكون قوة رادعة في وجه البرنامج النووي الإسرائيلي، بهدف الحصول على تأييد الدول والشعوب الإسلامية في العالم ودعمها، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط كما حدث عند تصنيع «القنبلة الباكستانية - الإسلامية»، كما أطلق عليها عدد من المثقفين والإعلاميين.

تابعت إيران جهدها في اختراق الحظر الغربي، فكانت روسيا المساهم الرئيس في معاودة تفعيل البرنامج النووي الإيراني. ففي كانون الثاني/ يناير 1995، وقّع الطرفان عقدًا لبناء أول وحدة في مفاعل بوشهر النووي، تُسلّم في نهاية عام 2002، على أن يبدأ العمل فيها في عام 2004[14].

استمر العمل على قدم وساق في المنشآت النووية الإيرانية إلى حين انتخاب محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية في إيران في أيار/ مايو 1997، ما حدا الغرب إلى التفاؤل بحدوث تغيير في سياسة طهران

---

(13) إبراهيم نوار، «الخيار النووي الإيراني.... رؤية تحليلية،» السياسة الدولية، العدد 171 (كانون الثاني/ يناير 2008)، ص 23. انظر: David Albright, «Iran's Nuclear Program: Status and Uncertainities,» Institute for Science and International Security (ISIS), Before the House Committee on Foreign Affairs Subcommittee on Terrorism Nonproliferation and Trade Subcommittee on the Middle East and Asia (15 March 2007), p. 1.

(14) انظر: «First Unit of Bushehr Nuclear Power Plant to be Delivered Next Week,» *Tehran Times*, 15/11/2001.

النووية باعتباره أكثر المعتدلين الإيرانيين انفتاحًا على الغرب؛ فسياساته كانت تختلف عن سياسات أسلافه، ما أكسبه مكانة محلية ودولية عززت من إعادة انتخابه لولاية ثانية في حزيران/ يونيو 2001، فهو صاحب فكرة تحول إيران من «المواجهة إلى المصالحة»[15]. غير أن مسؤولي الأمن القومي والقوى العسكرية ووكالة الاستخبارات في إيران كانوا من معارضي سياسة الانفتاح والمصالحة، فاستمرت إيران في استكمال مجمع مفاعل بوشهر النووي، على الرغم من مقترحات خاتمي إجراء تغييرات جذرية[16]. فاضطر في ما بعد إلى تغيير موقفه هو، فأعلن في آذار/ مارس 2005 أن إنهاء البرنامج النووي لتخصيب اليورانيوم أمر «غير مقبول»[17].

## رابعًا: التدويل والمراوغة (2002-2015)

تعد هذه المرحلة من أبرز مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني، كونها المرحلة التي أصبح فيها البرنامج الإيراني أزمة سياسية دولية تصدرت جدول أعمال المجتمع الدولي ممثلًا بالقوى الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية، روسيا الاتحادية، الصين، بريطانيا، فرنسا)، وعُرفت بـ «أزمة البرنامج النووي الإيراني».

بدأت هذه الأزمة عندما كشف «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية»، بزعامة مسعود رجوي (منظمة إيرانية معارضة تضم 5 منظمات منها مجاهدي خلق) في عام 2002 عن نشاط إيران

(15) انظر: R. K. Ramazani, «The Shifting Premise of Iran's Foreign Policy: Towards a Democratic Peace?,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 2 (Spring 1998), pp. 179-187.

(16) انظر: Quillen, p. 20.

(17) انظر: Squassoni, p. 2.

النووي غير المعلن من خلال توفير معلومات عن المواقع النووية الإيرانية السرية، منها منشأتان نوويتان موجودتان تحت الأرض، الأولى لتخصيب اليورانيوم بالقرب من بلدة نطنز في وسط إيران، على بعد 130 كلم جنوب طهران، وأخرى لإنتاج الماء الثقيل في القرب من مدينة آراك[18].

أكدت هذه المعلومات المخاوف الغربية في شأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني، وأكسبها زخمًا دوليًا مؤيدًا للمخاوف الغربية، في حين رغبت دول أخرى في معرفة حقيقة البرنامج النووي الإيراني (مدني سلمي أم عسكري عدائي)، الأمر الذي أسفر عن قيام ترويكا شملت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا للتفاوض مع إيران في شأن برنامجها النووي. على أن إيران أفرغت عمل الترويكا من مضمونه بقبولها ورفضها المتكرر للاتفاق نفسه الذي كانت تتوصل إليه وطلب مهلة زمنية للتشاور، ما اضطر الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن في 18 آذار/ مارس 2006 (بعد نقض إيران مرارًا اتفاقاتها مع الترويكا الأوروبية في عام 2003 لتعليق معالجة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم)[19].

في أثناء اجتماعات فيينا التي عُقدت بين 19 و21 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، قدم محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مسودة اتفاق عرف بـ «اتفاق فيينا»، نص على حصول إيران على حاجتها من اليورانيوم المخصّب المطلوب للأغراض

(18) انظر: Albright, p. 1.

(19) جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني، سلسلة محاضرات الإمارات؛ 102 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)، ص 3-4.

الطبية، تسلم بموجبها طهران ما لديها من يورانيوم مخصّب بنسبة منخفضة (3.5-5 في المئة) إلى روسيا لترفع نسبة تخصيبه إلى نحو 18 في المئة، قبل أن تسلمه إلى فرنسا لتحوله قضبانَ مخصبةً بنسبة 19.7 في المئة، ومن ثم يسلم إلى إيران لاستخدامه في المجالات الطبية، على أن يعاد الوقود المستنفذ بعد استخدامه إلى روسيا مرة أخرى[20].

تجدر الإشارة هنا إلى أن اجتماعات جنيف عقدت في ظل تداعيات أزمة نتائج الانتخابات الإيرانية في عام 2009، ثم تغير مستوى الخطاب الإيراني من التصعيد إلى العقلانية والتفاوض بسبب الحوادث التي أعقبت الانتخابات الإيرانية وما رافقها من تظاهرات واحتجاجات بسبب غليان الشارع الإيراني، التي قمعتها الأجهزة الأمنية. لكن بعد استتباب الأمور، نمّ الرد الإيراني على هذه المسوّدة عن مراوغة ومماطلة، فقبلتها في البداية، ثم رفضتها، ثم أعلنت قبولها ثم رفضها، ومن ثم طالبت بإدخال تعديلات عليها، ما أدى إلى إخفاقها. وأخيرًا أعلنت إيران في 21 آب/ أغسطس 2010 تشغيل محطتها النووية الأولى في مفاعل بوشهر، جنوب البلاد بالتعاون مع روسيا[21].

نتيجة التوتر الذي نجم عن رفض إيران مسوّدة اتفاق فيينا المذكور، حاولت تركيا والبرازيل إيجاد مخرج للمأزق الدولي

(20) ولاء علي البحيري، «إيران واتفاق تبادل اليورانيوم: سياسة كسب الوقت،» السياسة الدولية، العدد 180 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 125.

(21) مروة وحيد، «البرنامج النووي الإيراني بعد محطة «بوشهر"،» السياسة الدولية، العدد 182 (تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 195.

بتقديم مقترحات جديدة إلى إيران، وافقت عليها الأخيرة (في 17 أيار/ مايو 2010) في ما عرف بـ «اتفاق تبادل اليورانيوم» الذي نص على أن تقوم إيران بتسليم تركيا 1200 كلغ من اليورانيوم، يحال إلى مجموعة فيينا (روسيا، فرنسا، الولايات المتحدة، وكالة الطاقة الذرية)، على أن تقوم المجموعة بتسليم إيران 120 كلغ من الوقود العالي التخصيب الذي يحتاج إليه مفاعل طهران[22].

اعتبر الغرب هذا الاتفاق مراوغة من إيران لكسب المزيد من الوقت، حيث زادت نسبة اليورانيوم المخصب التي تمتلكها طهران على الـ 1200 كلغ التي كانت تنوي طهران تسليمها إلى تركيا بغرض التبادل مع مجموعة فيينا، في ظل استمرار إيران تخصيبها اليورانيوم منذ طرح مسوّدة اتفاق فيينا في تشرين الأول/ أكتوبر 2009 إلى موعد اتفاق تبادل اليورانيوم في أيار/ مايو 2010[23].

في ظل استمرار عدم التفاهم والاتفاق، أعلنت طهران في 16 آب/ أغسطس 2010 أنها في صدد بناء 10 مواقع جديدة لتخصيب اليورانيوم داخل مناطق جبلية محصنة، إضافة إلى إصدار البرلمان قانونًا يلزم الحكومة إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة وتوفيره لسد حاجة مفاعل البحوث في طهران، علاوة على المتطلبات الطبية والصناعية والزراعية في البلاد[24].

---

(22) وكالة مهر الإيرانية للأنباء، 17/ 3/ 2010، متاح في: د./ متكي يشرح بنود الاتفاق الثلاثي حول تبادل الوقود النووي.
<http://ar.mehrnews.com/news/1084452متكي-يشرح-بنود-الاتفاق-الثلاثي-حول-تبادل-الوقود-النووي/>.

(23) محمد عباس ناجي، «اتفاق تبادل اليورانيوم.. مراوغة إيرانية جديدة،» السياسة الدولية، العدد 181 (تموز/ يوليو 2010)، ص 158.

(24) «طهران تعلن بناء 10 مواقع نووية جديدة داخل الجبال.. أولها في مارس المقبل: أحمدي نجاد يدعو الحكومة إلى تنفيذ قانون يلزمها تخصيب اليورانيوم بنسبة 20%،» الشرق الأوسط، 17/ 8/ 2010.

يدل اقتراح إيران تخصيب اليورانيوم في روسيا، ثم اقتراح الصينَ مكانًا محتملًا لتخصيب اليورانيوم، والمد والجزر الذي مارسه الإيرانيون من قبول المقترحات ورفضها، على ذكاء واضح للقيادة الإيرانية التي أظهرت قدرة دبلوماسية على مواجهة الدبلوماسية الغربية[25]. وفي موازاة ذلك، حاولت إيران الالتفاف على الضغط والعقوبات الأميركية بإقامة علاقات قائمة على المصالح الاقتصادية مع عدد كبير من دول العالم، مثل تركيا والبرازيل وفنزويلا والأرجنتين ودول أفريقية، إضافة إلى روسيا والصين.

في عام 2012، قدمت مجموعة 5+1 (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) عرضًا لطهران يقضي بتعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المئة بدلًا من وقفه في مقابل تخفيف العقوبات المفروضة على قطاع البتروكيماويات وتجارة الذهب[26]. إلا أن الإيرانيين رفضوا هذا العرض بذريعة أن قطاع العقوبات الذي يشمله الرفع لا يشكل جوهر العقوبات المفروضة على إيران. وقدموا في المقابل في تموز/ يوليو 2012 اقتراحًا يتضمن تسع خطوات، تقضي برفع تدريجي للعقوبات الغربية يقابله وقف التخصيب في موقع عمل واحد من الموقعَين اللذين يخصب فيهما اليورانيوم بنسبة 20 في المئة، وينتهي بوقف التخصيب في منشأة فردو. وتضمن الاقتراح إمكان استئناف طهران برنامج التخصيب

(25) أحمد مختار الجمال، «استراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة،» شؤون عربية، العدد 126 (صيف 2006)، ص 45.

(26) انظر: Justyna Pawlak and Fredrik Dahl, «Powers to Offer Sanctions Relief if Iran Curbs Nuclear Program,» *Reuters*, 26/2/2013, Available at: <http://uk.reuters.com/article/2013/02/26/iran-nuclear-usa-idUKL6N0BPC5B20130226>.

بالكامل في حال أخفقت المفاوضات[27]. غير أن الإدارة الأميركية رفضت الاقتراح الإيراني لعدم توافره على ضمانات تؤكد أن إيران لا يمكن أن تنتج سلاحًا نوويًا. واستمرت جولات المفاوضات الإيرانية - الغربية، من دون أن تحقق اختراقًا يؤدي إلى حل فعلي لأزمة البرنامج النووي.

في تموز/ يوليو 2013، كشفت حركة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عن وجود موقع نووي جديد يجري العمل فيه سرًا يسمى «منجم الشرق»، موجود داخل جبل في ضواحي مدينة دماوند (شمال طهران)، بدأ العمل فيه في عام 2006[28]، الأمر الذي يوحي أن طهران كانت تتفاوض مع الغرب، في حين كانت تعمل على بناء منشآت نووية جديدة، تزيد من مكاسب طهران وتمنحها قدرًا أكبر من التنازلات الغربية.

يرى بعض المراقبين أن التقارب الغربي - الإيراني، وما تلاه من مفاوضات في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 كان تقاربًا حقيقيًا للأسباب التالية:

---

(27) انظر: David E. Sanger, «Iran Offers Plan, Dismissed by U.S., on Nuclear Crisis,» *The New York Times*, 4/10/2012, Available at: <http://www.nytimes.com/2012/10/05/world/middleeast/iranians-offer-9-step-plan-to-end-nuclear-crisis.html?_r=0>.

(28) «منظمة مجاهدي خلق تكشف عن موقع سري جديد ضمن البرنامج النووي الإيراني،» فرانس 24، 11/ 7/ 2013، متاح في:

<http://www.france24.com/ar/20130711-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%AF%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%81-%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%B3%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86>.

- زيادة وطأة العقوبات الاقتصادية الدولية على طهران واقتصادها المتعثر، في ظل انخفاض سعر صرف الريال الإيراني، والارتفاع الحاد للأسعار، وتراجع احتياطي العملات الأجنبية في المصرف المركزي الإيراني.

- محاولة امتصاص الغضب الشعبي الإيراني الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية المرافقة لأزمة البرنامج النووي الذي كلف إيران مليارات الدولارات، وتوجيه موارد البلاد لدعم الحلفاء في الخارج بدلًا من التنمية الداخلية، وما التأييد الشعبي لروحاني في سياساته الخارجية إلا أحد مظاهر الاستياء الشعبي من السياسات السابقة ودعم سياسات الانفتاح والمصالحة مع العالم.

- محاولة طهران الحفاظ على مكانتها الإقليمية في المنطقة من خلال التوصل إلى تفاهمات غربية - إيرانية تعترف بمصالح طهران ونفوذها في المنطقة، في ضوء التحديات التي تواجه إيران وحلفاءها في المنطقة بعد الربيع.

- التوصل إلى تسوية سياسية في سورية تحفظ مصالح إيران فيها، بعد استنزاف الموارد والقدرات الإيرانية.

- محاولة إيران ضمان أمنها، رغبة منها في إيجاد تسوية سياسية لبرنامجها النووي بأقل تنازلات ممكنة، في ظل خشية إيران من تزايد الضغط الدولي عليها بعد تحييد حلفائها، وفي ضوء التهديدات الغربية باحتمال توجيه ضربة عسكرية ضد سورية، وما نجم عنها من قبول دمشق باقتراح حلفائها تفكيك أسلحتها الكيماوية وتدميرها بإشراف دولي.

- استغلال طهران الفراغ الاستراتيجي في المنطقة الناجم عن اختلاف الرؤى بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية في شأن قضايا المنطقة وأهمها الأزمة السورية.

- رغبة الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق توازن سياسي في المنطقة في ظل حال الاستقطاب والمحاور التي أوجدتها الثورة السورية، وامتدت آثارها إلى عدد من الدول (العراق، اليمن، لبنان) ودول الجوار الجغرافي الأخرى لسورية.

- يظهر تأثير المتغير الاقتصادي جليًا في بنود الاتفاق الموقت المبرم بين الدول الغربية وإيران الذي وُقّع في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013. وأبرز ما ورد في الاتفاق بحسب البيت الأبيض[29]:

- التعهدات الغربية: يمكن تلخيص هذه التعهدات في الآتي:

• تخفيف العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على إيران بشكل «محدود وموقت ومحدد الأهداف».

• التزام الدول الست عدم فرض عقوبات جديدة في خلال ستة شهور في حال التزمت طهران تعهداتها.

• تعليق بعض العقوبات الغربية على الذهب والمعادن الثمينة وقطاع السيارات والبتروكيماويات الإيرانية.

• تحويل مبلغ قيمته نحو 4.2 مليار دولار من مبيعات النفط الإيراني الخاضع للعقوبات في خلال الشهور الستة الأولى.

• الإبقاء على العقوبات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي والعقوبات التجارية والمالية الأميركية.

---

(29) «اتفاق تاريخي بين إيران والقوى الكبرى،» الحياة، 24/ 11/ 2013، متاح في: <http://alhayat.com/Details/575279>.

- التعهدات الإيرانية: يمكن إيجاز هذه التعهدات في الآتي:

• قبول إيران وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق 5 في المئة وتفكيك العملية التقانية اللازمة للتخصيب بنسبة تفوق 5 في المئة.

• تعهد إيران بعدم بناء أجهزة طرد مركزي جديدة لتخصيب اليورانيوم ووقف التقدم نحو تشغيل مفاعل آراك النووي الذي يمكن إنتاج البلوتونيوم فيه.

• عدم بنائها مصنعًا يتسم بالقدرة على استخراج البلوتونيوم من الوقود المستخدم.

• سماح إيران بوصول خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مواقعها، وإعلانها كيفية عمل مفاعل آراك.

بناء على الاتفاق السابق يمكن استخلاص الآتي:

حققت إيران نصرًا دبلوماسيًا من خلال الحصول على اعتراف الغرب بحقها في تخصيب اليورانيوم على أراضيها وإن كان بنسبة 5 في المئة، وتمكنت من تخفيف العقوبات الاقتصادية، ما يسمح لها بالتقاط أنفاسها وانتعاش اقتصادها في مواجهة الأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة التي تمر بها وحلفاؤها في المنطقة.

كسبت إيران مزيدًا من الوقت يقدر بستة شهور لإعادة ترتيب أوراقها، واستيضاح ما ستؤول إليه الأمور في المنطقة، ما يدل على أن الاتفاق مقدمة تبنى عليها خطوات أخرى في المستقبل، الأمر

الذي عبّر عنه خامنئي حين رحّب بالاتفاق بقوله: «يمكن أن يكون هذا أساسًا لمزيد من الخطوات الذكية»[30].

إضافة إلى ذلك، كشف غياب التنسيق بين الولايات المتحدة وأهم حلفائها في المنطقة، ولا سيما دول الخليج، وفي مقدمها السعودية وإسرائيل في شأن الاتفاق مع طهران، وهم المعنيون بشكل مباشر بالملف النووي الإيراني، لما يشكله من مخاطر تهدد أمنهم القومي.

## خامسًا: الاتفاق النهائي

### 1- اتفاق إطار لوزان

تواصلت المفاوضات وتقديم التنازلات وتغليب المصالح المشتركة بين الطرفين في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية المضطربة، حتى جرى التوصل إلى اتفاق إطار في لوزان في 2 نيسان/ أبريل 2015، أعقبه اتفاق نهائي حدد سقفه الزمني في منتصف عام 2015، ومن أهم بنود هذا الاتفاق الذي شكل انفراجة مهمة ومهد الطريق لتوقيع اتفاق نهائي[31]:

#### أ- مخزون اليورانيوم

- تتعهد إيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة أقل من 3.67 في المئة في فترة تناهز 15 عامًا على الأقل، حيث لا تتمكن من إنتاج سلاح نووي.

---

(30) «الزعيم الأعلى الإيراني يرحب بالاتفاق النووي،» 24/ 11/ 2013، متاح في: <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE9B2KPD20131124>.

(31) «اتفاق لوزان،» الجزيرة.نت، 6/ 4/ 2015، متاح في: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/6/%d8%a7%d8%aa%d9%81%d8%a7%d9%82-%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%a7%d9%86>.

- ينحصر نشاط التخصيب في منشأة نطنز على أن يكون بأجهزة غير متطورة.

- يقلص حجم مخزون إيران من اليورانيوم المخصب من عشرة آلاف كلغ إلى ثلاثمئة كلغ فقط.

- توافق إيران على عدم إجراء بحوث أو أعمال تطوير مرتبطة بتخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو لمدة 15 عامًا.

### ب- أجهزة الطرد

- تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم الجاهزة للتشغيل بأكثر من الثلثين، من 19 ألف جهاز إلى 6104 فقط، وستشغل 5060 جهازًا فقط لمدة عشرة أعوام، على أن تستخدم إيران أجهزة من الجيل الأول في الفترة المذكورة فحسب.

- إزالة أجهزة الطرد المركزي من الجيل الثاني المركبة حاليًا في منشأة نطنز وعددها ألف جهاز، على أن تضعها قيد التخزين تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة عشرة أعوام، ويمنع استخدامها هذه الأجهزة إلا في حالات معينة مثل تبديل المعدات المسموح بتشغيلها

### ج- المنشآت النووية

- عدم بناء أي منشأة جديدة بغرض تخصيب اليورانيوم في خلال 15 عامًا، على ألا تستخدم إيران منشأة فوردو لمدة 15 عامًا على الأقل، وسيجري تحويل المنشأة إلى الأغراض السلمية، إضافة

إلى عدم إجراء أي بحوث تتعلق بالتخصيب في فوردو لمدة 15 عامًا، وعدم بقاء أي مواد انشطارية فيها.

- إعادة بناء مفاعل آراك الذي يعمل بالمياه الثقيلة بشكل لا يمكنه إنتاج البلوتونيوم الذي يستخدم في الأسلحة النووية، وتقضي عملية إعادة البناء بتدمير قلب المفاعل الذي يعمل بالمياه الثقيلة أو نقله إلى خارج إيران، وسيعاد بناء المفاعل ليقتصر على البحوث وإنتاج النظائر المشعة الطبية من دون إنتاج البلوتونيوم.

- لا يمكن إيران بناء مفاعل يعمل بالمياه الثقيلة لمدة 15 عامًا.

د- الوقود المستنفد

يشحن الوقود المستنفد من مفاعل آراك إلى خارج إيران، مع التزام الأخيرة عدم إجراء بحوث أو عمليات إعادة تصنيع على الوقود النووي المستنفد.

هـ- الرقابة الدولية

- ستراقب الوكالة الدولية للطاقة الذرية المواقع النووية الإيرانية كلها بانتظام، كما سيكون في إمكان مفتشي الوكالة الوصول إلى سلسلة إمداد البرنامج النووي الإيراني، خصوصًا مادة اليورانيوم.

- يمكن لمفتشي الوكالة الدخول إلى مناجم اليورانيوم والأماكن التي تنتج «الكعكة الصفراء» (نوع مُركز من اليورانيوم) لمدة 25 عامًا.

- تسمح إيران للوكالة بالوصول إلى أي موقع تشتبه به أو تصفه بأنه «منشأة سرية».

- توافق طهران على تطبيق البروتوكول الإضافي الذي يمنح الوكالة الحق بالقيام بزيارات مفاجئة إلى أي منشأة نووية يشتبه في أنها تحتضن نشاطًا نوويًا غير مسموح به.

- يحظر قرار جديد للأمم المتحدة نقل التقانة الحساسة إلى إيران ويدعم تطبيق اتفاق الإطار.

### و- العقوبات الدولية

- تبقى العقوبات المفروضة على إيران سارية المفعول حتى توقيع الاتفاق النهائي الذي حددت له مهلة تنتهي في الثلاثين من يونيو/ حزيران 2015.

- تخفيف تدرجي للعقوبات النووية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إذا تقيدت طهران ببنود الاتفاق النهائي، وإذا أخفقت يعاد العمل بالعقوبات بسرعة.

- رفع تدرجي لبعض العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران، على الرغم من أن عقوبات أخرى ستبقى سارية، خصوصًا المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل.

## 2- اتفاق فيينا

أدى التزام الطرفين تعهداتهما الواردة في اتفاق لوزان إلى تكليل الجهد بالنجاح في إبرام اتفاق نهائي في فيينا في 14 تموز/ يوليو 2015، ما أدى إلى إبعاد شبح حرب هددت منطقة الشرق الأوسط (عقدًا من الزمن) التي تضجّ بالصراعات وتخوض نزاعات طاحنة تتصاعد مع تعدد الفواعل المنبثقة عن الصراعات المذهبية

والقومية وغياب المشاركة السياسية وانتشار الظلم والفساد وانتهاك حقوق الإنسان.

يُعّد اتفاق فيينا المبرم في 14 تموز/ يوليو 2015 استكمالًا لاتفاق لوزان، حيث عالج القضايا الخلافية بين مجموعة 5+1 وطهران، ويمكن إجمال أهم بنوده في الآتي[32]:

أ- تخصيب اليورانيوم

- تتعهد إيران باستخدام أجهزة الطرد المركزي من طراز IR-1 القديمة، لتخصيب اليورانيوم لمدة عشرة أعوام، على أن يقتصر عدد أجهزة الطرد المركزي في هذه الفترة في مفاعل نطنز على 5060 جهازًا. أما أجهزة الطرد الزائدة فستوضع في مستودعات تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- تستخدم طهران في عمليات البحث والتطوير في الأعوام العشرة المقبلة أجهزة طرد من طراز IR-4, IR-5, IR-6 ve IR- (بناء على شروط مفصلة في الاتفاق)، على ألا تلجأ إيران في عملية تخصيب اليورانيوم إلى تقانة فصل النظائر، وألا تخصب اليورانيوم إلا بمفاعلات من طراز IR-1، وتتعهد بعدم دمج جهازي طرد، ويحق لها استبدال أجهزة الطرد المعطلة بأجهزة طرد من الطراز نفسه فحسب.

(32) «أهم بنود الاتفاق بين إيران ومجموعة 5+1»، الجزيرة.نت، 17/ 1/ 2016، متاح في: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/14/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-5-1>.

- لن تتمكن طهران من تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من 3.67 في المئة خلال 15 عامًا، وذلك في موقع نطنز فحسب، ولن يكون في إمكانها تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو (تحت الأرض والمحصن ضد الهجمات) الذي سيحول مفاعلًا للبحث العلمي، على أن تجري التجارب فيه بالتنسيق مع المجتمع الدولي.

- تحدد مخزونات إيران من اليورانيوم المخصب في الـ 15 عامًا المقبلة بثلاثمئة كيلوغرام، وبنسبة تخصيب لا تزيد على 3.67 في المئة، على أن تبيع إيران الكمية الزائدة من زبائن دوليين، ولن تكون نسبة اليورانيوم المستخدمة وقودًا نوويًا في المفاعلات، ضمن النسبة المحددة.

- تشرف روسيا على تأمين الوقود النووي، وتستخدم إيران اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة في المفاعلات المخصصة للبحوث العلمية، على أن تحولها وقودًا نوويًا.

**ب- المفاعلات العاملة بالماء الثقيل**

- تحويل مفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل (يخشى من إنتاجه البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة النووية)، للعمل بالماء الخفيف، وسيجري ذلك بإجماع الأطراف كافة في المستقبل، وتشكيل لجنة مشتركة في هذا الشأن.

- يحوَّل مفاعل أراك مفاعلاً ذا أهداف سلمية للبحث العلمي، على ألا تتجاوز طاقته 20 ميغاوات، وسيكون في إمكانه إنتاج بطاريات النظائر المشعة.

- لن تبني إيران في الأعوام الـ 15 المقبلة أي مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، ولن تخزن الماء الثقيل، وستبيع الفائض في الأسواق الدولية.

ج- الوقود المستنفد

- لن تقوم إيران في الأعوام الـ15 المقبلة بأي نشاط يتعلق بالوقود المستنفد باستثناء إنتاج بطاريات النظائر المشعة.

- تتعهد إيران بالموافقة على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية في شأن التفتيش «التطفلي»، وإعطاء التصاريح اللازمة لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح للمفتشين بالبقاء في أراضيها لمدة طويلة من الزمن.

د- رفع العقوبات

- في مقابل التزامات إيران تتعهد الأطراف الأخرى، برفع العقوبات كلها عن إيران، ومنها العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة وبشكل موازٍ مع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتعهد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي بعدم فرض أي حظر جديد على إيران.

- تتعهد الأطراف باحترام نصوص الاتفاق وعدم الإقدام على أي خطوة تسيء إليه وإلى أهدافه.

هـ- في حال الاختلاف إبان تطبيق الاتفاق

تنظر اللجنة المشتركة المكونة من جميع الأطراف في أي خلاف يطرأ في مرحلة تطبيق الاتفاق لمدة 15 يومًا، وإن عجزت

اللجنة عن حلها تحال المشكلة إلى وزراء الخارجية، وفي حال لم تحل في فترة لا تجاوز 15 يومًا، تحال المشكلة إلى لجنة استشارية مؤلفة من ثلاثة أشخاص بينهم عضو مستقل، وإن استمر الخلاف، تحال المسألة إلى مجلس الأمن الذي يصوت بدوره على رفع أو استمرار الحظر المفروض على إيران، وفي حال أخفق مجلس الأمن في استصدار أي قرار، يعاد فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران، من جديد.

ما لا شك فيه أن تطبيق الاتفاق سيعزز قوة إيران الاقتصادية باستعادتها أموالها المجمدة في الخارج بسبب العقوبات الدولية، التي تقدر بـ 100 مليار دولار. كما أنه سيؤدي إلى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الخارجية إلى طهران، الأمر الذي سينعش الاقتصاد الإيراني الذي أنهكته العقوبات الدولية، ومن هذه الاستثمارات ما ستستثمره الشركات التركية التي أضحت لها خبرة طويلة في السوق الإيرانية، كما سينجم عنه تفاهمات في شأن عدد من قضايا المنطقة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة التنافس التركي - الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

# الفصل الثاني

# العلاقات التركية - الإيرانية
# والموقف التركي من البرنامج
# النووي الإيراني

شهدت منطقة الشرق الأوسط تطورًا مهمًا مفاجئًا في عام 2002، تمثل بالكشف عن برنامج إيران النووي، رافقه تسنم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وما نجم عنه من تحول دراماتيكي في الاستراتيجيا السياسية والأمنية والاقتصادية للدولة التركية، الأمر الذي شكل تحديًا كبيرًا للدور التركي الجديد في المنطقة.

منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا (2002)، حدث تحول في الدور التركي في المنطقة، من الانغلاق والحيادية والتوجه نحو الغرب إلى التفاعل والانفتاح والالتفات نحو الشرق، فتقدمت قضايا منطقة الشرق الأوسط في سلم أولويات السياسة الخارجية التركية.

استعادت تركيا زمام المبادرة في منطقة الشرق الأوسط مستندة في ذلك إلى إرثها التاريخي والثقافي، وقوتها الاقتصادية وقدرتها العسكرية، الأمر الذي أهّل بروزها بوصفها قوةً إقليميةً صاعدة تجاوزت حدود التاريخ والجغرافيا، إلا أنها واجهت تحديًا صعبًا في التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط.

ما عادت تركيا تتجاهل قضايا المنطقة كما في السابق، وما عادت تتبنى المواقف ووجهات النظر الغربية في التعامل مع القضايا الإقليمية، حيث أصبح لها موقف ودور مستقل، يستندان إلى مصالحها وقدراتها الذاتية ورؤيتها الخاصة لطبيعة وظيفتها ودورها في المنطقة.

للتعرف إلى الموقف التركي لا بد في البداية من التعرف إلى قدرات ومقومات الدولة التركية ومقوّماتها التي تمنحها رؤية وقدرة على صوغ المواقف والمتغيرات تجاه القضايا الإقليمية، لتصبح دولة يؤخذ موقفها في الاعتبار تجاه قضايا المنطقة، وفي مقدمها البرنامج النووي الإيراني، بما يتلاءم مع دورها ومكانتها في المنطقة بناء على تلك المقومات والقدرات.

## أولًا: مقومات الدولة التركية

الجغرافيا السياسية وسيلة لتحليل السياسة الخارجية من خلال فهم وتوقع السلوك السياسي للدولة بناء على المتغيرات الجغرافية (الموقع الجغرافي، المساحة، المناخ، التضاريس، الديموغرافيا، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي للدولة)[1]، كما ينظر التحليل الجيوسياسي إلى المقدرات الاقتصادية والعسكرية للدول، وموقعها في التراتبية الهرمية في الساحة الدولية أو الإقليمية بين جميع الدول، وكيفية تعاطيها مع جيرانها[2]. إن أي دراسة آثار الجغرافيا (البشرية، المادية) في السياسة الخارجية للدولة في الساحة الدولية، بغية تحقيق المصالح القومية للدولة والحفاظ على أمنها القومي، حيث لا يمكن تخطيط السياسة الخارجية للدولة بمعزل عن تأثير طبيعتها

(1) انظر: Michael Mayer, «What is «Geopolitics»? - Debate on the Term Geopolitics,» *Geopolitics in the High North*, at: <http://www.geopoliticsnorth.org/index.php?option=com_content&view=article&id=45%3Aarticle2&limitstart=2>.

(2) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 164.

الجغرافية وتركيبتها السكانية ومستوى قدرتها وقوتها الاقتصادية والعسكرية ومكانتها في الساحتين الدولية والإقليمية.

### 1 - الأهمية الاستراتيجية

تعرضت مكانة تركيا في السياسة الدولية لتحولات جذرية في فترة قصيرة في اعتبارات الأمم والشعوب، فمن كونها دولة عالمية تتبع سياساتها أكثر من قارة إلى دولة هامشية تابعة للمعسكر الغربي تنفذ استراتيجيته لصد الخطر الشيوعي عن أوروبا، لذا بدت تركيا حائرة بعد انتهاء الحرب الباردة بسبب تراجع أهميتها الاستراتيجية، بين تحين الفرصة لإثبات ولائها وأهميتها للغرب وتنتظر عشرات الأعوام للسماح لها بالدخول في البنية السياسية للنظام الغربي، أو تتجه إلى الشرق وجذورها الإسلامية فتكون في مقدمة شرق صاعد بدلًا من أن تكون في ذيل غرب متطور، وأن تكون قوة إقليمية فاعلة تنفذ سياساتها واستراتيجيتها بما يخدم مصالحها معتمدة على مجالها الحيوي وأهميتها الجيوسياسية، أو أن تكون أداة بيد الغرب تنفذ أجندته ومصالحه الخاصة على حساب مكانتها ورصيدها في المنطقة.

يمكن عرض الأهمية الجيوسياسية لتركيا في العناصر الآتية:

- تتمتع تركيا بموقع جغرافي يتوسط أهم مناطق العالم: آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا. وتنبع أهمية هذين الموقعين من وفرة المواد الخام وسيطرتهما على طرق التجارة وخطوط مصادر الطاقة.

- وصلها أهم قارتين في العالم القديم (أوروبا وآسيا).

- إن لتركيا أهميتها الاستراتيجية لأكبر قوة في العالم (الولايات المتحدة)، ما حدا بهنري كيسنجر، أحد أهم مفكري السياسة الخارجية الأميركية ومنظّريها، إلى القول: «إن تركيا قوة رئيسة في استراتيجيتنا إزاء الخليج وكانت المعتمد لسياستنا في البحر المتوسط [...]، ليس ممكنًا المحافظة على مصالحنا في الخليج بدون الدعم الفعال لتركيا [...]، إن الوقت ملائم جدًا لمعاملة تركيا بأسلوب يتناسب مع أهميتها الاستراتيجية»[3].

- عضويتها في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1952.

- تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل منذ عام 1996.

- وجود روابط مشتركة بين تركيا وجميع دول المنطقة، تتمثل بالأصول العرقية التركية واللغة والثقافة المشتركة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامي (العالم التركي)، والروابط الدينية والثقافية والمصيرية بدول الشرق الأوسط، ولا سيما تلك التي كانت خاضعة للحكم العثماني.

- شراكتها المميزة مع دول الاتحاد الأوروبي، أكبر تجمع سياسي واقتصادي في العالم.

- الثقافة التركية الجامعة بين أصالة الشرق وعراقته وتطور الغرب وحداثته.

---

(3) ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم، العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، دراسات استراتيجية؛ 95 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 44.

- الأنموذج السياسي التركي المتصالح بين القيم العلمانية السياسية والمدنية وقيم الحضارة الإسلامية المتجذرة في الشعب التركي.

- انكماش دور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وتراجع نفوذها في الدول المتحالفة معها لمصلحة اهتمامها بقضاياها الداخلية (الأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها من مشكلات الفقر والبطالة والصحة).

- موقع تركيا كممر لمصادر الطاقة من آسيا الوسطى إلى العالم.

- إشرافها على أهم المناطق الاستراتيجية العالمية (مضيقي البوسفور والدردنيل).

- القوة العسكرية والاقتصادية والديموغرافية التي تتمتع بها تركيا مقارنة بجميع دول المنطقة.

يدحض أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي، رؤية الباحث الأميركي صامويل هنتنغتون في كتابه صدام الحضارات القائم على أن تركيا دولة هامشية ودولة أطراف ممزقة على أطراف أوروبا من جهة، وعلى أطراف آسيا من جهة أخرى، مؤكدًا (أوغلو) أن تركيا دولة مركزية محورية في المنطقة، أعادت توجيه سياستها الخارجية انطلاقًا من وعيها بمكانتها الجيوستراتيجية والجيوثقافية وربطها بمجالها الحيوي؛ فتركيا ليست جسر عبور بين الشرق والغرب، بل هي بلد مركزي في المنطقة على مسافة واحدة من الجميع وذات دور فاعل ومبادر في القضايا الإقليمية

والدولية كلها، وليست طرفًا أو عضوًا في محاور وعداوات ضد بلدان المنطقة[4].

أما جورج فريدمان الرئيس التنفيذي لستراتفور (مركز دراسات استراتيجي وأمني أميركي) فيرى في كتابه *The Next 100 Years* توقعات للقرن الواحد والعشرين، الصادر في عام 2009، أن «تركيا في الأساس دولة زعيمة رائدة بحكم طبيعتها، هي قوة اقتصادية الآن.. لكن دورها المستقبلي يتمحور حول نموذجها الثقافي حيث ستتمكن من قيادة الدول الإسلامية في الشرق الأوسط كما فعلت الإمبراطورية العثمانية سابقًا.. تركيا ستبسط سيطرتها من جديد على الأراضي والدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية مع حلول عام 2040 يمكنكم أن تروا من الآن ملامح هذه الهيمنة التي ستبسطها تركيا على العالم العثماني القديم.. فتركيا تضغط بثقلها وتزيد من نفوذها داخل هذه الدول، وهي تتحرك بفاعلية داخل الشرق الأوسط، وتطور علاقاتها في البلقان، ومع الألبان والصرب، وعقدت اتفاقًا قويًا في القوقاز بين جورجيا وروسيا، أرى أن تركيا ستتحول إلى إمبراطورية في المستقبل.. وستكون من ضمن أقوى أربع دول في العالم في غضون العام 2060»[5].

---

(4) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة نافع بشير وبرهان كوروغلو (الدوحة؛ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

(5) علي حسين باكير، «تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيو - سياسية والجيو - إستراتيجية،» في: علي حسين باكير [وآخ.]، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، إشراف مركز الجزيرة للدراسات؛ تحرير محمد عبد العاطي (بيروت؛ الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 15.

لم يقتصر الاعتراف بأهمية تركيا ومكانتها والترحيب باضطلاعها بدور على المستوى الإقليمي والدولي على الدول الغربية فحسب، بل تجاوز ذلك إلى دول الشرق، على الرغم من الحساسية التاريخية بين تركيا وروسيا واختلاف وجهات نظرهما في شأن بعض القضايا الإقليمية والدولية. فروسيا تبدي أهمية كبيرة بتطوير علاقاتها وتعاونها مع تركيا، كما صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أثناء استقباله رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي في روسيا في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013: «إن نفوذ تركيا على الحلبة الدولية، بالإضافة إلى السياسات المستقلة التي تتبعها تحت إدارة رئيس الوزراء الحالي، تجسد كافة الأسس لمشاركة تركيا بشكل أكثر فعالية في المنظمات الدولية والإقليمية»[6].

## 2- القوة الخشنة

يمكن قياس ميزان القوى لأي دولة وقدرتها على تنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها خدمة لمصالحها القومية عبر دراسة مؤشرات عدة، أبرزها القوة الخشنة. وترتكز هذه القوة الخشنة على عناصر عدة، أهمها: عدد السكان؛ الموقع الجغرافي؛ مساحة الدولة؛ الموارد الطبيعية؛ قدرات السكان التقانية؛ الإمكانات العسكرية. ولا يمكن قياس قوة أي دولة في الساحة الإقليمية والدولية من دون مقارنتها بالدول المحيطة بها كلها، أو على الأقل بأقرب الدول إليها منافسة على الصعيد الإقليمي أو الدولي، فلا يمكن الإقرار بقوة الولايات المتحدة كقوة عظمى (قطب) مهيمنة على الساحة الدولية من

(6) «أردوغان يقول إن أزمة سوريا ستحل في حال عقد مؤتمر جنيف 2،» الوسط، 22/ 11/ 2013.

دون مقارنتها بالقوى الأخرى (الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان). وينطبق ذلك على الساحة الإقليمية التي تكون فيها المنافسة أشد حدة، وبالتالي لا يمكن قياس أهمية قوة تركيا في الساحة الإقليمية من دون مقارنة بعض جوانبها، في الأقل، بأقرب منافسيها وأشدّهم على النفوذ الإقليمي في المنطقة، أي إيران.

الجدول (2-1)

مقارنة متغيرات القوة بين تركيا وإيران

| متغير القوة | تركيا | | إيران | |
|---|---|---|---|---|
| | | الترتيب عالميًا | | الترتيب عالميًا |
| المساحة | 783.562 كلم$^2$ | 37 | 1.648.195 كلم$^2$ | 18 |
| عدد السكان | 79.749.461 نسمة | 16 | 78.868.711 نسمة | 17 |
| معدل النمو السكاني | 1.16 في المئة | 100 | 1.24 في المئة | 94 |
| القوة العسكرية | 0.7059 | 11 | 0.7794 | 16 |
| الإنفاق العسكري | 18.687 (مليار دولار) | 15 | 10.687 (مليار دولار) | 19 |
| معدل النمو الاقتصادي | 2.6 في المئة | 117 | -1.9 في المئة | 208 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على مصادر عدة.

جُمعت الأرقام والمقاييس من المراجع التالية: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook>; <http://www.globalfirepower.com>; <http://www.invest.gov.tr>, and <http://www.indexmundi.com>.

يلاحظ من الجدول (2-1) التقارب الكبير في مؤشرات قياس القوة الخشنة بين تركيا وإيران، مع تقدم تركيا في أغلب المؤشرات، على الرغم من امتلاك إيران موارد اقتصادية تؤهلها تطوير ذاتها في مجالات عدة، حيث تتمتع بالاستقرار السياسي منذ عام 1979، على العكس من تركيا التي تشهد عدم استقرار بسبب حركة التمرد الكردي وتنافس مكوناتها المجتمعية وصراعها في شأن هويتها (إسلامية أم علمانية)، ووقوع أربعة انقلابات عسكرية في تركيا، حيث لم تشهد تركيا استقرارًا سياسيًا إلا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة الذي أسدل الستار على عهد الحكومات الائتلافية الهشة المرتبكة.

ربما يعود ذلك إلى استعاضة طهران عن تطوير قدرتها العسكرية التقليدية، بتطوير برنامج نووي يمنحها أفضلية غير تقليدية، فضلًا عن خضوع إيران لعقوبات عسكرية أوروبية - أميركية تمنع تصدير الأسلحة إليها، ما دفعها إلى الاتجاه نحو روسيا والصين من أجل توفير معداتها العسكرية. ومن المعلوم أن الأسلحة الروسية والصينية أقل تقانة وتطورًا من الأسلحة الغربية التي يتلقاها الجيش التركي، العضو في حلف شمال الأطلسي.

تعد عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي ميزة إضافية تضاف إلى قدرتها العسكرية الذاتية، حيث تنص المادة (5) من معاهدة الحلف على أن أي هجوم على دولة عضو فيه يعد هجومًا على أعضاء التحالف ككل، علاوة على استضافة تركيا قنابل نووية تملكها الولايات المتحدة في قاعدة إنجرليك الجوية، واعتماد الحلف الأطلسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 اتفاق دفاع

ضد الصواريخ الباليستية كعنصر أساس في التحالف الجماعي للدفاع[7]. وينصّ هذا الاتفاق على نشر رادار للإنذار المبكر يتبع منظومة الدرع الصاروخية وتشغيلها في تركيا في أوائل عام 2012، التي يسعى الحلف إلى إقامتها في أوروبا، بهدف التصدي لأي هجمات صاروخية محتملة من كوريا الشمالية أو إيران. ويوجد موقع هذا الرادار في مدينة ملاطيا التركية التي تبعد نحو 650 كلم جنوب شرق العاصمة أنقرة، ويشرف على إدارة الموقع عسكريون من الجيشين التركي والأميركي[8]. غير أن الموافقة التركية على نشرٍ الرادار في أراضيها لاقى استياء روسيًا وإيرانيًا، حيث يعتبر كلٌ منهما أن الدرع الصاروخية موجهة ضده، وحاولت أنقرة حاولت طمأنة الطرفين أن الرادار سيستخدم لأغراض دفاعية وغير موجه ضد أحد.

إلا أن الامتيازات العسكرية الممنوحة لتركيا لا تقتصر على حلف شمال الأطلسي والغرب فحسب، بل تقدم روسيا الاتحادية عروضًا لأنقرة أيضًا، حيث صرح مدير عام شركة (روسوبورن إكسبورت) الحكومية الروسية للأسلحة في معرض الأسلحة الذي أقيم في مدينة ليما عاصمة البيرو في أيار/ مايو 2013، أن روسيا على استعداد لتطوير وتصنيع صواريخ (S-300PMU-1)، النسخة المطورة من صواريخ (S300)، مع تركيا، بقوله: «إذا أبرمت هذه الصفقة، فستُمنح تركيا ترخيص بيع تلك المنظومة إلى دول أخرى»، وأشار

---

(7) انظر: Pieter D. Wezeman, «Conventional Strategic Military Capabilities in the Middle East,» Background Paper, EU Seminar to Promote Confidence Building and in Support of a Process Aimed at Establishing a Zone Free of WMD and Means of Delivery in the Middle East, Brussels, 6-7 July 2011, p. 10.

(8) انظر: «NATO Anti-Missile Radar in Turkey Put into Operation,» *RIA Novosti*, 17/01/2012, and: <http://en.rian.ru/military_news/20120117/170796159.html>.

إلى أن المناقصة التي طرحتها تركيا لمنظومة الدفاع الجوي بعيدة المدى ولم يبت فيها حتى الآن[9]. ويبدو أن منح تركيا حق بيعها يأتي ضمن إغراء تركيا الدخول في شراكة مميزة مع روسيا على حساب الغرب. وجدير بالذكر أن روسيا رفضت تسليم إيران منظومة صواريخ (S-300) في عام 2010، على الرغم من توقيعها عقودًا لشرائها، بذريعة العقوبات المفروضة على طهران من مجلس الأمن.

جاء العرض الروسي في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين روسيا وتركيا، في سياق الرؤى الروسية للإنتاج العسكري كسلعة تشكل رافدًا ماليًا ومعنويًا لروسيا كقوة عظمى، واستمالة أنقرة التي تراجعت استراتيجياتها وتحالفاتها وانفتاحها على المحاور والمعسكرات كلها بما يحقق مصالحها القومية. كما حققت أنقرة تطورًا لافتًا في مجال الصناعات العسكرية الهجومية والدفاعية، فهي تصنع طائرات من دون طيار (أنكا) منذ عام 2010[10]، تستطيع العمل في الأحوال الجوية المختلفة، ولاقت استحسان دول أفريقية وشرق أوسطية، في مقدمها مصر التي تقدمت بطلبات لشراء هذه الطائرة، فضلًا عن تصنيعها دبابات (ألتاي) بتقانة متطورة[11]، وتصنيع صواريخ دفاعية محلية الصنع في عام 2013[12].

---

(9) انظر: «Турецкий комплекс ПВО,» 21/5/2013, <http://vpk.name/news/89873_tureckii_kompleks_pvo.html>.

(10) انظر: «Anka MALE Unmanned Aerial Vehicle (UAV), Turkey,» at <http://www.airforce-technology.com/projects/anka-male-unmanned-aerial-vehicle-uav-turkey/>.

(11) انظر: «Turkey & South Korea's Altay Tank Project,» 25 November 2012, at <http://www.defenseindustrydaily.com/turkey-signs-deal-with-s-korea-for-altay-tank-project-05012/>.

(12) «تركيا تختبر أول صاروخ دفاعي محلي الصنع،» أخبار العالم، 8/ 10/ 2013، متاح في: <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=65966>.

لم تقتصر قوة أنقرة العسكرية على ما تستورده من الغرب، أو تناله تحت المظلة الأمنية لحلف الناتو، إنما تجاوزت ذلك بالعمل على تطوير قدراتها الذاتية في تصنيع المعدات العسكرية وصيانتها بجهد ذاتي خالص معتمدة على كوادرها الوطنية.

### 3- القوة الاقتصادية

تحتل المكانة الاقتصادية للدولة حيزًا مهمًا في سياسات الدول على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث أصبح الاقتصاد أحد أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ذلك أن القوة الاقتصادية هي أبرز مظاهر التقدم لأي دولة ولاستقلالية قرارها السياسي ومحافظتها على سيادتها، لذا زادت أهمية القوة الاقتصادية على القوة العسكرية في الآونة الأخيرة، حيث باتت المقاطعة التجارية أهم سلاح رادع للدول في مواجهة معارضيها أو أعدائها، كما أصبحت المساعدات الاقتصادية عاملًا مؤثرًا لكسب الدعم والتأييد الدوليين لسياسات أي دولة.

صُنّفت تركيا ضمن قائمة الدول المتقدمة التي تصدرها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية سنويًا في كتاب حقائق العالم في عام 2013، اعتمادًا على عدد من التقارير الصادرة عن عدد من المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية وغيرها[13]، حيث باتت تركيا بتجربتها

(13) «إدراج تركيا في مصافّ الدول المتقدمة في كتاب حقائق العالم،» وكالة جيهان، 25/9/2013، متاح في: <https://www.cihan.com.tr/ar/%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%91-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-1133126.htm>.

الاقتصادية والسياسية من الدول المتقدمة التي تمثل أنموذجًا ومصدر إلهام لغيرها من الدول النامية التي تسعى إلى محاكاته.

الجدول (2-2)
مؤشرات القوة الاقتصادية لإيران وتركيا (2012)

| متغير القوة | تركيــا | | إيران | |
|---|---|---|---|---|
| | | الترتيب عالميًا | | الترتيب عالميًا |
| الناتج المحلي الإجمالي (سعر الصرف الرسمي) (بالمليار دولار) | 794.5 | - | 548.9 | - |
| مستوى دخل الفرد (بالدولار الأميركي) | 15.200 | 90 | 13.300 | 100 |
| معدل البطالة (بالنسبة المئوية) | 9.2 | 104 | 15.5 | 148 |
| السكان تحت خط الفقر (بالنسبة المئوية) | 16.9 (2010) | - | 18.7 (2007) | - |
| فائض الميزانية أو العجز التجاري | 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي | 84 | 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (2011) | 10 |
| الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية والذهب (بالمليار دولار) | 119.2 | 21 | 69.86 | 30 |

يتبع

تابع

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الدين العام | 36.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي | 99 | 19.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي | 128 |
| الديون الخارجية (بالمليار دولار) | 336.9 | 32 | 14.84 | 87 |
| الصادرات (بالمليار دولار) | 163.4 | 30 | 65.33 | 52 |
| الواردات (بالمليار دولار) | 228.9 | 22 | 66.97 | 45 |
| معدل النمو | 2.6 في المئة | 117 | -1.9 في المئة | 208 |
| الميزانية (الإيرادات) (بالمليار دولار) | 184.7 | - | 131.2 | - |
| الميزانية (النفقات) (بالمليار دولار) | 200.7 | - | 92.63 (2011) | - |
| الإنتاج العلمي (أوراق بحثية) | 30.296 | 19 | 34.155 | 17 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على مصادر عدة.

جُمعت الأرقام والمقاييس من المراجع الآتية: <http://www.presstv.com/detail/2013/01/02/281377/iran-ranks-17th-in-science-production>; <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook>; <http://www.globalfirepower.com>; <http://www.invest.gov.tr>, and <http://www.indexmundi.com>.

يتضح من الجدول (2-2) التباين في المستوى الاقتصادي بين تركيا وإيران، حيث ترجح كفة ميزان القوى الاقتصادية لمصلحة تركيا في الناتج المحلي ودخل الفرد والاحتياطي النقدي ونمو الإنتاج الصناعي والصادرات، بينما تتقدم إيران على تركيا في المؤشرات الاقتصادية السلبية كزيادة معدل البطالة ونسبة السكان تحت خط الفقر، كما تتقدم طهران على تركيا في بعض المؤشرات

الإيجابية كانخفاض الدين الخارجي وفائض الميزانية الذي يقدر بـ7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج العلمي، لكنها في مستويات متقاربة من حيث الإنتاج العلمي، ويعزى ذلك إلى الموارد النفطية الهائلة التي تمتلكها إيران وتفتقدها تركيا، بينما تعتمد الأولى على مصادر الطاقة كمورد رئيس لخزانتها، حيث تعتمد الأخيرة على السياسات الاقتصادية الصحيحة القائمة على اقتصاد السوق وتنويع الإنتاج وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفساد، ولا سيما اتجاه تركيا إلى استخدام التقانة والبحث العلمي لتطوير اقتصادها، حيث أنفقت على التطوير والبحث العلمي أكثر من 11 مليار دولار في عام 2011، بنسبة 0.86 من الناتج المحلي الإجمالي[14]، في حين يؤدي افتقاد طهران إلى السياسات الاقتصادية الحكيمة والرشيدة الهادفة إلى رفع مستواها الاقتصادي إلى هدر مواردها المالية الضخمة من دون تحقيق تقدم ونمو اقتصاديين في المجالات كلها.

من الغريب أن يكون معدل دخل الفرد في تركيا أعلى من نظيره في إيران، في ظل افتقار تركيا إلى الموارد النفطية التي تمتلكها إيران، ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي ورابع أكبر منتج للنفط، وأن تكون نسبة السكان تحت خط الفقر في إيران أكبر من نسبة معدلات الفقر في تركيا، والاحتياطي التركي النقدي من العملات الأجنبية والذهب ضعف نظيره الإيراني تقريبًا، في ظل الزيادة المطردة لأسعار النفط، ليصل ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 100 دولار للبرميل في عام 2008.

(14) انظر: Turkish Statistics Institute, 2013, at <http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>.

إلا أن هذا يعود إلى أسباب عدة، أبرزها:

- استنزاف إيران مواردها المالية في البرنامج النووي.

- إقامة علاقات تجارية مع بعض الدول على حساب الاقتصاد الإيراني للحصول على التأييد والدعم السياسي لتلك الدول لبرنامجها النووي وسياساتها الإقليمية والدولية.

- هدر الأموال الإيرانية بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للجماعات والأحزاب الإقليمية.

- العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب.

يبرز مدى أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات بين الدول ومواقفها تجاه القضايا التي تعنى بها الدول الشريكة معها اقتصاديًا، يبين العامل الاقتصادي أثره في مواقف الدول من البرنامج النووي الإيراني. ومن خلال استيضاح أهم المنتوجات والسلع التي تصدرها وتستوردها كل من إيران وتركيا وشركائهما التجاريين ستتشكل صورة واضحة من مواقف تلك الدول من البرنامج النووي الإيراني.

يشمل إنتاج إيران الزراعي القمح والأرز وغيرها من الحبوب وبنجر السكر وقصب السكر، الفواكه، المكسرات، والقطن، منتوجات الألبان، الصوف، الكافيار. أما إنتاجها من الصناعات فيشمل: النفط، البتروكيماويات، الأسمدة، الصودا الكاوية، المنسوجات، الأسمنت، ومواد البناء الأخرى، وتجهيز الأغذية (خصوصًا تكرير السكر وإنتاج الزيت النباتي)، الصناعات الحديدية وغير الحديدية وصناعة المعادن، التسلح. ما يتعلق بوارداتها من السلع فتشمل التوريدات الصناعية والسلع الرأسمالية والمواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية والخدمات التقانية.

أما شركاء إيران التجاريون في هذا المضمار فهم الإمارات العربية المتحدة (32.2 في المئة)، الصين (13.8 في المئة)، تركيا (11.8 في المئة)، كوريا الجنوبية (7.4 في المئة) لعام 2012. أما صادراتها من السلع فتشمل المنتوجات النفطية (80 في المئة)، والكيمياوية والبتروكيماويات والفواكه والمكسرات والسجاد، وشركاؤها في هذا المضمار هم الصين (22.1 في المئة)، الهند (11.9 في المئة)، تركيا (10.6 في المئة)، كوريا الجنوبية (7.6 في المئة)، اليابان 7.1 في المئة) لعام 2012.

أما تركيا فيشمل إنتاجها الزراعي التبغ والقطن والحبوب والزيتون، بنجر السكر، البندق، البقول والحمضيات، والثروة الحيوانية. أما إنتاجها من الصناعات فيشمل المنسوجات، تجهيز الأغذية، السيارات، الإلكترونيات، التعدين (الفحم والكرومات والنحاس والبورون)، الصلب، النفط، البناء، الخشب، الورق، والسلاح. أما وارداتها من السلع فتشمل الآلات والكيماويات والسلع نصف المصنعة، والوقود، ومعدات النقل، وشركاؤها التجاريون في هذا المضمار: روسيا (11.3 في المئة) وألمانيا (9 في المئة) والصين (9 في المئة) والولايات المتحدة (6 في المئة) وإيطاليا (5.6 في المئة) وإيران (5.1 في المئة) لعام 2012. أما صادراتها من السلع فتتضمن الملابس والمواد الغذائية والمنسوجات والمصنوعات المعدنية ومعدات النقل. أما شركاؤها في هذا المضمار: فألمانيا (8.6 في المئة) والعراق (7.1 في المئة) وإيران (6.5 في المئة) والمملكة المتحدة (5.7 في المئة) والإمارات العربية المتحدة (5.4 في المئة) وروسيا (4.4 في المئة) وإيطاليا (4.2 في المئة) وفرنسا (4.1 في المئة) لعام 2012.

ثمة تفاوت كبير في القوة الاقتصادية بين إيران وتركيا على الرغم من تقارب مؤشرات البلدين من حيث المساحة وعدد السكان والموقع الجغرافي والعادات والتقاليد الموروثة، ووحدة الثقافة والدين. إلا أن المستوى الاقتصادي الرفيع يحسم لمصلحة تركيا على الرغم من ندرة مواردها النفطية المتوافرة بكميات هائلة في إيران.

صنف تقرير مركز «خدمة أبحاث الكونغرس» في عام 2012 المعنون «القوى الاقتصادية الصاعدة وسياسة التجارة الأميركية» تركيا كواحدة من الدول الاقتصادية السبع الصاعدة في العالم، إضافة إلى الصين، البرازيل، الهند، إندونيسيا، المكسيك، وروسيا[15]. ويعود هذا التفاؤل بمستقبل الاقتصاد التركي إلى نجاحات عدة حققها، أبرزها:

- احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي في المجال الاقتصادي، والسادس عشر عالميًا، ما أهّلها لدخول مجموعة العشرين.

- تضاعف مؤشر دخل الفرد في تركيا إلى أربعة أضعاف، بين عامي 2002 (3500 دولار سنويًا) و2012 (15.200 ألف دولار سنويًا).

- استطاعت تركيا أن تسجل نموًا جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد أكبر دولة في العالم، وهي الصين بنمو مقداره 9.2 في المئة في

(15) انظر: Raymond J. Ahearn, «Rising Economic Powers and U.S. Trade Policy,» Congressional Research Service, 3 December 2012, p. 18.

عام 2010، و8.5 في عام 2011، ليتراجع في عام 2012 من جراء أزمة الديون في الاتحاد الأوروبي الحليف التجاري الرئيس لتركيا، والأوضاع السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط.

- تحقيق تركيا المرتبة الخامسة من حيث سرعة النمو بين اقتصادات مجموعة العشرين، بحسب تقرير «موديز» لحجم الاقتصاد الكلي العالمي، محققة نمواً راوح بين 3 و4 في المئة في عام 2013[16]، متخطية أوروبا والولايات المتحدة واليابان.

- ارتفاع التصنيف الائتماني لتركيا المطرد منذ عام 2002 ليصل في عام 2013 إلى درجة الاستثمار في وكالة «موديز» ووكالة «فيتش» ووكالة «ستاندرد آند بورز»[17].

- تضاعف الدخل القومي الإجمالي من 262.566 مليار دولار في عام 2002 إلى 765.842 مليار دولار في عام 2012[18].

- تسديد تركيا ديونها بالكامل إلى البنك الدولي في نيسان/أبريل 2013، المتراكمة منذ عام 2002 والبالغة 23.5 مليار دولار.

(16) «تقرير موديز - تركيا بين أسرع 5 اقتصادات نموًا في دول مجموعة العشرين،» وكالة دعم وتشجيع الاستثمار، 14/11/2013، متاح في: <http://www.invest.gov.tr/ar_sa/infocenter/news/pages/141113-turkey-among-fastest-growing-countries-moodys-report.aspx>.

(17) انظر: Daniel Bases, «Update 2-Moody's Lifts Turkey's Credit Rating to Investment Grade,» *Reuters*, 16/5/2013. <http://www.reuters.com/article/2013/05/16/turkey-upgrade-moodys-idUSL2N0DX20620130516>.

(18) انظر: International Bank for Reconstruction and Development, *International Debt Statistics* 2013 (Washington, DC: The World Bank, 2013), p. 284.

## 4- القوة الناعمة

القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع، لا الإكراه، من خلال القيم السياسية والثقافية، والقدرات الإعلامية والدبلوماسية، والتبادل العلمي والفكري والسياسة الخارجية القادرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات، في حين يعِّرف جوزف ناي القوة الناعمة بأنها القدرة في التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي تريد[19]. كما يمكن تعريف القوة الناعمة بامتلاك الدولة قوة معنوية من خلال ما تمثله من أفكار وقيم ومبادئ وأساليب إنسانية وحضارية من خلال الدعم في مجالات حقوق الإنسان والبنية التحتية والثقافة والفن والمساعدات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، ما يدفع بالآخرين إلى احترام هذا الأسلوب والإعجاب به ويفضي بالدعم والتأييد لمصادره، من دون استخدام القوة العسكرية[20].

يمكن التعرف إلى مصادر القوة الناعمة لتركيا من خلال:

### أ- القيم السياسية

تبنت تركيا إعادة القيم والمبادئ كعامل مؤثر رئيس في السياسة الخارجية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، فحدثت صدامات بين تركيا وحلفاء رئيسين لها في المنطقة، وتوترت

---

(19) انظر: Joseph S. Nye, Jr., Soft Power: *The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004), p. x.

للمزيد عن القوة الناعمة انظر: جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي؛ تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان (الرياض: العبيكان، 2007).

(20) Nye, Jr., pp. 11-21.

العلاقات التركية - الإسرائيلية من جراء العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006 وغزة في عام 2008 والحصار المفروض على غزة منذ وصول حركة حماس إلى السلطة في عام 2007، والعدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية في عام 2011، والتدخل في الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، وموقف تركيا المعارض إطاحة الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي في 30 حزيران/ يونيو 2013، على الرغم من أن هذه المواقف أفقدت تركيا مكاسب اقتصادية كبيرة وتحالفات استراتيجية مهمة في المنطقة، فضلًا عن طبيعة نظامها السياسي الذي شكّل عامل جذب وإلهام للنخب السياسية العربية، ومحاولة محاكاته في دول الربيع العربي باعتباره نظامًا واءم بين الإسلام والعلمانية والتقدم الاقتصادي.

يعد انتخاب التركي أكمل الدين إحسان أوغلو في كانون الثاني/ يناير 2005 كأول أمين عام لمنظمة التعاون الإسلامي بطريقة ديمقراطية[21]، مظهرًا من مظاهر قوة تركيا الناعمة، وترحيبًا من الدول الأعضاء لدور تركيا ومكانتها في العالم الإسلامي.

### ب- المساعدات الإنسانية

سلكت تركيا مسلك تقديم المساعدات الإنسانية من دون مقاصد مذهبية أو طائفية، حتى أصبحت تلي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات الإنسانية عالميًا بالنسبة إلى دخلها القومي الإجمالي (0.13 في المئة)[22]، الأمر الذي

---

(21) «أدعو الدول الأعضاء قبل مغادرة منصبي لدعم القدس في مواجهة التهويد،» حوار ميلود بن عمار، الشروق أون لاين، 31/ 12/ 2013، متاح في:
<http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/190159.html>.

(22) انظر: «Global Humanitarian Assistance Report 2013,» p. 6, at <http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2013/07/Executive-summary.pdf>.

دفع إريك سولهايم رئيس لجنة المساعدة الإنمائية المعروفة بـ «نادي الأثرياء»، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية (OECD)، توجيه دعوة إلى تركيا في أثناء زيارته إلى أنقرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 للانضمام إلى اللجنة، قائلًا «تركيا قوة فاعلة في كل ناحية من أنحاء العالم، وعلى الرغم من أنها عضو مهم في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، غير أنها ليست عضوًا في لجنة المساعدة الإنمائية، لذا نريد أن نراها جزءًا من هذه اللجنة قريبًا أيضًا... إن تركيا بلد يتطور بشكل سريع جدًّا، وقد حققت في الفترة الأخيرة إنجازات ملحوظة، والمساعدات التي تقدّمها إلى أفريقيا، وخاصة للصومال، مثيرة للانتباه»[23].

### ج- المصدر الثقافي والسياحي

تمتلك تركيا رصيدًا ثقافيًا زاخرًا ومتنوعًا كوريث للإمبراطورية العثمانية والحضارة الإسلامية العريقة، علاوة على مناظرها الطبيعية الخلابة، وتطورها التكنولوجي الحداثي، جامعة بين الأصالة التقليدية والعصرية والحداثة.

تشكل السياحة رافدًا مهمًا للدخل القومي التركي، وعاملًا مؤثرًا في نشر الثقافة والحضارة التركية على المستوى العالمي، حيث بلغت عدد الأصول المدرجة في قائمة التراث العالمي

---

(23) «تركيا تتلقى دعوة تاريخية من «نادي الأثرياء»،» وكالة جيهان للأنباء، 10/ 10/ 2013، متاح في:
<https://www.cihan.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%89-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%A1-1145065.htm>.

لليونسكو من تركيا في عام 2013 نحو 15 موقعًا، بينما يبلغ عددها في قائمة التراث العالمي الموقت 60 موقعًا[24].

بناء على تقرير «اتحاد الفندقيين الأتراك» بلغ مقدار العوائد السياحية التركية 26 مليار دولار سنويًا، وهو أكبر من الحجم الاقتصادي لـ 88 دولة، منها جورجيا وآيسلندا وقرغيزستان بحسب البنك العالمي للحجم الاقتصادي للدول[25]. ووفقًا لمعهد الإحصاء التركي، فإن عدد السواح الأجانب الذين زاروا تركيا في عام 2012 بلغ 31.8 مليون شخص، يشكل الألمان 15.8 في المئة، والروس 11.3 في المئة، والبريطانيون 7.8 في المئة، وفرنسا 3.3 في المئة، والأميركيون 2.5 في المئة، وإيران 3.7 في المئة[26]. كما ذكر تقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2013 إن تركيا باتت من أكثر الدول التي يقصدها الزائرون للسياحة والاستجمام، حيث احتلت المرتبة السادسة عالميًا في عدد السواح في عام 2013، بدلًا من المرتبة الرابعة عشر عالميًا التي احتلتها في عام 2003[27]. وغني عن القول

---

(24) The World Heritage List, UNESCO, 20/6/2016, at: <http://whc.unesco.org/en/statesparties/tr>, and Tentative Lists, UNESCO, 20/6/2016, at: <http://whc.unesco.org/en/tentativelists/state=tr>.

(25) «تركيا: عائدات السياحية ما زالت أقل من 30 مليار دولار سنوياً،» اليوم السابع، 18/ 8/ 2013، متاح في: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1209277#.UpOAXfrdBjo>.

(26) انظر: «Tourism Statistics 2012,» Turkish Statistical Institute, July 2013, p. 5.

(27) «تركيا تقفز من المرتبة الـ 14 إلى الـ 6 عالميًا في الاستقطاب السياحي،» وكالة جيهان للأنباء، 6/ 11/ 2013، متاح في: <https://www.cihan.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D9%81%D8%B2-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8014-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%806-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%91%D9%8B%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8A-1168387.htm>.

إن السياحة تساعد في تعرف الشعوب الأخرى إلى الثقافة والحضارة التركية، فالسائح يأتي إلى تركيا وهو مقتنع أنها جديرة بتحمله عناء السفر ومشقّاته، وإنفاق مدخراته المالية في أثناء جولانه في أرجائها، ما يكسبها مكانة مميزة في وجدانه.

### د- المصدر التعليمي والإعلامي

انتشرت المدارس والكليات والمعاهد التركية في شتى أنحاء العالم ويقدر عددها بـ 11 ألف مدرسة منتشرة في 140 دولة، وتنظم هذه المدارس دورة الألعاب الأولمبية التركية منذ عام 2003، وهي مسابقة مخصصة للطلاب المتعلمين اللغة التركية، حيث يشارك في المسابقة سنويًا أكثر من عشرة آلاف طالب[28].

إضافة إلى انتشار المراكز الثقافية التركية (يونس امره) في عدد من عواصم العالم، زاد عدد أقسام اللغة التركية في جامعات العالم، ففي مصر وحدها 14 قسمًا للغة التركية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإقبال على تعلم اللغة التركية، في الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، وفي مقدمها ألمانيا. كما حلت تركيا بحسب بحوث اتحاد الناشرين الدوليين في المركز الثالث عشر دوليًا كإحدى أكبر الدول نشرًا للمطبوعات بعائدات قدرها مليار و682 مليون يورو[29].

---

(28) انظر: Türkçe Olimpiyatları'na muhteşem, *Turkokullari*, 6/1/2013, at: <http://www.turkokullari.net/content/view/795/48/> visited on 26/1/2013.

(29) تركيا في المركز الثالث عشر في المطبوعات،» أخبار العالم، 6/1/2014، متاح في: <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=68790>.

إضافة إلى ذلك، تجتذب الجامعات التركية الطلاب من أنحاء العالم المختلفة لما تحظى به من مكانة علمية محترمة على المستويين الإقليمي والدولي، في قائمة مؤسسة تقويم التعليم العالي «تايمز هاير إدجيوكيشن»، حيث كانت ثلاث جامعات تركية بين الجامعات العشر الأولى في قائمة أفضل جامعات دول مجموعة «بريكس» والدول النامية، فيما كانت سبع جامعات تركية ضمن المئة الفُضلى، وكانت تركيا أقوى دولة بعد الصين بين الدول التي شملتها الدراسة[30].

## ثانيًا: العلاقات التركية - الإيرانية

لا تحكم الجغرافيا والسياسة والاقتصاد العلاقات التركية - الإيرانية، بل تتجاوز ذلك ويحكمها التاريخ أحيانًا. كما لا تقتصر العلاقة بين تركيا وإيران على مواقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني فحسب، بل هي علاقة معقدة ومتشابكة تعود جذورها إلى عهود تاريخية سابقة، (الصراع العثماني - الصفوي) أو (السني - الشيعي).

ربما يكون تطور العلاقات بين تركيا وإيران لتصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، حبيس الصورة الذهنية النمطية لدى كل طرف تجاه الآخر، ورهين قدرة البلدين بتبديد مخاوف كل منهما وشكوكه تجاه الآخر، وأن كل خطوة يتخذها أي منهما إنما هي مرتبطة بمصالحه وأهدافه الآنية، لا بالصراع القديم ومحاولة لفرض نفسه قوة إقليمية كبرى على حساب الطرف الآخر.

---

(30) «عشر جامعات تركية بين أفضل مئة جامعة،» أخبار العالم، 5/ 12/ 2013، متاح في: <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&Article ID=67650>.

بعد قيام الدولة الصفوية (التي كانت تضم مناطق من أذربيجان وإيران والعراق) وإعلانها المذهب الشيعي مذهبًا رسميًا للدولة وفرضها التشيع على جميع السكان، واحتلالهم جزءًا من أقاليم الدولة العثمانية، جهّز السلطان سليم ياوز الذي حكم بين عامي 1512و1520 حملة عسكرية كبيرة للمحافظة على المصالح العثمانية (السياسية والاقتصادية والعسكرية) وإنقاذ أهل السنة من الصفويين[31].

أعلن سليم الأول في عام 1514، أن إيران بحكومتها ومذهبها الشيعي تشكل خطرًا على العالم الإسلامي، فوقعت بين الطرفين معركة جالديران في آب/ أغسطس 1514، انتهت بانتصار الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليم الأول وانهزام الدولة الصفوية بقيادة الشاه إسماعيل الصفوي[32]. وبعد هذه المعركة تحالف الشاه إسماعيل مع الدولة البرتغالية ضد الدولة العثمانية، على أن يستولي البرتغاليون على مضيق هرمز في مقابل مساعدة الشاه في غزوه البحرين والقطيف، وإقامة حلف عسكري بين الشاه إسماعيل الصفوي والبرتغاليين ضد الدولة العثمانية، إضافة إلى تقسيم المشرق العربي بين النفوذ البرتغالي

(31) انظر: Özer Küpeli, «Irak-ı Arap'ta Osmanlı - Safevi Mücadelesi (XVI-XVII. Yüzyıllar),» *History Studies: International Journal of History*, Ortadoğu Özel Sayısı (Middle East Special Issue) (2010), pp. 228-230.

(32) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط (القاهرة: مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، 2005)، ص 166. للمزيد عن عوامل وقوع معركة جالديران انظر: Bilal Dedeyev, «Çaldiran Savasi'na Kadar Osmanli - Safeviiliskilerine Kisa Bir Bakis,» *Uluslararası Sosyal Ara_tırmalar Dergisi*, vol. 2/6 (Winter 2009).

باحتلاله فلسطين والنفوذ الصفوي باحتلاله مصر[33]. كما كان هجوم الشاه الصفوي طهماسب على بغداد في عام 1529، أحد أسباب إخفاق حصار السلطان سليمان القانوني مدينة فيينا، حيث اضطر سليمان القانوني إلى العودة إلى اسطنبول ليجهز حملة عسكرية لمواجهة الصفويين تُوّجت باستعادة العثمانيين بغداد في عام 1534[34]. واستمرت العلاقات بين الإمبراطورتين صعودًا وهبوطًا بخوض الحروب تارة، وعقد الاتفاقات والهدنات تارة أخرى، وصولًا إلى قيام الدولة القومية على آثارهما (تركيا وإيران).

يساهم تطور العلاقات بين البلدين بشكل غير مباشر في إيجابية أو سلبية اتخاذ المواقف الدولية تجاه القضايا الخارجية، كما أن سلبية هذه المواقف وإيجابيتها تؤثران في صعود وهبوط العلاقات بين الدول ذات العلاقة، أي إن العلاقة تبادلية التأثير. ثمة مثال على ذلك تعامل الولايات المتحدة الأميركية بنوع من الأريحية والقبول مع ملف إيران النووي إبان عهد الشاه (شرطي الخليج)، وتوجهها نحو تأزيم الأمر وتصعيده في عهد الثورة الإسلامية التي أعلنت واشنطن شيطانًا أكبر وقطعت علاقاتها بها.

---

(33) زكريا سليمان بيومي، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين: التحالف الصليبي الماسوني الاستعماري وضرب الاتجاه الإسلامي (جدة: عالم المعرفة، 1991)، ص 64.

(34) انظر: Colin Imber, *The Ottoman Empire, 1300-1650: The Structure of Power* (New York: Palgrave Macmillan, 2002), p. 51.

### 1- عهد الجمهورية التركية- الشاه الإيراني (1923-1979)

قام نظام جمهوري علماني في تركيا في عام 1923 على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المنافس الوحيد للإمبراطورية الصفوية الإيرانية والإمبراطورية الإيرانية التي تلتها في حكم بلاد فارس.

أسفرت السياسة الجديدة التي اتبعها النظام السياسي التركي الجديد برئاسة مصطفى كمال أتاتورك، القائمة على طمس معالم النظام العثماني القديم وانتهاج سياسات مغايرة لسياساته، وقطع الصلة بين تركيا الحديثة والدولة العثمانية، إلى نزع أسباب الخلاف بين تركيا وإيران، الأمر الذي أدى إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، حيث وُقّعت معاهدة صداقة مع إيران في عام 1926 في عهد مصطفى كمال أتاتورك، أقرت الصداقة والحياد وعدم الاعتداء المتبادل بين الجانبين، إضافة إلى إمكان القيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد المجموعات المتمردة في أراضيهما، وأُلحقت بمعاهدة ترسيم الحدود بين البلدين في عام 1932، على الرغم من أن حدودهما المشتركة لم تتغير منذ معركة جالديران في عام 1514[35].

دفعت الاضطرابات الداخلية في البلدين الناجمة عن الثورات الكردية إلى إبرام معاهدة سعد أباد التي وُقّعت في 8 تموز/ يوليو 1937 في طهران، بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، وكان من أهدافها الأساسية منع إنشاء دولة كردية في الشرق الأوسط،

---

(35) بشير عبد الفتاح، «أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية،» السياسة الدولية، العدد 179 (كانون الثاني/ يناير 2010)، ص 132.

ومحاولة القضاء على أي تحرك ثوري كردي في المربع الكردستاني بين العراق وإيران وتركيا وسورية[36].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستقرار الأوضاع السياسية بظهور قطبين جديدين في الساحة الدولية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، انضوت تركيا إلى عباءة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة، انسجامًا مع سياساتها الهادفة إلى تغريب الدولة والمجتمع التركي والابتعاد والانقطاع عن الشرق وأي صلة تربطها بماضيها العثماني القديم، وهذا ما فعله شاه إيران الذي تحالف مع الغرب لتثبيت أركان حكمه، فضلًا عن التوتر المتوارث بين الإمبراطورية الفارسية وروسيا القيصرية.

كان البلدان في عهد أتاتورك - الشاه من حلفاء الولايات المتحدة، وشكّلا أحلافًا تخدم أهدافها في المنطقة، فانضمت الجمهورية التركية الحديثة إلى التحالف الغربي الذي ضم إيران الشاه آنذاك، فأُبرم بينهما تحالف ظاهري بحكم المحور الذي كانا يدوران في فلكه. كما انضم البلدان إلى حلف بغداد (1955) أو منظمة المعاهدة المركزية (السنتو) في ما بعد، وهي منظمة دفاعية لتعزيز الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية المشتركة التي أسّستها في عام 1955 تركيا والعراق وبريطانيا العظمى وباكستان وإيران، على غرار معاهدة منظمة حلف شمال الأطلسي. وكان الغرض الرئيس من حلف بغداد منع التوغل الشيوعي في المنطقة

---

(36) روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية، ترجمة وتقديم محمد إحسان، السلسلة الثقافية (أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2001)، ص 32.

وتعزيز السلام في منطقة الشرق الأوسط. وأعيد تسمية الحلف «منظمة المعاهدة المركزية» (CENTO) في عام 1959 بعد انسحاب العراق منه. وكان الحلف مدعومًا من الولايات المتحدة، إلا أن إيران انسحبت منه بعد قيام الثورة الإسلامية (1979)، وتلا ذلك انسحاب باكستان، فحُلّ الحلف رسميًا في عام 1979[37].

لم يكن هناك أي صدام ديني بين الدولتين لاتباع الدولتين في عهد أتاتورك والشاه نهجي العلمانية والتغريب، فتراجعت مكانة الدين في الدولة. وجدير بالذكر أن أتاتورك كان قدوة للشاه رضا بهلوي في فرضه التغريب، فضلًا عن توجس الطرفين من تهديد الاتحاد السوفياتي[38]. وفي إطار تحسين الأوضاع للتعاون الإقليمي، وقع البلدان اتفاق الترانزيت في الأول من شباط/ فبراير 1964 لزيادة التبادل التجاري بينهما.

## سمات مرحلة عهد الجمهورية التركية - الشاه الإيراني

- كان اتجاه النظامين السياسيين في البلدين نحو تغريب الدولة والمجتمع وعلمنة النظام السياسي في كل منهما، عاملًا في إزالة الخلافات المذهبية بينهما.

- إعلاء كل من البلدين العنصر العرقي القومي (الترك - الفرس) على سائر الأعراق المكونة للدولة.

(37) انظر: «The Baghdad Pact (1955) and the Central Treaty Organization (CENTO),» U.S. Department of State, Office of the Historian, at: <https://history.state.gov/milestones/1953-1960/cento>.

(38) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دراسات مترجمة؛ 36 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 150-151.

- سيطرة الدافع الأمني على تحسين العلاقات وتطويرها بين البلدين، أكان التهديد الأمني داخليًا بفعل الاضطرابات الكردية وما أسفرت عنه من ترسيم الحدود وإبرام معاهدة سعد أباد لمواجهة الخطر الكردي، أم خارجيًا بفعل التهديد السوفياتي الرابض على حدود البلدين.

- أدى انضواء البلدين إلى المعسكر الغربي إلى تحسن العلاقات بينهما وتنحية الخلافات جانبًا.

## 2- عهد الثورة الإسلامية الإيرانية (1979-2002)

امتازت العلاقات التركية - الإيرانية في مطلع هذه الفترة بالبرود وعدم التفاعل، لانشغال النظام السياسي الإيراني الجديد بتثبيت أركان حكمه وخوضه حربًا ضروسًا مع العراق 1980-1988، فضلًا عن حاجة طهران إلى تهدئة الأجواء حولها للتفرغ للجبهة العراقية.

في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية التزمت تركيا الحياد، وحاولت برئاسة تورغوت أوزال استغلال الحرب لفتح السوق الإيرانية أمام البضائع التركية وتحسين قدرة اقتصادها المتنامي، ولم تشارك بالحملة المضادة لإيران بعد قيام الثورة الإسلامية، كما تفادت إيران استعداء تركيا ضدها، باستثناء بعض تصريحات الخميني التي انتقد فيها أتاتورك[39]. ولم يصدر الرد على تصريحات الخميني هذه

---

(39) شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي: دراسة شاملة عن واقع تركيا الآن والمقارنة بين عصورها المختلفة (دمشق: دار الكتاب العربي، 2011)، ص 224.

عن مصادر رسمية، بيد أن وسائل الإعلام التركية وجهت له انتقادات قاسية بصورة مبطنة، ومن ذلك حين ذكرت صحيفة حريت في عام 1982 «أن إيران تنسى بين مدة وأخرى الظروف الدولية في عصرنا الراهن، بسبب معاناتها من عِقَد الإمبراطورية التي ورثتها منذ ألفي سنة، وأن هذه العقد ظهرت من حين لآخر في علاقاتها مع جارتها تركيا، وأن شاه إيران كان يعيش في ذروة عقدة النقص هذه»[40].

مما لا شك فيه أن المؤسسات العلمانية توجست من انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ومدى تأثيره في تحركات الإسلاميين في تركيا ورفع روحهم المعنوية، وفي مقدمهم زعيم الإسلاميين ورئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان. وربما يكون الانقلاب العسكري الذي وقع في تركيا في 12 أيلول/ سبتمبر 1980 محاولة لوأد حلم الإسلاميين الأتراك في مهده بتكرار التجربة الإيرانية، حيث ألقى الانقلابيون القبض على أربكان ومجموعة كبيرة من زملائه، فضلًا عن فرض دستور جديد عمّق جذور العلمانية وفوّض الجيش التركي بحمايتها.

أفضى التوتر السياسي بين العلمانيين الأتراك والنظام الإسلامي في إيران، إلى اتهام الحكومات العلمانية المتعاقبة في ثمانينيات وتسعينياته القرن الماضي إيران بدعم الحركة الانفصالية الكردية (حزب العمال الكردستاني) والإسلاميين الراديكاليين في

(40) أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية - التركية: الواقع والمستقبل (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص 39.

تركيا[41] ودعمها لحزب الله التركي[42]، المسؤول عن تنفيذ هجمات إرهابية في تركيا. إلا أن الشعب التركي كان له رأي آخر، فصوّت في عام 1996 لحزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان، ما مكنه رئاسة حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر، وأدت نتائج الانتخابات هذه إلى تحسن العلاقات التركية - الإيرانية في عهد نجم الدين أربكان، الأمر الذي لاقى معارضة علمانية داخلية في تركيا ومعارضة غربية خارجية[43].

كانت إيران أول دولة زارها أربكان بعد توليه الحكومة، ووقع مع إيران في عام 1996 عقدًا قضى بتزويد إيران تركيا الغاز الطبيعي لمدة 23 عامًا، على الرغم من اعتراض الولايات المتحدة على المشروع ووفقًا لقانون العقوبات الأميركي على إيران، الذي يعرِّض الشركات التي تستثمر أكثر من 20 مليون دولار في غضون عام في قطاع الطاقة الإيراني للعقوبات، إلا أن الولايات المتحدة لم تفرض عقوبات على تركيا[44]. غير أن الجيش التركي الذي لم

(41) انظر: Nader Habibi, «Turkey and Iran: Growing Economic Relations Despite Western Sanctions,» Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, Massachusetts, Middle East Brief, no. 62, May 2012, p. 2.

(42) انظر: Aaron Stein and Philipp C. Bleek, «Turkish-Iranian Relations: From «Friends with Benefits» to «It's Complicated»,» *Insight Turkey*, vol. 14, no. 4 (Fall 2012), p. 138.

(43) انظر: Cemal Karakas, *Promoting or Demoting Democracy Abroad?: US and German Reactions to the Rise of Political Islam in Turkey*, Translated by Lynn Benstead, PRIF Report; no. 106 (Frankfurt: Peace Research Institute Frankfurt [PRIF], 2011), p. 13.

(44) انظر: Elin Kinnander, «The Turkish–Iranian Gas Relationship: Politically Successful, Commercially Problematic,» The Oxford Institute for Energy Studies, Registered Charity, no. 286084, January 2010, p. 7.

يعجبه هذا التقارب حسّن علاقاته العسكرية مع إسرائيل، حيث وقّع اتفاقًا في عام 1996، ما أثار قلق إيران معتبرة ذلك تهديدًا لوحدة أراضيها، لاقتراب إسرائيل من إيران جغرافيًا على حافة حدودها مع تركيا، حيث سيسهل «التعاون التركي إلى حد كبير الضربات الجوية الإسرائيلية على البنية التحتية للأسلحة الإيرانية غير التقليدية»[45].

شكل اتفاق التعاون بين البلدين تهديدًا أمنيًا خطرًا لإيران، وأدى إلى توتر العلاقات التركية - الإيرانية في تلك الفترة؛ إذ اعتبرت إيران أنه تهديد لأمنها من خلال[46]:

- تعزيز التفوق العسكري التركي (بإدخال تقانة حديثة ومتطورة).

- قدرة إسرائيل على مراقبة إيران من خلال الأراضي التركية واستخدام القواعد التركية لضربها.

- تطويق إيران بامتداد التحالف التركي - الإسرائيلي إلى دول آسيا الوسطى ذات العلاقات الجيدة مع تركيا وإسرائيل، ولا سيما أذربيجان وأزبكستان.

- الدعم الغربي لإقامة ممر لنقل النفط من آسيا من دون المرور بإيران، مثل باكو - تبليسي - جيهان.

(45) أحمد شكارة، إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات؛ 75 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 24.
(46) رنا خماش، العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، دراسات؛ 58 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص 41-48.

أثار الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي انتقادات واسعة في المستويات كلها في إيران، فانتقد الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي المناورات التركية - الإسرائيلية - الأميركية التي أُجريت في عام 1997، بقوله: «إن أنقرة انحازت إلى ذلك بضغط من الأميركيين رغم سخط العالم العربي والإسلامي في المنطقة، وأن المناورات المعلنة تشكل تهديدًا للمنطقة». وفي السياق ذاته وصفت صحيفة جمهوري إسلامي الإيرانية الموقف التركي بالخيانة: «إن خيانة تركيا الكبرى أدت إلى أن تكون إسرائيل جارة لنا»[47].

عمد نجم الدين أربكان إلى تأسيس مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية في اسطنبول، بتاريخ 15 حزيران/ يونيو 1997، وهي منظمة دولية ضمت ثماني دول إسلامية (مصر ونيجيريا وباكستان وإيران وإندونيسيا وماليزيا وتركيا وبنغلادش)، هدفت إلى تحسين موقف الدول النامية في الاقتصاد العالمي لتكون نظيرًا للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتنويع وإيجاد فرص جديدة في العلاقات التجارية، وتعزيز المشاركة في صنع القرار على الصعيد الدولي[48]. إلا أن الانقلاب ضد حكومة أربكان في العام نفسه أدى إلى تراجع العلاقات التركية - الإيرانية إلى عهدها السابق قبل تولي أربكان الحكومة.

(47) خماش، ص 48.

(48) انظر: Henri J. Barkey, «Turkey's Perspectives on Nuclear Weapons and Disarmament,» *Nuclear Security Series*, vol. 6 (September 2009), p. 71.

### سمات مرحلة عهد الثورة الإسلامية الإيرانية

- اتسمت العلاقات التركية - الإيرانية في حقبة الثورة الإسلامية بالتوتر السياسي الخفي أو الصامت، جرى في أثنائها تبادل الاتهامات بين الطرفين بادعاء كل طرف أن الطرف الآخر يدعم الحركات الانفصالية في بلاده، منها اتهام إيران تركيا بأن تطوير العلاقات التركية - الإسرائيلية والتحالف العسكري بينهما موجه ضد إيران.

- على الرغم من التوتر السياسي، أقام الطرفان علاقات تجارية واقتصادية واسعة وفقًا لمقتضيات المصلحة الوطنية لكل بلد.

- عداء أيديولوجي بين نظام علماني يسيطر عليه الجيش في تركيا ونظام ثيوقراطي في إيران يحكم فيه رجال الدين.

- النظام التركي موالٍ للغرب، في حين يعادي النظام الإيراني الغرب وفي مقدمه الولايات المتحدة.

### 3- عهد حزب العدالة والتنمية التركي (2002-2016)

لاقى تولي حزب العدالة والتنمية التركي السلطة في تركيا بعد انتخابات عام 2002، ترحيبًا إيرانيًا واسعًا على المستويات كلها، عمد في خلالها الحزب على تحويل توجهات السياسة الخارجية لتشمل اهتمامًا واسعًا بمحيطه الشرقي والإسلامي، قائمة على العودة إلى العمق الاستراتيجي للدولة التركية وسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، ومنها إيران، فضلًا عن تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول المشرق لفتح أسواق جديدة وتوفير بدائل مجدية لإمدادات الطاقة لتركيا، ما أدى إلى حدوث تحسن جوهري في العلاقات بين البلدين في هذه الفترة.

عززت الحرب الأميركية على العراق في عام 2003 التعاون التركي - الإيراني لمواجهة خطر تقسيم العراق، وإقامة دولة كردية مستقلة في شماله[49]، متاخمة لحدود الدولتين، معززًا دور الحركات الكردية الانفصالية في تركيا وإيران للمطالبة بالاستقلال أو إقامة حكم ذاتي على غرار إقليم شمال كردستان، الأمر الذي يهدد وحدة أراضي البلدين وسلامتها.

دعمت السلطات الحاكمة في البلدين تطوير العلاقات الاقتصادية وحرية تنقل رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار، كما فتحت إيران أسواقها أمام المنتوجات والشركات التركية، ووقّع عدد من الاتفاقات بين البلدين لتزويد إيران تركيا بالطاقة، واستثمار تركيا في الحقول النفطية الإيرانية.

أغلقت قوات الحرس الثوري الإيراني مطار الخميني الدولي بعد ساعات من تدشينه في عام 2004، وبدأ البرلمان الإيراني باستجواب وزير الطرق والمواصلات أحمد خرم بتهمة تلطيخ صدقية الجمهورية الإسلامية بسبب المشاركة المالية والتشغيلية التركية في إنجازه؛ ونظرًا إلى علاقات تركيا بإسرائيل، صوّت البرلمان الإيراني بعد فوز شركة توركسيل التركية بعرض إنشاء شبكة الهاتف النقال في إيران بتقليص حصتها من 70 إلى 49 في المئة من المشروع[50].

---

(49) انظر: Özden Zeynep Oktav, «Changing Security Perceptions in Turkish-Iranian Relations,» *Perceptions*, vol. 9, no. 2 (Summer 2004), p. 116.

(50) لويس جيوستي، «تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إيران وروسيا وفنزويلا،» في: جمال سند السويدي، محرر، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 85.

يعد التقييد الإيراني للاستثمارات التركية في إيران، ضمن محاولات الحرس الثوري الإيراني الاستيلاء على المشروعات الاستثمارية الكبرى في إيران لمصلحة الشركات التابعة له، تقع هذه الحادثة ضمن محاولات الحرس الثوري الإيراني السيطرة على النشاط الاقتصادي في البلاد، وتصفية الحسابات والنزاعات القائمة بين أجنحة النظام السياسي الإيراني (المحافظون والمعتدلون)، وتعد قضية مطار الخميني استهدافًا للاستثمار التركي، فمن غير الممكن أن الحرس الثوري والبرلمان الإيراني لم يعلم بالمشاركة التركية للمشروع إلا بعد تدشينه.

أدى تناقض المواقف التركية - الإيرانية تجاه ثورات الربيع العربي، ولا سيما الثورة السورية، وتزايد مخاوف إيران من توسع النفوذ التركي على حساب انحسار النفوذ الإيراني في المنطقة، إلى توتر العلاقات بين البلدين وتبادل الاتهامات علانية.

قال نائب رئيس مجلس الأمن القومي ولجنة السياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي في إيران منصور حقيقت بور في تموز/ يوليو 2013: «إن تركيا كانت تعتبر قطبًا قويًا في العالم الإسلامي فيما مضى، أما الآن فهي قد فقدت سمعتها ومصداقيتها لدعمها للإرهاب في سوريا، وقمعها للتظاهرات التي شهدها ميدان تقسيم ومحيطه على مدار الشهر المنصرم»[51]. ويمكن تفسير تلك التصريحات أنها مؤشر إلى اختلاف المواقف التركية - الإيرانية في

(51) «إيران تواصل توجيه اتهاماتها العشوائية ضد تركيا،» وكالة جيهان التركية، 27/ 7/ 2013، متاح في: <https://www.cihan.com.tr/ar/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-1090078.htm>.

شأن الثورة السورية واصطفاف تركيا إلى مطالب الشعب السوري، بينما آثرت إيران دعم بشار الأسد. أما تصريحات حقيقت بور في شأن تظاهرات تقسيم التي خرجت لمنع تنفيذ مشروع عمراني كان سيفضي إلى قطع بضع أشجار، وتجاهله انتفاضة ملايين الإيرانيين في عام 2009 احتجاجًا على تزوير الانتخابات الإيرانية في ما عرف بالثورة الخضراء وسقوط عدد كبير من الضحايا والجرحى، فلا يفسر إلا في إطار محاولات إيران تشويه الأنموذج التركي للإسلام المعتدل الذي لمع نجمه على حساب أنموذج إيران الثيوقراطي.

لم تقتصر الاتهامات على الجانب الإيراني، بل كان لها مكان في الجانب التركي، حيث صرّح رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي آيهان سفر أوستون في آب/ أغسطس 2013 «إن إيران احتلت مكانة في العالم الإسلامي وفي قلوب المسلمين بسبب الصورة التي خلقتها في أذهانهم من مواجهة الغرب وأميركا وإسرائيل، إلا أن هذه الصورة لم تعدُ أن تكون ضبابية أو سحابة صيف وزالت، بات الجميع يدرك حقيقة إيران، إنها تقلد الغرب في انتهاج سياسة المصالح الخارجية، وتنتهج استراتيجية أنانية، وتريد من العالم الإسلامي أجمع أن يخدمها ويخضع لها، في الوقت الذي لا تبدي فيه أي ردة فعل تجاه المظلومين من المسلمين في مختلف أنحاء العالم، فهي لا يرتد لها طرف تجاه الجرائم والمجازر التي ترتكب بحق المسلمين في مصر وسوريا وميانمار وتركستان الشرقية وأفريقيا، فإيران مهمتها الدفاع عن الأنظمة البالية المهترئة والتمسك بها من أجل الحفاظ على مصالحها»[52]. جدير بالذكر أن التراشق الإعلامي لا يزال مستمرًا بين البلدين، على الرغم من تطور

(52) «إيران لا يرتد لها طرف تجاه المجازر المرتكبة بحق المسلمين في العالم،» أخبار العالم، 1/ 8/ 2013، متاح في: <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haberYazdir&ArticleID=64023&tip>.

العلاقات الاقتصادية، والتقاء مصالحهما سياسيًا في قضايا أخرى كمعارضة البلدين تقسيم سورية وإقامة دولة كردية.

يمكن تلخيص أبرز سمات مرحلة عهد حزب العدالة والتنمية التركي في الآتي:

- اتسمت العلاقات التركية - الإيرانية بتطور على المستويات كلها لتصل إلى مرحلة الشراكة.

- ساهم تطور العلاقات بين البلدين في إخراج إيران وحلفائها من حالة العزلة المفروضة عليهم إقليميًا ودوليًا، بعد وصم إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن في عام 2002 إيران بأنها إحدى دول محور الشر.

- اشتدت حالة التنافس الصامت بين البلدين على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط.

- سيطرة العامل التجاري في تعزيز العلاقات بين البلدين، حيث حاول كل منهما استخدامه لتحقيق أهدافه وغاياته، فاستخدمته تركيا رافدًا مهمًا في تعزيز نموها الاقتصادي وتوفير طاقة رخيصة في مواجهة ارتفاع تكلفة الغاز الروسي، في حين اعتبرته إيران عاملًا مهمًا لاستمالة تركيا لدعم مواقفها إقليميًا وعالميًا.

-كشف الربيع العربي عن هشاشة العلاقات السياسية التركية - الإيرانية، والاختلاف الجوهري في سياساتهما تجاه المنطقة.

- أدت الثورات العربية والحملات المضادة لها إلى حدوث تغييرات كثيرة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط:

• بروز البعد الديني في الخطاب السياسي التركي.

• ظهور الخلافات التركية - الإيرانية والتنافس على قيادة المنطقة إلى العلن من جراء تباين مواقفهما ومصالحهما تجاه الثورة السورية.

- حافظ الطرفان رسميًا على الهدوء الظاهري في علاقتهما السياسية، مع الحفاظ على علاقات تجارية متميزة، حيث وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى أكثر من 20 مليار دولار في عام 2012.

## 4- التنافس التركي - الإيراني

يرتبط الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني، بمحددات التاريخ والجغرافيا والرؤية الاستراتيجية لكل من الدولتين لطبيعة دوره وتوظيفه لخدمة مصالحه في مناطق نفوذه، حيث يرى وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو أن هناك تشابهًا بين تركيا وإيران من حيث التأثير الجيوسياسي في أكثر من منطقة بحكم موقعهما الجغرافي، ولا يمكن حصره في حوض جيوسياسي واحد، سهّل ارتباطهما بشبكة علاقات تنافس ومصالح في عدد من مناطق في العالم[53].

هناك تقاطع في مناطق نفوذ كل من تركيا وإيران (الشرق الأوسط، حوض بحر قزوين، منطقة آسيا الوسطى)، ما يزيد من حدة تنافس البلدين والانخراط في القضايا الإقليمية. وبناء على ذلك سنتناول ملامح التنافس التركي - الإيراني وأسبابه في المنطقة، اعتمادًا على الأبعاد الآتية:

---

(53) أحمد داود أوغلو، «تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط،» ترجمة غزال يشيل أوغلو، شؤون الأوسط، العدد 116 (خريف 2004)، ص 44.

### أ- أبعاد التنافس التركي - الإيراني في أفريقيا[54]

أصدرت تركيا في عام 1998 وثيقة «السياسة الأفريقية»، وهي وثيقة تعبر عن توجهها الجديد تجاه أفريقيا لتدعيم الروابط الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين تركيا والدول الأفريقية[55].

(1) الجانب التركي

(أ) البعد السياسي: ينطوي البعد السياسي على إيجاد تفاعلات جديدة مع كيانات أخرى غير الاتحاد الأوروبي في ظل رفض الاتحاد انضمام تركيا إليه، حيث أعلنت تركيا أن عام 2005 هو عام أفريقيا، وتكلل جهد أنقرة بالنجاح بعد إقامة علاقات وروابط سياسية مع القارة الأفريقية:

- في تشرين الأول/ أكتوبر 2008، صوّتت 51 دولة أفريقية من أصل 53 لمصلحة ترشيح تركيا لمقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن.

- عقدت في اسطنبول قمة التعاون التركية - الأفريقية الأولى بين 18 و21 آب/ أغسطس 2008 بمشاركة 49 دولة أفريقية وممثلي 11 منظمة إقليمية ودولية، منها الاتحاد الأفريقي.

- رفع الاتحاد الأفريقي في القمّة العاشرة في أديس أبابا في عام 2008 مكانة تركيا من مجرد عضو مراقب (2003) إلى شريك استراتيجي.

---

(54) شريف شعبان مبروك، «إيران وتركيا.. علاقات متباينة مع دول حوض النيل،» السياسة الدولية، العدد 181 (تموز/ يوليو 2010)، ص 142-147.

(55) حمدي عبد الرحمن، «المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وأفريقيا،» الجزيرة.نت، 23/ 5/ 2010، متاح في: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a5d47e20-29df-435d-9847-30fb8389f93c>.

- تنظم تركيا سنويًا فاعلية «يوم أفريقيا» في 25 أيار/ مايو من كل عام[56].

- أولت تركيا عناية خاصة تجاه الصومال، حيث قدمت إليه مساعدات إنسانية جمة من خلال هيئات حكومية ومنظمات أهلية، عندما بلغت المجاعة ذروتها في منتصف عام 2011. وفي محاولة للفت الانتباه العالمي إلى الأوضاع في الصومال زار رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان مقديشو في آب/ أغسطس 2011. وتجسد الدعم التركي ميدانيًا من خلال تقديم مساعدات مباشرة إلى المقيمين في مخيمات العاصمة، وإقامة مراكز صحية في المدينة. أما في المجال التعليمي فوفرت الحكومة التركية منحًا دراسية لأكثر من ألف طالب صومالي منذ أواخر عام 2011 في الجامعات والمدارس التركية، إضافة إلى ترميم بعض المقار والمدارس الحكومية، وتسيير رحلات عبر الخطوط الجوية التركية من الصومال وإليه في آذار/ مارس 2012، حيث تعد هذه الخطوة الأولى والوحيدة من نوعها منذ أكثر من عشرين عامًا[57]. كما تعد السفارة التركية إحدى أربع سفارات فقط موجودة في مقديشو، علاوة على الدعم التركي لقوات حفظ السلام، حيث قدمت تركيا في كانون الثاني/ يناير 2013 شيكًا بقيمة مليون دولار إلى مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي

---

(56) «العلاقات التركية مع الدول الأفريقية،» موقع وزارة الخارجية التركية، متاح في: <http://www.mfa.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9.ar.mfa>.

(57) قاسم أحمد سهل ووسيمة بن صالح، «تركيا بالصومال.. إعمار وإغاثة ومساعدات،» الجزيرة.نت، 23/ 10/ 2012، متاح في: <http://aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/1c7751b0-a0f2-4c61-b3ef-1e03f6537e54>.

في أثيوبيا، بهدف مساعدة بعثة قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد في الصومال، لتحقيق الأمن والاستقرار فيه[58].

(ب) البعد الاقتصادي: يعد العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة في تطور العلاقات التركية - الأفريقية، ويمكن رصد العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول الأفريقية من خلال عدد من المؤشرات:

- منح تركيا في أيار/ مايو 2008 عضوية بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي.

- ارتفاع حجم التبادل التجاري التركي - الأفريقي إلى 13 مليار دولار في عام 2009، بعد أن كان 5.4 مليار دولار في عام 2003.

الجدول (2-3)

الصادرات التركية إلى الدول الأفريقية (2012)

| دول شمال أفريقيا | 9.443.604 دولار |
|---|---|
| الدول الأفريقية الأخرى | 3.913.246 دولار |

المصدر: Turkish Statistics Institute.

- دخول تركيا كأحد شركاء التنمية في القارة الأفريقية بفضل المشروعات والفاعليات المتزايدة التي تقوم بها الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي (TIKA)، ولا سيما تخصيص تركيا في أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الأقل نموًا في اسطنبول بين 9 و13 أيار/ مايو 2011 حزمة مساعدات سنوية تقدر بـ 200 مليون

---

(58) «تركيا تدعم القوات الأفريقية في الصومال بمليون دولار،» صحيفة الوفد المصرية، 27/ 1/ 2013، متاح في:
<http://alwafd.org/عالمي/364365-تركيا-تدعم-القوات-الأفريقية-فى-الصومال-بمليون-دولار/>.

دولار اعتبارًا من عام 2012، على أن تقدم إلى الدول المصنفة على قائمة الدول الأقل نموًا التي تضم 33 دولة أفريقية[59].

(ج) البعد الثقافي: ترتبط تركيا بعلاقات تاريخية ودينية وثقافية مع القارة الأفريقية، حيث أُقيم حوار تركي - أفريقي من خلال عقد عدد من المؤتمرات التي تعنى بالجانب الثقافي والعلمي بين الطرفين وتفعيل التعاون بين المؤسسات الفكرية والثقافية والإعلامية في تركيا وأفريقيا، وتوفير بعثات للطلاب الأفارقة للدراسة في تركيا، وإقامة مراكز ثقافية في كل من الجانبين، وزيادة برامج تعليم اللغة التركية في الجامعات والمدارس الأفريقية.

يعود الاهتمام التركي بالقارة الأفريقية إلى عدد من الأسباب، أبرزها:

- توسع النفوذ التركي إلى مناطق ذات أهمية استراتيجية، أكان من ناحية الموقع الجغرافي أم تنوع الثروات المعدنية والموارد الطبيعية وتعددها.

- الثقل السياسي للقارة الأفريقية في المنظمات الدولية والإقليمية، حيث تضم أفريقيا ما يقارب من 53 دولة يحق لها التصويت في المنظمات الدولية، مما يساهم في تمرير سياسات أنقرة ودعم مواقفها وتبني وجهة نظرها في تلك المنظمات، ولا سيما في القضايا التي تتخذ فيها القرارات بأغلبية الأصوات، حيث أدى التقارب التركي - الأفريقي إلى تصويت 51 دولة أفريقية لمصلحة ترشيح تركيا لمقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن في عام 2008.

---

(59) «العلاقات التركية مع الدول الأفريقية».

- توفير سوق استهلاكية كبيرة لتسويق المنتوجات التركية، وإيجاد فرص استثمارية جديدة للشركات التركية في منطقة غنية بالثروات والموارد الطبيعية.

### (2) الجانب الإيراني

**(أ) البعد السياسي:** ترغب إيران في الاضطلاع بدور يجاوز الإطار الإقليمي، ويساعدها في مقاومة الضغط الدولي المتزايد للتغلب على الحصار والعزلة والبحث عن مساندة سياسية دولية لحقها في امتلاك الطاقة النووية السلمية.

يفسر الخبراء اهتمام إيران بأفريقيا لأسباب عدة، أبرزها الحصول على اليورانيوم، فأفريقيا من أكبر منتجي اليورانيوم في العالم وتساهم في 20 في المئة من الإنتاج العالمي، في ظل تراجع مخزون اليورانيوم الإيراني الذي يعود إلى بداية ثمانينيات القرن الماضي، فهي تنتهج سياسة النفط في مقابل اليورانيوم مع كل من تنزانيا وجنوب أفريقيا والصومال[60]. وفي هذا الصدد كشف نائب وزير التعدين في زيمبابوي جيفت شيما نيكيري في آب/ أغسطس 2013 عن توقيع اتفاق لتصدير اليورانيوم إلى إيران: «رأيت عقدًا يتعلق بتصدير اليورانيوم إلى الإيرانيين»، موضحًا أن هذا الاتفاق وُقع من دون علمه، ولم تعرف به إلا حفنة من الأشخاص في قمة السلطة. وكان العقد قد وُقع في عام 2012، بعد زيارة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد في نيسان/ أبريل 2010 إلى

---

(60) مروى صبري، «إيران وأفريقيا.. اليورانيوم رأس الدوافع: 20 وزيرًا إيرانيًا زاروا القارة السمراء خلال أشهر.. لبناء شبكة من التحالفات الاستراتيجية،» الشرق الأوسط، 22/ 10/ 2010.

زيمبابوي، أكد في خلالها رئيس زيمبابوي روبرت موغابي دعم بلاده طهران في الملف النووي[61].

(ب) البعد الاقتصادي: الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الأفريقية، وتعزيز التبادل التجاري والاتفاق على تنسيق الجهد لاستكشاف الموارد الاقتصادية لاحتفاظ أفريقيا بمواد خام طبيعية ضخمة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الإيراني - الأفريقي 300 مليون دولار في عام 2008.

### ب- أبعاد التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز

أسفر انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى دويلات عدة إلى ظهور دول مستقلة في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، الأمر الذي أحيا التنافس التركي- الإيراني، لتوسيع نفوذهما بعد تراجع النفوذ الروسي، ولا سيما أن أغلبية سكان هذه الدول من المسلمين وتشترك مع البلدين بروابط دينية وعرقية ولغوية وثقافية، فضلًا عن المواد الخام المتوافرة في المنطقة.

سعت تركيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي إلى توطيد علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة مستفيدة من الروابط الإثنية واللغوية التي تربطها ببعض هذه الجمهوريات، ذلك أن خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان سيضعف النفوذ الروسي في منطقة

(61) انظر: Jerome Starkey [et al.], «Mugabe Signs Secret Deal to Sell Uranium to Tehran,» *The Times of London*, 10/8/2013, at: <http://www.thetimes.co.uk/tto/news/world/africa/article3839144.ece>.

القوقاز، ويزيد من الأهمية الجيوسياسية لتركيا، ويدعم استقلال جورجيا عن النفوذ الروسي، كما أنه يعد أحد أدوات مواجهة الهيمنة الروسية - الإيرانية الاقتصادية والعسكرية في المنطقة[62]. بناء على ذلك سنتناول ملامح التنافس التركي - الإيراني في المنطقة وأسبابه، اعتمادًا على الأبعاد الآتية:

## (1) الجانب التركي

**(أ) البعد العرقي (الطوراني):** ترتبط تركيا بدول آسيا الوسطى والقوقاز، بوحدة العرق، أو ما اصطلح عليه سياسيًا بالعالم التركي الذي يتكون من أذربيجان (82 في المئة) وكازاخستان (44.4 في المئة) وتركمانستان (80 في المئة) وأوزبكستان (76 في المئة) وقرغيزستان (52 في المئة) وطاجكستان (8 في المئة) وتركيا (80 في المئة)، وأقليات صغيرة في أرمينيا (2.5 في المئة) وجورجيا (6 في المئة) وأقليات أخرى في دول قريبة كأفغانستان والصين وإيران[63].

حاولت تركيا تعزيز التعاون مع هذه الدول من خلال:

- تقديم المنح الدراسية لطلاب من دول آسيا الوسطى للدراسة في تركيا.

- إرسال مستشارين فنيين في مجالات عدة لمساعدة هذه الدول على النهوض والتقدم.

---

(62) دينا عمار، «شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين.. مسارات متنافسة،» السياسة الدولية، العدد 180 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 174.

(63) انظر: The World Factbook, <https://www.cia.gov>.

- ضخ استثمارات تركية في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وإقامة مشروعات كبرى ساهمت في التنمية الاقتصادية الشاملة ووفرت فرص عمل للأيدي العاملة في تلك البلدان.

(ب) البعد السياسي: كانت تركيا من الدول الأُول التي اعترفت باستقلال دول آسيا الوسطى، وعمدت تركيا إلى دعم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سياسيًا وانضمامها إلى المنظمات الدولية ومساندتها في تسوية خلافاتها الحدودية مع دول الجوار، حيث ساندت تركيا أذربيجان في مطالبتها بإقليم كارباخ الذي تحتله أرمينيا[64]، على الرغم من انتماء أغلبية سكان أذربيجان إلى المذهب الشيعي، بينما دعمت إيران الأرمن.

حاولت تركيا تعزيز البعد السياسي في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى بالبعد العسكري، حيث وقعت اتفاق إنشاء اتحاد عسكري مشترك في العاصمة الأذربيجانية باكو في كانون الثاني/ يناير 2013 ضم كل من تركيا وأذربيجان وقرغيزستان يهدف إلى تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدان التركية الخمسة، على أمل أن تنضم إليه كازاخستان ومنغوليا، وتحتضن أنقرة مقر قيادة هذا الاتحاد العسكري المشترك[65].

---

(64) انظر: Svante E. Cornell, «Geopolitics and Strategic Alignments in the Caucasus and Central Asia,» *Journal of International Affairs*, vol. 4, no. 2 (June - August 1999), p. 6.

(65) انظر: «Türk dünyası ortak askeri birlik oluşturdu: Avrasya Askeri Statülü Kolluk Kuvvetleri Teşkilatı kuruldu,» *Milliyet gazetesi*, 29/1/2013, at: <http://dunya.milliyet.com.tr/turk-dunyasi-ortak-askeri-birlik-olusturdu/dunya/dunyadetay/29.01.2013/1661780/default.htm>.

(ج) البعد الاقتصادي: عانت الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي تبعات انهيار الاقتصاد السوفياتي، وندرة الاستثمارات، وغلبة سمة الإنتاج الزراعي على الإنتاج الصناعي في اقتصاد البلاد، فدفعت تركيا باستثماراتها إلى هذه البلدان المستقلة حديثًا، ورفعت مستوى تبادلها التجاري معها. كما كانت حاجة تركيا إلى موارد الطاقة من أبرز عوامل التقارب الاقتصادي مع هذه الدول، وسعيها إلى مرور خطوط الأنابيب التي تنقل نفط دول آسيا الوسطى والقوقاز عبر أراضيها، وتعزيز شراكتها الاقتصادية مع جورجيا وتركمانستان[66]، كما سعت تركيا وإيران إلى أن تكون أراضي كل منهما ممرًا لأنابيب النفط من دول آسيا الوسطى إلى أوروبا[67].

(2) الجانب الإيراني

(أ) البعد العرقي: لا ترتبط إيران عرقيًا بأي من دول آسيا الوسطى والقوقاز، إلا بطاجكستان التي يعود أصول 60 في المئة من شعبها إلى بلاد فارس، وتحتل مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى.

تنظر إيران بنظرة الشك والريبة إلى دولة أذربيجان التي يعود إليها أصل نحو 20 مليون إيراني، في ظل بعض الدعوات الأذرية

---

(66) انظر: Bülent Aras, «Turkish Policy toward Central Asia,» SETA Foundation for Political, Economic and social research, SETA Policy Brief, no. 12, April 2008, pp. 2-5.

(67) دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 123-209.

إلى توحيد الأقاليم التي يقطنها هؤلاء مع أذربيجان، الأمر الذي يهدد وحدة الأراضي الإيرانية في ما يعرف بأذربيجان الشمالية وأذربيجان الجنوبية، ما حدا بإيران إلى الاعتراف باستقلالها في وقت متأخر جدًا. كما تتهم أذربيجان إيران باضطهاد الأقلية الأذرية، إضافة إلى دعمها أرمينيا في نزاعها مع أذربيجان على إقليم كاراباخ. وفي المقابل تنتقد إيران أذربيجان لعلاقاتها بإسرائيل[68]، على الرغم من أن البلدين يتبعان المذهب الشيعي نفسه.

(ب) البعد الاقتصادي: تتمتع إيران بعلاقات اقتصادية وسياسية واسعة مع أرمينيا[69]، وينطبق الأمر ذاته على العلاقات الإيرانية - الجورجية، حيث تحاول طهران جعل جورجيا معبرًا لنقل نفطها إلى أوروبا. وفي المقابل يوفر الغاز الإيراني لجورجيا جزءًا من احتياجاتها. كما تحاول إيران فك العزلة الجغرافية لجمهوريات آسيا الوسطى وربطها بالخليج العربي من خلال شبكات من السكك الحديد بمدينة مشهد الإيرانية[70]. وتسعى إيران إلى جعل أراضيها ممرًا للنفط التركماني إلى أوروبا، بدلًا من تركيا بحسب المشروعات الغربية[71]، على الرغم من أن نقل هذا النفط عبر إيران

---

(68) انظر: Anar M. Valiyev, «Azerbaijan-Iran Relations: Quo Vadis, Baku?,» Ponars Eurasia Policy Memo, no. 244, September 2012, pp. 2-4.

(69) انظر: Claude Moniquet and William Racimora, eds., «The Armenia - Iran Relationship: Strategic Implication for Security in the South Caucasus Region,» European Strategic Intelligence and Security Center, 17 January 2013, pp. 10-23.

(70) انظر: Ertan Efegil and Leonard A. Stone, «Iran's Interests in Central Asia: A Contemporary Assessment,» *Central Asian Survey*, vol. 20, no. 3 (2001), pp. 353-360.

(71) انظر: Majid Abulverdi, «Investigating Iran-Turkmenistan Relations,» *Journal of Central Asia and Caucasus Studies*, no. 56 (2006), p. 25.

هو أقل كلفة من مروره عبر تركيا، إلا أن المعوّقات السياسية المتمثلة بعلاقة إيران المتردية بالغرب تجعل الأفضلية لتركيا.

(ج) البعد السياسي: تحاول إيران إقامة علاقات سياسية مع دول آسيا الوسطى تقوم على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، بسبب توجسها من الأقليات الموجودة فيها وترتبط ارتباطًا عرقيًا ولغويًا بتلك الدول، حيث يوجد في إيران أقلية تركمانية تعادل نصف سكان دولة تركمانستان[72].

في مقابل وحدة العرق واللغة التي تعتمد عليها تركيا أساسًا لتعزيز علاقاتها بدول آسيا الوسطى، تعتمد إيران على النفط والجوار الجغرافي لتعزيز مثل هذه العلاقات... علاوة على ذلك تعمل تركيا على الترويج لأنموذجها العلماني واقتصادها المتطور المدعوم غربيًا في مقابل الأنموذج الديني والاقتصاد المتواضع في إيران لولا النفط، الخاضع للعقوبات الغربية. وبذلك تواجه تركيا بأنموذجها العلماني الطموحات والتوجهات الإيرانية (الأصولية) في جمهوريات آسيا الوسطى[73].

### ج- أبعاد التنافس التركي - الإيراني في الشرق الأوسط

#### (1) الجانب التركي

(أ) البعد السياسي: تمكنت تركيا من تجاوز الإرث التاريخي بينها وبين دول منطقة الشرق الأوسط من خلال إقامة علاقات

(72) انظر: Hussein D. Hassan, «Iran: Ethnic and Religious Minorities,» CRS Report for Congress, Congressional Research Service, 25 November 2008, pp. 4-11.

(73) عوني عبد الرحمن السبعاوي وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل، دراسات استراتيجية؛ 43 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 19.

دبلوماسية منوعة مع دول المنطقة وفصائلها كلها، في محاولة لممارسة دور الوسيط بين الأطراف المختلفة في فلسطين (فتح وحماس)، وفي لبنان (فريقا 14 آذار و8 آذار)، فانخرطت تركيا في حوار تأليف الحكومة في لبنان في عام 2009، وتوسطت بين السنة والشيعة، والعرب والأكراد في العراق، وساهمت في مشاورات تأليف الحكومة العراقية في عام 2010، وعرضت وساطتها بين دول شمال أفريقيا (الجزائر والمغرب)[74]، وبين أفغانستان وباكستان، وسورية وإسرائيل، وباكستان وإسرائيل، وإيران والعرب.

إضافة إلى ذلك، أبدت تركيا اهتمامًا واضحًا في قضايا المنطقة والدفاع عنها، ولا سيما القضية الفلسطينية، ورفضت طلب الولايات المتحدة إليها استخدام مجالها الجوي في سبيل احتلال العراق في عام 2003. كما أعلنت دعمها دول الربيع العربي في عام 2011، وعارضت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو 2006، والحرب على غزة في 2008/ 2009، وكان لها شأن مهم على المستوى الدولي لوقف هذه الاعتداءات.

تحاول تركيا منافسة إيران في مناطق نفوذها كلها:

- استقبال قادة حركة حماس وإقامة علاقات معهم، ومد جسور التواصل مع الفصائل الفلسطينية.

- مساعي تركيا لتهدئة الأجواء في لبنان بعد التوترات التي حدثت بسبب القرار الظني للمحكمة الدولية - التي تحقق في اغتيال

(74) عبد النور بن عنتر، «زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية» (دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، 22 حزيران/ يونيو 2013)، ص 4.

رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري - الذي اتهم عناصر من حزب الله باغتيال الحريري، وتُوج الجهد التركي بزيارة أردوغان إلى لبنان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، وافتتاح مشروعات خدمية عدة بتمويل تركي.

- الوساطة التركية في محاولات تأليف الحكومة العراقية في عام 2010. وعلى الرغم من عدم نجاحها في منافسة إيران في إحداث توازن في النفوذ في العراق، فإنها استطاعت أن تجذب بعض الأطراف العراقية إليها والأخذ بمشورتها، ولا سيما ضغطها لإعطاء التركمان العراقيين مزيدًا من المناصب الحكومية وجعل أحد التركمان نائبًا ثالثًا للرئيس أو نائبًا لرئيس الوزراء، الأمر الذي أيده مسعود برزاني وجلال طالباني.

- كان لتركيا ميزة إضافية تفوقت بها على إيران، وهي علاقاتها الجيدة بالغرب، ولا سيما أوروبا التي بدأت تعي مكانة تركيا ودورها في المنطقة لتنتهي مقولات بعضهم أن تركيا عملاق اقتصادي وقزم سياسي، لتصبح عملاقًا سياسيًا علاوة على كونها عملاقًا اقتصاديًا.

- حاولت تركيا بتأييدها ثورات الربيع العربي وإقامة علاقات تعاون مع دول الربيع العربي، أن تعزز نفوذها في المنطقة في مواجهة إيران[75].

---

(75) برهان كورأوغلو، «العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات» (دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، ص 4.

يتضح هنا تبدل موقف أنقرة بعد ثورات الربيع العربي، ففي بداية تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة، سعت تركيا إلى إقامة نظام إقليمي جديد يعتمد على تركيا وإيران ومصر والسعودية، لكن بعد ثورات الربيع العربي أضحى الجهد التركي - العربي موجهًا ضد النفوذ الإيراني في المنطقة. إلا أن إطاحة نظام جماعة الإخوان المسلمين في مصر في 3 تموز/ يوليو 2013 وتأييد الدول الخليجية عزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، أدى إلى توتر العلاقات بسبب معارضة تركيا انقلاب الجيش، غير أن الملف السوري صار نقطة الالتقاء بين المواقف العربية والتركية في مواجهة إيران.

(ب) البعد الاقتصادي: للاقتصاد دور كبير في تطور العلاقات التركية - الشرق أوسطية، ومنها الدول العربية، حيث غزت المنتوجات التركية على اختلاف أصنافها (الأغذية، المنسوجات، الأدوية، الكهربائيات) الأسواق العربية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2002. كان وزير المالية التركي مهمت شمشك قد أعلن في خلال أعمال الدورة الثامنة من الملتقى الاقتصادي التركي - العربي في نيسان/ أبريل 2013 «أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية ارتفع من 6.7 مليارات دولار أميركي في عام 2003 ليصل إلى 40 مليارًا في عام 2012»[76].

(ج) البعد الثقافي: عمدت تركيا إلى تفعيل البعد الثقافي في علاقتها مع الدول العربية من خلال تأسيس مراكز ثقافية تركية في

(76) «40 مليار دولار التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية في 2012،» الوسط (البحرين)، 14/ 4/ 2013.

أغلبية هذه الدول، فضلًا عن استضافة مؤتمرات وندوات تعنى بالحوار والتعاون التركي - العربي، وتقديم الدعم إلى الأقسام الجامعية التي تدرس اللغة التركية، وتقديم منح دراسية إلى الطلاب العرب للدراسة في تركيا. كما أنشئ ملتقى الحوار العربي - التركي بقرار من مجلس الوزراء التركي، واقترن القرار بموافقة رئيس الجمهورية التركية وصنف كمنظمة دولية مركزها في اسطنبول في عام 2013. ويعمل هذا الملتقى على توطيد العلاقة الوثيقة المبنية على العلاقات الإيجابية وتغليب المصلحة العامة والتطلع إلى المستقبل، ودعم إصدار كتب مشتركة وتمويل ذلك. وانتُخب إرشاد هرمزلو، مستشار الرئيس التركي رئيسًا للملتقى[77].

(2) الجانب الإيراني

(أ) البعد السياسي: نفذت إيران كقوى إقليمية رائدة إلى المنطقة بسبب ضعف النظام الإقليمي العربي وعجزه أحيانًا وعدم قدرته على مواجهة الأوضاع والمستجدات الإقليمية والدولية. فدعمت إيران منذ قيام الثورة (1979) القضية العربية المركزية (القضية الفلسطينية) وساهمت في تأسيس حزب الله ودعمه ماديًا ومعنويًا وعسكريًا في صراعه مع إسرائيل منذ عام 1983، إضافة إلى دعم قوى المقاومة الفلسطينية في صراعها مع إسرائيل.

(77) «سياسيون ومثقفون عرب وأتراك في حوار واسع في اسطنبول. عقد الملتقى مرة في اسطنبول وثانية في شهر أبريل الماضي في دولة البحرين،» العربية نت، 30/ 9/ 2013، متاح في: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2013/09/30/سياسيين-ومثقفين-عرب-وأتراك-في-حوار-واسع-في-اسطنبول>.

(ب) البعد الاقتصادي: يعد الخليج العربي الرئة الاقتصادية التي يتنفس من خلالها الاقتصاد الإيراني الذي يتعرض لعقوبات مستمرة منذ عام 1979، فضلًا عن هجرة رجال الأعمال والشركات الإيرانية إلى الدول المجاورة، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج في عام 2011 نحو 30 مليار دولار، لاعتماد إيران على الشركات الإيرانية الفاعلة في الخليج العربي لمواجهة العقوبات الغربية المفروضة عليها.

(ج) البعد الثقافي: قدمت إيران عددًا كبيرًا من المنح الدراسية للطلاب العرب وافتتحت عددًا من المراكز الثقافية في الدول العربية.

## ثالثًا: الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والاختلاف

تعد النظرية الواقعية إحدى أهم النظريات المفسرة لسلوك الدول في العلاقات الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى الرغم من النظريات التي حاولت فهم السلوك الدولي وتفسيره منذ معاهدة ويستفاليا في عام 1648، هيمنت النظرية الواقعية على أغلبية المحاولات الجادة لاستيضاح السلوك الدولي ودوافعه ومدى تأثيره في طبيعة النظام الدولي وبنائه، مستندة إلى مفاهيم محورية (توازن القوى، القوة، المصلحة القومية).

لتفسير الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني وسلوك كل من البلدين في تعاطيهما مع القضايا ذات الاهتمام المشترك وتطور العلاقات بينهما، سنستخدم مقاربة المصلحة القومية في

المدرسة الواقعية لتوضيح الاستراتيجية التي انتهجتها تركيا في موقفها تجاه الأزمة النووية الإيرانية بشكل خاص، والعلاقات التركية - الإيرانية بشكل عام، وذلك وفقًا للمقولة البريطانية «لا يوجد أصدقاء دائمون... لا يوجد أعداء دائمون... لكن توجد مصالح دائمة».

يعرّف جوزف فرانكل (Josef Frankel) المصلحة الوطنية أنها الغرض النهائي للسياسة الخارجية والسلوك الدولي بشكل عام[78]، أي إنها الهدف الرئيس الذي يحكم العلاقات بين الدول. أما دونالد نوشترلاين (Donald Nuechterlein) فيعرّفها أنها الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بمصالح دولة أخرى ذات سيادة، بما يعرّف بالبيئة الخارجية للدولة[79]. بينما يرى هانز مورغنتاو (Hans Morgenthau)، أشهر منظري النظرية الواقعية، أنه يجب تحديد أهداف السياسة الخارجية بناء على المصلحة القومية[80]، وأن المصالح القومية تمثل سمات ثابتة للنظام بغض النظر عن طبيعة الحكومة في السلطة، فالمصالح القومية لا تتأثر بالزمان والمكان، إنما هي مكونات ثابتة لعملية صنع السياسة[81]. وبناء عليه

(78) انظر: Simon Williams, «The Role of the National Interest in the National Security Debate,» Royal College of Defence Studies, July 2012, p. 28.

(79) المصدر نفسه، ص 32.

(80) انظر: J. Peter Pham, «What is in the National Interest? Hans Morgenthau's Realist Vision and American Foreign Policy,» *American Foreign Policy Interests*, vol. 30, no. 5 (2008), p. 260.

(81) آلان ج. ستولبيرج، «صياغة المصالح القومية في القرن الحادي والعشرين،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر جمعية الدراسات الدولية، سان فرانسيسكو- كاليفورنيا، 28-29 سبتمبر 2007، ص 6، متاح في: <https://www.scribd.com/doc/27900314/%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9>.

تعتبر المصلحة القومية للدولة الدافع والسبب الرئيس لاستمرارية السياسة الخارجية للدول وثباتها وفقًا لمصالحها القومية.

المصلحة الوطنية جزء لا يتجزأ من النظرية الواقعية، وهي إحدى أهم ركائزها، كما أنها الموجّه الرئيس للسياسة الخارجية للدولة والهدف النهائي لها، متجاوزة اعتبارات تبدل النخب السياسية، وتغير الأيديولوجيات السائدة في الأنظمة السياسية الحاكمة للدولة، فمؤشر بوصلة السياسة الخارجية للدولة يتجه دائمًا نحو المصلحة القومية للدولة على الرغم من تباين القيم والأيديولوجيات السياسية للأنظمة المتعاقبة على الحكم وتناقضها.

قسم نوشترلاين المصلحة الوطنية إلى أنواع وفقًا لدرجة الأهمية[82]:

- مصالح الدفاع: يعني الدفاع عن بقاء الدولة وعن مواطنيها من أي تهديد خارجي، باستخدام الوسائل الممكنة كلها، ومنها القوة العسكرية.

- المصالح الاقتصادية: تعظيم القوة الاقتصادية للدولة وتعظيم رفاه شعبها.

- مصالح النظام العالمي: الحفاظ على نظام دولي سياسي واقتصادي تشعر الدولة في إطاره بالأمان والعمل بحرية.

- المصالح الأيديولوجية: حماية منظومة القيم السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع والمرتبطة بالنظام السياسي من خلال نشر أيديولوجيتها والدفاع عن معتقداتها.

(82) انظر: Stephen D. Sklenka, «Strategy, National Interests, and Means to an End,» Strategic Studies Institute (SSI), October 2007, p. 4.

يأتي الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني، حفاظًا على المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدولة التركية، وضرورة ملحة لتعظيم مقدراتها وتطويرها في المجالات المختلفة. وانطلاقًا من تقسيم نوشترلاين للمصالح الوطنية، لا يمكن إغفال البعد الاقتصادي في العلاقات التركية - الإيرانية، والمصلحة التركية في سيادة الأمن والاستقرار في النظام الإقليمي الخاص بالشرق الأوسط كضمانة لتعزيز الصعود والتفوق التركي في الساحة الإقليمية والدولية، وكأحد أهم شروط التقدم الاقتصادي للدولة التركية، إضافة إلى الترويج أنها وسيط دولي محايد لها نظام سياسي معتدل يُحتذى به (القوة الناعمة).

في ضوء تفسير الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني، لا بد من الإشارة إلى أهمية متغير الهوية الإسلامية في تشكيل الموقف التركي من هذا البرنامج، ومن تطور العلاقات التركية - الإيرانية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا.

شكلت الهوية الإسلامية متغيرًا مهمًا أثر في العلاقات بين البلدين بدفعها نحو التقارب، بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ووجود نخبة إسلامية حاكمة في إيران، ما أدى إلى حدوث تغيير في توجهات السياسية الخارجية التركية نحو دول المشرق الإسلامي ودول العمق الاستراتيجي للدولة التركية (المجال الحيوي للدولة العثمانية والدول الإسلامية المحيطة بتركيا).

اتسمت العلاقات بين البلدين بالتقارب والتفاهم عندما ازدهرت نخب ذات هوية إسلامية في مفاصل السلطة في تركيا في أثناء حكم تورغوت أوزال (1983-1993)، وحكومة نجم الدين أربكان (1996) وحكومة رجب طيب أردوغان (2002-2012)،

بينما اتسمت هذه العلاقات بالتوتر والتباعد والحذر عندما هيمنت على السلطة في تركيا نخبة سياسية ذات هوية علمانية. وظهر الحذر في العلاقات بين البلدين جليًا في أثناء الأزمة التركية - السورية في عام 1998 بسبب إيواء سورية زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، وتهديد تركيا بشن عملية عسكرية ضد سورية في حال استمرارها مساندة أوجلان وإيوائه. ولم تتدخل إيران لنزع فتيل الأزمة بين البلدين، على الرغم من أنها جارتهما، ولها مصالح عميقة مع نظام حافظ الأسد آنذاك، تدفعها إلى السعي إلى المحافظة على نظامه واستقراره، إلا أنها لم تتدخل بسبب العلاقات السائدة بين البلدين في ظل وجود نخبة علمانية في السلطة في تركيا آنذاك (وتدخلت مصر لإنهاء الخلاف).

إلا أن الهوية الإسلامية لم تكن المتغير الرئيس في معادلة تطور العلاقات التركية - الإيرانية أو صوغ الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني، بل كان لـ «المصلحة الوطنية» دور حاسم في هبوط العلاقات بين البلدين وصعودها، وتشكيل الموقف التركي. ويمكن القول إن متغير المصلحة الوطنية يأتي في المقام الأول، بينما تحتل الهوية الإسلامية المقام الثاني. وسبق أن تناولنا أثر المتغيرين في الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني بتتبع المراحل التاريخية لتطور العلاقات بين البلدين وتأثير النخبة الحاكمة في تركيا في هذا المضمار وفقًا للفترة الزمنية التي تولى فيها الإسلاميون أو العلمانيون السلطة في تركيا. واستكمالًا لما سبق سنتطرق إلى أثر المصلحة الوطنية، والهوية الإسلامية للنظام السياسي التركي في طبيعة الموقف التركي، وحدود الاتفاق والاختلاف بين تركيا وإيران.

### 1 - طبيعة الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني

تعود طبيعة الموقف التركي المستقل من البرنامج النووي الإيراني، وعدم اتفاقها مع وجهة النظر الغربية، إلى وصول حزب العدالة والتنمية ورؤيته وفلسفته المغايرة لسائر الأحزاب التركية والقومية لمكانة مصالح أنقرة الإقليمية وأولوياتها، حيث لم ير الحزب في إيران مصدر تهديد أو إثارة فوضى، كما هي الحال في المنظور الغربي والمؤسسة العسكرية العلمانية التركية، إنما رأى فيها شريكًا اقتصاديًا وسياسيًا يحقق مصالح أنقرة ويتوافق مع هويتها الإسلامية.

يتمحور الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني حول عدد من النقاط:

- تأييد حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية، شرط التزامها الاتفاقات الموقعة مع وكالة الطاقة الذرية، والتزامها معاهدة منع الانتشار النووي، حيث أيدت تركيا البرنامج الإيراني، مع تشديدها على أن يكون للأغراض السلمية فحسب[83]. وانتقدت تركيا ازدواجية المعايير الغربية وسياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها الحكومات الغربية في التعاطي مع هذه الأزمة، حيث صرّح رئيس الوزراء التركي أردوغان آنذاك في كلمة ألقاها في الولايات المتحدة في عام 2009 «أنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعلي ذلك»[84].

---

(83) انظر: Wang Bo, «Turkey-Iran Reconciliatory Relations: Internal and External Factors,» *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*, vol. 5, no. 1 (2011), p. 9.

(84) حقي أوغور، «تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام،» في: باكير [وآخ.]، ص 233.

- تفضيل الخيار الدبلوماسي على الخيارات الأخرى (العسكرية والعقوبات) لحل الأزمة، ويتضح ذلك من خلال:

• رفض أنقرة ومعارضتها أي عمل عسكري أو فرض عقوبات ضد طهران، من منطلق أن العقوبات تلحق الضرر بالشعوب بدلًا من القادة. وفضلت أداء دور الوسيط بين الغرب وطهران لحل الأزمة(85). كما اعتمدت تركيا على مكانتها وصدقيتها الإقليمية والدولية ودبلوماسيتها الناشطة، كونها دولة عضوًا في حلف الناتو وحليفًا استراتيجيًا للغرب منذ عشرات السنين، وامتلاكها علاقات واسعة وجيدة مع طهران منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة - على الرغم من التردد الإيراني في قبول الوساطة التركية في بادئ الأمر بسبب التنافس الإقليمي بينهما على الدور الرئيس المركزي في المنطقة - الأمر الذي أهل تركيا لتكون وسيطًا محايدًا موثوقًا فيه.

صوتت تركيا ضد فرض مزيد من العقوبات على إيران في مجلس الأمن في عام 2010 حين شغلت مقعد عضو غير دائم فيه، ما أدى إلى حدوث توتر في العلاقات التركية - الأميركية. وبررت أنقرة معارضتها القرار أنها ضرورية لإبقاء إيران على طاولة المفاوضات، وأن نفوذ تركيا في طهران هو لمصلحة حلف شمال الأطلسي والغرب(86). ويعد الموقف التركي طبيعيًا بعد رفض الغرب اتفاق طهران الذي أُبرم بالتعاون مع تركيا والبرازيل، فضلًا

---

(85) انظر: Hanna Ojanen and Barbara Zanchetta, «Turkey and the Iranian Nuclear Programme: A Key to Progress in Regional Disarmament?,» The Finnish Institute of International Affairs, Fiia Briefing Paper 107, 31 May 2012, p. 8.

(86) انظر: Karen Kaya, «Turkey-Iran Relations after the Arab Spring,» Foreign Military Studies Office, United States Army, 2012, p. 11.

عن أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران في الاقتصاد التركي المتمتع بشراكة واسعة مع إيران.

• استعداد تركيا تقديم أشكال الدعم لنجاح المفاوضات بين الطرفين، سواء باستضافة المفاوضات أم العمل كوسيط بينهما أم السعي إلى تقريب وجهات النظر أم إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتفاوضة.

في هذا المضمار بذلت تركيا جهدًا مضنيًا لتجنيب طهران مزيدًا من العقوبات الغربية، من خلال العمل على إيجاد حل وسط يرضي الأطراف كلها، فوقّعت إيران وتركيا والبرازيل في أيار/ مايو 2010 اتفاقًا لتبادل اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بوقود نووي عالي التخصيب على الأراضي التركية في محاولة لحل الأزمة الناجمة عن سياسة إيران تخصيب اليورانيوم. ونص الاتفاق على إرسال إيران 1200 كلغ من اليورانيوم المنخفض التخصيب (3.5 في المئة) إلى تركيا لمبادلته بـ 120 كلغ من الوقود العالي التخصيب (20 في المئة) اللازم لمفاعل البحوث في طهران في مهلة أقصاها عام، على أن تكون تركيا هي مكان تخزينه بإشراف إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية[87].

في هذا الصدد، اعتبر وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو في شباط/ فبراير 2013، أن الأطراف المنخرطين في أزمة البرنامج النووي الإيراني يعتقدون أن اتفاق طهران الموقع في عام 2010 كان فرصة قد ضيّعت: «إن المشكلة ليست معقدة جدًا،

(87) انظر: Aylin Gürzel, «Turkey's Role in Defusing the Iranian Nuclear Issue,» *The Washington Quarterly*, vol. 35, no. 3 (Summer 2012), pp. 147-148.

وإنما هي مشكلة نفسية، إذ ليس هناك ثقة متبادلة... لقد كان موقفنا واضحًا، ولم ننحز إلى أحد الجانبين. عليك أن تقدم ضمانات بأنك لن تقوم بتطوير أسلحة نووية، لأننا ضد هذه المسألة، والتقانة النووية حق لجميع الدول، لا تنتمي إلى أمة واحدة... فهي تعد إنجازًا بشريًا، وحق لجميع الدول بما فيها إيران، شرط احترام بنود الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإجراءات بروتوكول الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هذا التوازن هو السبيل الوحيد، ويمكن تحقيق ذلك عبر اسطنبول»[88].

• الترحيب التركي الدائم بأي اتفاق دبلوماسي سلمي يعقد بين مجموعة 5+1 (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا) وإيران في شأن برنامج طهران النووي؛ إذ شجعت تركيا الطرفين، الإيراني والغربي، اتباع المسار السلمي التفاوضي في تعاطيهما مع الأزمة النووية الإيرانية، سواء عبر وساطة أنقرة أم التفاوض المباشر. كما كانت تركيا من الدول الأُول التي رحبت باتفاق جنيف المبدئي بين طهران ومجموعة 5+1 في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013. كما هنأت تركيا إيران على هذا الإنجاز الدبلوماسي بمستوياتها الرسمية المختلفة، حيث رحب الرئيس عبد الله غول ووزارة الخارجية التركية باتفاق جنيف[89]. وأعرب السفير التركي في إيران أوميت يلدريم في لقاء مع وكالة أنباء الطلبة الإيرانية في طهران بعد توقيع الاتفاق عن

---

(88) «أحمد داود أوغلو: شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟،» أجرى المقابلة ميشال نوفل وجنكيز تشاندرا، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 24، العدد 95 (صيف 2013)، ص 33-34.

(89) انظر: Abdullah Gul, «Turkey Welcomes Iran Nuclear Agreement,» *Trend News Agency*, 25/11/2013, Retrieved 25/11/2013, at: <http://en.trend.az/regions/met/turkey/2214722.html>.

ترحيب تركيا به، موضحًا أن لهذا الاتفاق آثارًا إيجابية، لا في إيران فحسب، بل في المنطقة والعالم بشكل عام، بما فيه تركيا، مؤكدًا أن العقوبات لا تضر إيران فحسب، بل الدول المجاور المرتبطة بها بعلاقات تجارية[90]. كما رحبت تركيا بالاتفاقات اللاحقة التي أدت إلى إبرام اتفاق فيينا النهائي في عام 2015.

شكلت مصلحة أنقرة الاقتصادية في علاقتها بطهران متغيرًا رئيسًا في تفضيلها الخيار التفاوضي السلمي على الخيارات المحتملة الأخرى لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني بين طهران والعواصم الغربية.

• القلق من إمكان تطوير البرنامج الإيراني إلى برنامج عسكري، والاستعداد للاحتمالات المختلفة، حيث ركزت تركيا على أهمية دعم المجتمع الدولي إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي تطبق بشكل عادل على دول المنطقة، ومنها إيران وإسرائيل، بعيدًا عن ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع البرامج النووية في منطقة الشرق الأوسط.

يعود القلق التركي من الطابع العسكري للبرنامج النووي الإيراني إلى:

- الإخلال بتوازن القوى في المنطقة لمصلحة إيران، حيث

---

(90) انظر: ساناز عباسعلي زاده رضايى، «استقبال از توافق ژنو، هالک بانک و... در گفت وگوی ایسنا با سفیر ترکیه در ایران،» خبرگزاری دانشجویان ایران، 4/ 1/ 1973، متاح في: <http://www.isna.ir/fa/news/92100401806/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D8%B2-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%DA%98%D9%86%D9%88-%D9%87%D8%A7%D9%84%DA%A9-%>.

أعرب المسؤولون الأتراك عن قلقهم من احتمال وجود برنامج نووي عسكري إيراني، مؤكدين الحاجة إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، تشمل إسرائيل أيضًا[91]. وترفض تركيا امتلاك طهران سلاحًا نوويًا لما يترتب عنه من تحميل تركيا أعباء إضافية في سعيها إلى امتلاكه (سباق تسلح في المنطقة). وينبع هذا الرفض من عدد من الأسباب، أبرزها:

- تهديد الأمن القومي التركي، حيث إن تركيا من دول الجوار الجغرافي لإيران وترتبط بها بحدود تصل إلى 499 كلم.

- تحقيق تقدم استراتيجي لطهران كقطب إقليمي (الدولة المركز) في المنطقة بتعاظم نفوذها على حساب النفوذ التركي، الأمر الذي يعني وضع قيود على نفوذ تركيا ومصالحها في القوقاز، الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، أفريقيا.

- تهديد أمن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز واستقرارها بانتشار حمى التسلح النووي التي ستؤدي إلى مزيد من الاضطرابات والقلاقل، الأمر الذي يعني تراجع تركيا على المستويات كلها وفي المجالات المختلفة.

• تراجع التنمية الاقتصادية التركية في حال تعرضت إيران لضربة عسكرية من الدول الغربية، ما سيؤدي إلى إشعال حرب واسعة النطاق في المنطقة، ستدفع الاستثمارات ورؤوس الأموال

---

(91) انظر: Maarten Fonteijn, Nima Khorrami Assl and Paul Ingram, «New Players in the Dispute over Iran's Nuclear Program: Brazilian, Turkish and Iranian Objectives,» British American Security Information Council [BASIC], 12 August 2010, pp. 7-8.

الأجنبية إلى الخروج من المنطقة (فرأس المال جبان)، فضلًا عن الخسائر المادية الفادحة التي ستلحق بالشركات التركية العاملة في إيران، وتدهور مستوى الصادرات التركية إلى إيران التي تقدر بمليارات الدولارات سنويًا. كما من شأن ذلك تعويق التطور والتقدّم الاقتصادي التركي، حيث ستسعى أنقرة إلى تحقيق توازن رعب بينها وبين إيران، بالعمل على امتلاك سلاح نووي، الأمر الذي يعني توجيه موازنة الدولة التركية وطاقاتها نحو امتلاك سلاح نووي وحرمان مشروعات التنمية الاقتصادية من نفقاتها.

## 2- الاستعداد التركي لإمكان تطور البرنامج النووي الإيراني للطابع العسكري

تتفوق تركيا في الأسلحة التقليدية على دول المنطقة تقريبًا، وتشملها المظلة النووية لحلف الناتو، بوجود أسلحة نووية أميركية في قاعدة إنجرليك الأميركية، ولا رغبة لديها في امتلاك سلاح نووي لما يترتب عنه من أعباء اقتصادية وآثار سياسية تؤثر في صورة تركيا أمام الرأي العام العالمي، وفي علاقاتها الاستراتيجية مع حلفائها في الغرب. إلا أنها ستسعى إلى الحصول عليه، في حال امتلكته إيران، لتشكيل ردع استراتيجي يحفظ مصالحها وأمنها القومي.

في ضوء حاجة العالم المتزايدة إلى الطاقة، بعد ما شهده من تطور وتقدم صناعي وتقاني، وفي ظل الدراسات والتقارير الواردة عن احتمال نضوب النفط والغاز في العقود القليلة المقبلة، والحاجة إلى مساحات شاسعة ذات مواصفات معيّنة للحصول على الطاقة من خلال وسائل الطاقة المتجددة (الشمس والرياح)، اتجهت أنظار العالم والقوى الاقتصادية الصاعدة صوب الطاقة النووية كبديل من

الطاقة التقليدية المرتفعة الثمن، وهي ذات الجدوى الاقتصادية القريبة المتعددة الاستعمالات مقارنة بالطاقة البديلة في الأمد البعيد.

تستورد تركيا 91 في المئة من حاجاتها النفطية و98 في المئة من حاجاتها من الغاز الطبيعي، لذلك تحاول الاعتماد على الطاقة النووية بديلًا من النفط في تلبية متطلباتها المتزايدة على الطاقة، وإنهاء أو التقليل من اعتمادها على الخارج (العراق، إيران، روسيا) في توفير طاقتها ذاتيًا كيلا تكون ضحية ابتزاز سياسي لأي من الأطراف، ولا سيما في ظل توتر علاقاتها بروسيا وإيران لتباين المواقف من الأزمة السورية، ما يعني تحررها من ضغط الورقة النفطية على سياستها الخارجية، لتعظيم نفوذها وإعطائها حرية الحركة في أداء دور أكبر في قضايا وسياسات دوائر نفوذها الحيوي (القوقاز، آسيا الوسطى، البلقان، الشرق الأوسط) من دون قلق على إمدادات الطاقة التي تدفعها أحيانًا إلى تقديم تنازلات إلى الدول الموردة الطاقة إليها.

يبدو أن تركيا تعد حيثيات ذلك من خلال إنشاء محطات للطاقة النووية السلمية بتقانة روسية ويابانية، يسهل تحويلها مستقبلًا لإنتاج سلاح نووي. ووقعت تركيا اتفاقين: **الأول** مع اليابان في عام 2013 لبناء مفاعل نووي في شمال تركيا بتكلفة 22 مليار دولار، **والآخر** مع روسيا في عام 2010 لبناء محطة كهرذرية تبلغ تكلفتها 20 مليار دولار[92]. ومن المتوقع أن يلبي هذان المفاعلان 20 في المئة من حاجة تركيا إلى الطاقة، الأمر الذي سيوفر عليها سبعة مليارات

(92) انظر: «Nuclear Power in Turkey,» World Nuclear Association, July 2013, at: <http://world-nuclear.org/info/Country-Profiles/Countries-T-Z/Turkey/#.Uf8zH_rdDmQ>. للمزيد انظر: <http://www.csrwire.com/press_releases/35275-Turkey-MENA-Nuclear-Industry-Congress-2013-Provides-a-Vital-Platform-for-MENA-Nuclear-Sector>.

دولار سنويًا، كما أن هناك خططًا حكومية لطرح عطاء لبناء مفاعل ثالث.

يمكن القول إن موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني ليس معزولًا عن التطلعات التقدمية لها، حيث تنفذ الآن مشروعات للطاقة لا ترغب في أن تمنع من إنجازها كما هي الحال مع إيران؛ إذ حاولت تركيا في بنائها مفاعلاتها النووية الإفادة من التقانة الروسية والغربية على حد سواء لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة في علم الطاقة النووية، حيث تتضمن هذه الاتفاقات إقامة مراكز بحوث نووية في الجامعات التركية. وما إقامة مفاعلات الطاقة في تركيا إلا لبنة أساس إذا قررت امتلاك برنامج نووي عسكري لمواجهة أي طارئ يؤدي إلى امتلاك إيران سلاحًا نوويًا، أو الإخلال بالتفوق التقليدي للجيش التركي على سائر جيوش المنطقة، ولا سيما في ظل صعود العلاقات التركية وهبوطها مع دول المنطقة الناجم عن اختلاف مواقف كل بلد ومصالحه وفقًا للأوضاع والمتغيرات السياسية الإقليمية. فإذا كانت تركيا قادرة على تخصيب اليورانيوم لغايات مدنية (5 في المئة لإنتاج الكهرباء و20 في المئة للبحوث العلمية)، ففي مقدورها رفع درجة التخصيب إلى نسبة 85 في المئة لأغراض عسكرية.

اتخذت تركيا عددًا من الخطوات في إطار سعيها إلى الدخول بقوة في المجال النووي، فضلًا عن توقيعها اتفاقات مع روسيا واليابان لبناء محطات نووية. ففي هذا الشأن أعلن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي تانير يلديز في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 أن تركيا ستنشئ بالتعاون مع اليابان جامعة للطاقة النووية، ومصنعًا للوقود

النووي لن ينتج وقودًا نوويًا[93]، كما ابتعثت تركيا أكثر من سبعين طالبًا تركيًا لدراسة الهندسة النووية في روسيا تمهيدًا لأداء دور في مشروع محطة الطاقة النووية الذي ستنفذه تركيا في ولاية مرسين الساحلية[94].

جدير بالذكر أن المفاعل النووي التركي يلقى معارضة غربية، على الرغم من أن الغرب هو الطرف الذي عقد الاتفاق النووي مع طهران في تموز/ يوليو 2015 بما يكفل لها حقوقها النووية السلمية. وكان تقرير التقدم الذي أصدره الاتحاد الأوروبي عن تركيا في نيسان/ أبريل 2016 قد دعا أنقرة إلى وقف بناء محطة آق كويو للطاقة النووية. وردًا على ذلك قال أردوغان «أين الاتحاد الأوروبي من وجود 135 محطة طاقة نووية ناشطة حاليًا في الدول الأوروبية، وهناك 62 محطة طاقة نووية في قيد الإنشاء، لماذا لم يتدخل البرلمان الأوروبي ويطلب إيقافها؟ ما سبب قلق الاتحاد الأوروبي من محطة الطاقة النووية التي يجري بناؤها في تركيا؟ إن سببه الحقيقي هو منع تركيا من تحرير نفسها من الاعتماد على المصادر الخارجية في مجالات الطاقة ورفع العجز في الحساب الجاري، الناجم عن واردات الطاقة»[95].

---

(93) «تركيا تؤسس أول جامعة للطاقة النووية،» السبيل (الأردن)، 27/ 10/ 2013، متاح في: <http://assabeel.net/arab-and-world/item/10616-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%A4%D8%B3%D8%B3-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9>.

(94) «تركيا توفد دفعة من الطلاب لدراسة الهندسة النووية في روسيا،» تركيا اليوم، 5/ 10/ 2013، متاح في: <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=65888>.

(95) «أردوغان: تقرير التقدم المتعلق بتركيا الذي أقره البرلمان الأوروبي مُعد =

## 3- ردة الفعل الإيرانية على الموقف التركي من برنامجها النووي

في خضم الحديث عن الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني لا بد من تناول ردة فعل طهران على الموقف التركي، ومحاولة استيضاح أسباب قبوله في ضوء التنافس المحتدم بين البلدين على تصدر الساحة الإقليمية في دوائر نفوذهما. ويكمن الموقف الإيراني في:

### أ- القبول بالوساطة التركية

قبلت إيران بالوساطة التركية لحل أزمة برنامجها النووي ورحبت بها خدمة لمصالحها القومية، حيث يؤكد الإيرانيون أن تركيا دعمت حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي ودافعت عنه في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل في المحافل الدولية[96].

يعود القبول الإيراني لعدد من الأسباب:

- الخروج من العزلة الدولية التي فُرضت عليها منذ اكتشاف برنامجها النووي.

---

= بفهم هدّام غير بنّاء،» TRT عربي، 19/ 4/ 2016، متاح في: <http://www.trt.net.tr/arabic/trky/2016/04/19/rdwgn-tqryr-ltqdm-lmt-lq-btrky-ldhy-qrh-lbrlmn-l-wrwby-mu-d-bfhm-hdwm-gyr-bnw-473975>.

(96) انظر: أسد الله اطهرى، «إيران و بود و نبود تركيه وإسرائيل در كنفرانس امنيت هستهاى،» ديپلماسى ايرانى، 24 نيسان/ أبريل 1969، متاح في: <http://irdiplomacy.ir/fa/page/11444/%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86+%D9%88+%D8%A8%D9%88%D8%AF+%D9%88+%D9%86%D8%A8%D9%88%D8%AF+%D8%AA%D8%B1%DA%A9%DB%8C%D9%87+%D9%88+%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%DB%8C%D9%84+%D8%AF%D8%B1+%DA%A9%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3+%D8%A7%D9%85%D9%86%DB%8C%D8%AA+%D9%87%D8%B3%D8%AA%D9%87%E2-%80%8C%D8%A7%DB%8C.html>.

- استثمار رصيد تركيا في الغرب لتحسين صورة إيران أمام الرأي العام العالمي والدفاع عنها في المحافل الدولية.

- كسب مزيد من الوقت لتحقيق تطور في البرنامج النووي، وانتظار تحسن الأوضاع الدولية، ولا سيما في ظل الضغط الدولي الذي واجهته إيران من جراء احتلال الولايات المتحدة أفغانستان في عام 2001 والعراق في عام 2003، ووصول الجيش الأميركي إلى حدودها.

- إثبات حسن نية إيران تجاه تركيا، لتسهيل تطور العلاقات بينهما، وصولًا إلى إقامة تحالف بينهما يعزز وضع طهران في مواجهة إسرائيل والغرب.

### ب- المماطلة لكسب الوقت من دون تحقيق نتائج على أرض الواقع

لم تسعَ طهران إلى تحقيق نتائج ملموسة في أزمة برنامجها النووي مع الغرب في أثناء الوساطة التركية بين الطرفين، لعدم رغبتها في إعطاء أنقرة مكسبًا سياسيًا يعزز من فرصة صعودها إقليميًا ودوليًا، في ظل التنافس المستمر بين البلدين منذ عهد العثمانيين - الصفويين.

يعد اتفاق طهران الموقع في 17 أيار/ مايو 2010 انتصارًا للدبلوماسية التركية والبرازيلية وتعزيزًا لمكانتيهما في الساحة الدولية في مواجهة النظام العالمي الغربي[97]، إلا أن إيران ماطلت

(97) انظر: Mariano Aguirre, «Brazil-Turkey and Iran: A New Global Balance,» *Open Democracy*, 3/6/2010, at: <http://www.opendemocracy.net/about>.

في إرسال نص الاتفاق إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولم تعلن موافقتها على الاجتماع إلى القوى الغربية لمناقشة الاتفاق ووقف تخصيب اليورانيوم تمهيدًا لتنفيذ الاتفاق[98]. وعندما أرسلت رسالتها المنتظرة إلى الوكالة الدولية في 24 أيار/ مايو 2010، كانت مجرد موجز للاتفاق ممهورًا بتوقيع رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي[99]. كما لم ترسل إخطارًا خطيًا بموافقتها على كافة البنود الواردة فيه كما طالبت الوكالة الذرية الدولية، بحسب الناطقة باسمها جيل تودور[100].

أدت مماطلة إيران في التوصل إلى الاتفاق وعدم التزامها المطلوب منها في الوقت المحدد إلى تشكيك الغرب في جديتها، الأمر الذي أسقط أهميته عمليًا بعد إقرار مجلس الأمن عقوبات جديدة عليها في 9 حزيران/ يونيو من العام نفسه. جدير بالذكر أن إيران والقوى الغربية أسقطا اتفاق طهران، حيث رغبت إيران في بحث مسألة تبادل الوقود بشكل منفصل عن مفاوضات برنامجها النووي[101]، إضافة

(98) منال لطفي، «أردوغان لأوباما: اتفاق طهران فرصة وليس حلًا. غيتس: العقوبات قد تغير سلوك طهران،» الشرق الأوسط، 22/ 5/ 2010.

(99) «واشنطن تبحث رسالة إيران بشأن المبادلة،» تبيان الإيراني، 25/ 5/ 2010، متاح في: <http://arabic.tebyan.net/index.aspx?pid=125323>.

(100) «الوكالة الدولية تطلب إخطارًا خطيًا إيرانيًا بالموافقة على بنود اتفاق طهران،» وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء، 18/ 5/ 2010، متاح في: <http://www.turess.com/alfajrnews/33101>.

(101) «إيران تعرب «عن استعدادها لمناقشة مسألة تبادل الوقود النووي»، عصر إيران، 19/ 10/ 2010، متاح في: <http://www.asriran.com/ar/news/26542/%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A>.

إلى استمرارها في سياسة استهلاك الوقت، فلم توقّع الاتفاق إلا بعد استنزاف فترة زمنية طويلة من محاولات الوساطة التركية - البرازيلية لوقف فرض مزيد من العقوبات عليها. وصب هذا الجهد في إطار الجهد التركي - البرازيلي (بصفتيهما عضوين موقتين في مجلس الأمن آنذاك) المبذول في مجلس الأمن لاستباق الجلسة المخصصة لمناقشة البرنامج النووي الإيراني.

دعمت إيران ظاهريًا وساطة أنقرة، لكنها لم تحبذ منح أنقرة حجمًا كبيرًا قد يؤثر في تنافس القوتين في قيادة المنطقة، فوضعت القوى الغربية وإيران العراقيل أمام تنفيذ الاتفاق لإخفاق جهد الدبلوماسية التركية الصاعدة كقوة إقليمية كبرى وإحدى القوى الناشئة على الصعيد الدولي، ويأتي ذلك في إطار الصراع على النفوذ السياسي إقليميًا ودوليًا.

في حال مقارنة اتفاق طهران باتفاق جنيف الذي أُبرم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 من خلال إجراء مفاوضات مباشرة، تتضح شدة الشروط التي فرضتها القوى الغربية على إيران؛ فاتفاق طهران جرى فيه تجاوز مسألة تبادل الوقود إلى وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق 5 في المئة وإبطال اليورانيوم المخصب بنسبة تراوح بين 5 و20 في المئة، وعدم إضافة أي أجهزة للطرد المركزي في المنشآت النووية الإيرانية.

### ج- تغير الموقف الإيراني بعد الثورة في سورية

بعد اندلاع الثورة في سورية قررت طهران عدم إعطاء أي مكسب سياسي لتركيا من خلال وساطتها في أزمة البرنامج النووي، فطالبت بنقل المفاوضات إلى بغداد بدلًا من اسطنبول. وزار وفد

إيراني العاصمة العراقية في 3 نيسان/ أبريل 2012 «عبر عن رغبة طهران في أن تستضيف بغداد اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين في الأمم المتحدة وألمانيا بشأن البرنامج النووي لإيران في 14 من أبريل [نيسان]»[102]، بعدما طالب كبير المفاوضين الإيرانيين بعقد الاجتماعات في اسطنبول[103]. فعقدت تارة في جنيف وأخرى في اسطنبول إرضاء للأطراف كافةً، حيث ما عادت طهران تعتبر اسطنبول طرفًا محايدًا.

اعتبر باحثون إيرانيون الموقف التركي من الثورة السورية استهدافًا لها ولدورها ونفوذها في المنطقة وذريعة لتحقيق مصالحها السياسية (التنافس على النفوذ الإقليمي) ودعمًا لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، لا دفاعًا عن حقوق الإنسان والديمقراطية، كما تدعي أنقرة[104]. كما جزمت إيران أن الجيش التركي لن يرحب بإيران نووية، وأن من الممكن أن يؤثر ذلك في مستقبل العلاقات الأمنية بين البلدين، ولا سيما في ظل رغبة واشنطن في زعزعة استقرار العلاقات التركية - الإيرانية، وبروز الخلاف بين البلدين في شأن تطورات الشرق الأوسط (الأزمة السورية)[105].

---

(102) «إيران تقترح إجراء مباحثات نووية في بغداد بدلًا من اسطنبول،» القدس العربي، 4/ 4/ 2012، متاح في: <http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data/2012/04/04-04/04e32.htm>.

(103) «إيران تقترح موعدين لإجراء محادثات في اسطنبول بشأن ملفها النووي،» BBC عربي، 10/ 11/ 2010، متاح في: <http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/11/101109_iran_proposal_meetings_turkey.shtml>.

(104) انظر: ناصر بيات، «نقش تركيه در تحولات خاورميانه با تأكيد بر تحولات سوريه،» فصلنامه ره نامه سياستگذارى، السنة 2، العدد 2 (صيف 1970)، ص 164-171.

(105) انظر: محسن صبري، رضا صراف يزدي ومير ابرهيم صديق بطحايى، نقش وتأثير حزب عدالت وتوسعه در گسترش روابط ايران و تركيه،» فصلنامه تخصصى علوم سياسى، العدد 19 (صيف 1971)، ص 188-189.

يولي الإيرانيون اهتمامًا كبيرًا بالشق الأمني في علاقاتهم مع أنقرة، إلا أن هناك عددًا من العوامل التي ربما تؤثر في التعاون الأمني بين البلدين:

- موقف الجيش التركي من البرنامج النووي الإيراني.
- الموقف الأميركي من التنسيق الأمني بين أنقرة وطهران.
- تناقض موقفي الطرفين من الأزمة السورية.

على الرغم من ذلك يحاول البلدان الحفاظ على علاقاتهما (الاقتصادية والسياسية والأمنية والعرقية والمذهبية) بحكم التاريخ والجغرافيا، بعيدًا عن تأثير الأوضاع الإقليمية والدولية، ولا سيما في ظل تشعبهما وتعقدهما.

## 4- حدود الاتفاق التركي - الإيراني

لا تقتصر عملية صوغ الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني بناء على آثاره المباشرة في أنقرة فحسب، إنما تمتد لتشمل مجمل الأبعاد والعوامل المحددة للعلاقات بين البلدين، آخذة في الاعتبار حدود الاتفاق والاختلاف في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

يمكن إجمال حدود الاتفاق التركي- الإيراني في رغبة الطرفين في إقامة نظام إقليمي جديد يعتمد على دول المنطقة والحد من التدخلات الخارجية[106]، يضم العراق وإيران ودول الخليج كي يملأ الفراغ الإقليمي الناتج من النكوص الأميركي والضعف

---

(106) سعيد رفعت، «القوى الإقليمية غير العربية وسياسات الهيمنة على المنطقة،» شؤون عربية، العدد 140 (شتاء 2009)، ص 8.

الأوروبي، لحماية أمن المنطقة واستقرارها بدلًا من الاعتماد على الخارج في تسيير شؤونها وحل الخلافات بين دولها، ويمكنه منع تدخل الدول الخارجية في شؤون المنطقة.

### أ- المسألة الكردية والهاجس الأمني

ترفض الدولتان المطالب الكردية بالانفصال أو بقيام حكم ذاتي في المناطق الكردية الخاضعة لسيادة كل منهما وضمن حدوده.

تحتاج تركيا إلى طهران في مكافحتها حزب العمال الكردستاني، وعدم إيواء مقاتليه والامتناع عن تقديم الدعم العسكري واللوجستي إلى أعضائه، ومنعه من تنفيذ أي هجمات إرهابية ضد تركيا، انطلاقًا من الأراضي الإيرانية المتاخمة الحدود التركية.

في زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى طهران في عام 2004 وقع الجانبان اتفاق تعاون أمني من أجل محاربة الإرهاب، اعتبرت إيران بموجبه حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، كما بدأت طهران بمحاربة حزب الحياة الحرة، الفرع الإيراني لحزب العمال الكردستاني[107].

تعد المشكلة الكردية من أبرز مصادر تهديد الأمن القومي التركي، حيث صيغت السياسات الأمنية والدفاعية التركية على المبادئ الآتية[108]:

---

(107) انظر: Daphne McCurdy, «Turkish - Iranian Relations: When Opposites Attract,» *Turkish Policy Quarterly*, vol. 7, no. 2 (2008), p. 96.

(108) عقيل محفوظ، «تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟» (دراسة، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آذار/ مارس 2012)، ص 21-22.

- حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.

- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع النزاعات والصراعات الداخلية والمعارضة المسلحة للدولة.

- احتواء مصادر التهديد الداخلية، سواء في البعد الأيديولوجي (اليساري، القومي، الكردي) أم البعد الديني (الراديكالي الإسلامي).

- احتواء الأبعاد الخارجية للمسألة الكردية.

- الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف الناتو والاتفاقات العسكرية والاستراتيجية مع دول العمق الاستراتيجي (المناطق والأقاليم المحيطة بتركيا).

تولي الاستراتيجيا الأمنية التركية أهمية كبيرة للمشكلة الكردية، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي، حيث تعد أحد عقبات وذرائع الاتحاد الأوروبي في رفضه البت في انضمام تركيا إلى الاتحاد، فضلًا عن آثارها الخطرة في سلامة الأراضي التركية ووحدتها ودورها في تأجيج الصراع الداخلي بين قوى المجتمع التركي؛ إذ تشكّل المناطق التي يسكنها الأكراد نحو ثلث مساحة تركيا. فإذا انسلخت هذه المناطق، فإن ذلك سيعني فقدان تركيا ثلث مساحتها وعمقها الاستراتيجي وأهميتها الاستراتيجية وحدودها مع روسيا وسورية والعراق وإيران.

عانت تركيا من جراء المشكلة الكردية خسائر اقتصادية تقدر بنحو 40 مليار دولار، وخسائر في الأرواح تقدر بعشرات الآلاف، أي إن المشكلة الكردية أنهكت الدولة اقتصاديًا وبشريًا وأخلاقيًا،

حيث شُوّهت صورة تركيا في الخارج أمام منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

### ب- العامل الاقتصادي

يشكل العامل الاقتصادي محددًا مهمًا في العلاقات التركية-الإيرانية، ولا سيما بالنسبة إلى تركيا ذات الطموح العالي في أن تصبح من أقوى عشرة اقتصادات في العالم بحلول عام 2023 في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية. في هذا المضمار وقعت تركيا وإيران في تموز/ يوليو 2007 اتفاق تفاهم يضمن استغلال تركيا أحد حقول الغاز الإيرانية، على أن تموّل تركيا والاتحاد الأوروبي من خلال شركات فرنسية وألمانية وبلجيكية إنشاء الخط الذي تراوح تكلفة إنشائه المبدئية بين 2.7 و3 مليارات دولار لنقل بين 30 و35 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، في مقابل حصول تركيا على حصة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 6 مليارات متر مكعب، إضافة إلى 800 مليون دولار سنويًا[109].

بدأت إيران حديثًا باستخدام ما يعرف بدبلوماسية الغاز في دعم سياستها الخارجية التي تهدف من خلالها إلى توطيد قوة إيران لتصبح قوة إقليمية تبسط نفوذها بشكل خاص على منطقة الخليج والشرق الأوسط وحوض بحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى؛ فلدى إيران عدد من شبكات خطوط تصدير الغاز، أحدها خط إيران - تركيا بطول

(109) أحمد الطاهر، «استغلال ثروات بحر قزوين.. الفرص والمعوقات،» السياسة الدولية، العدد 180 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 170.

2577 كلم، وخط القوقاز وخط التصدير إلى أوروبا عن طريق خط تركيا. وأصبحت تركيا خيار إيران لتصدير ثرواتها النفطية في القوقاز عبر تركيا إلى أوروبا، ما دعا واشنطن إلى الاحتجاج على استثمار تركيا في حقل باريس الجنوبي بقيمة 3.5 مليار دولار في عام 2008، وعلى خط الأنابيب التركي - الإيراني، لكن الأتراك مضوا في صفقاتهم متعهدين بتمويلها عن طريق المصارف والمؤسسات التركية(110).

يبين الجدول (2-4) التبادل التجاري بين تركيا وإيران في الفترة بين عامي 2000 و2012، مفصلاً الصادرات التركية لإيران، وواردات تركيا من إيران، ومجموع حجم التبادل التجاري بين البلدين، إضافة إلى الميزان التجاري(111).

الجدول (2-4)
التبادل التجاري بين تركيا وإيران (2000-2012)

| عام | الصادرات | الواردات | حجم التجارة | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| 2000 | 235.784 مليون دولار | 815.730 مليون دولار | 1.051.514 مليار دولار | - 579.945 مليون دولار |
| 2001 | 360.535 مليون دولار | 839.800 مليون دولار | 1.200.335 مليار دولار | - 479.264 مليون دولار |
| 2002 | 333.962 مليون دولار | 920.971 مليون دولار | 1.254.933 مليار دولار | - 587.009 مليون دولار |

يتبع

(110) إبراهيم نوار، ««إيران» و«دبلوماسية الغاز»،» السياسة الدولية، العدد 180 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 176 و179-180.

(111) انظر: «Turkey-Iran Economic and Trade Relations,» Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Turkey, at: <http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-iran.en.mfa>.

تابع

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 533.789 مليون دولار | 1.860.682 مليار دولار | 2.394.469 مليار دولار | - 1.326.896 مليار دولار |
| 2004 | 813.031 مليون دولار | 1.962.058 مليار دولار | 2.775.089 مليار دولار | -1.149.027 مليار دولار |
| 2005 | 912.940 مليون دولار | 3.469.705 مليار دولار | 4.382.645 مليار دولار | - 2.556.765 مليار دولار |
| 2006 | 1.066.901 مليار دولار | 5.626.610 مليار دولار | 6.693.511 مليار دولار | - 4.559.708 مليار دولار |
| 2007 | 1.441.190 مليار دولار | 6.615.393 مليار دولار | 8.056.583 مليار دولار | - 5.174.203 مليار دولار |
| 2008 | 2.029.759 مليار دولار | 8.199.688 مليار دولار | 10.229.448 مليار دولار | - 6.169.929 مليار دولار |
| 2009 | 2.024.863 مليار دولار | 3.405.985 مليار دولار | 5.430.848 مليار دولار | - 1.381.122 مليار دولار |
| 2010 | 3.042.957 مليار دولار | 7.644.782 مليار دولار | 10.687.739 مليار دولار | - 4.601.825 مليار دولار |
| *2011 | 3.589635 مليار دولار | 12.461532 مليار دولار | 16.051167 مليار دولار | -8.871897 مليار دولار |
| *2012 | 9.921602 مليار دولار | 11.964779 مليار دولار | 21.886381 مليار دولار | -2.043177 مليار دولار |

المصدر: Turkish Statistics Institute, 2013, at <http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>.

يلاحظ أن ميزان التجارة بين البلدين يميل إلى مصلحة إيران، بسبب استيراد تركيا الغاز الطبيعي من إيران (90 في المئة من واردات تركيا من إيران)، بينما تعتمد الصادرات التركية إلى إيران على تصدير الآلات، السيارات، منتوجات الحديد والصلب، الأجهزة الكهربائية، ومنتوجات التبغ.

استوردت تركيا أكثر من 50 في المئة من حاجاتها النفطية، و21 في المئة من حاجاتها من الغاز الطبيعي من إيران في عام 2011،

يتبع

لكن حصة إيران من واردات الطاقة التركية انخفضت في عام 2012 إلى 30 في المئة من النفط و19 في المئة من الغاز الطبيعي بسبب العقوبات الغربية المفروضة على إيران(112).

بحسب بيانات معهد الإحصاء التركي لآخر عشرة أعوام، احتلت إيران المركز الثالث في مجموعة الشركاء التجاريين المستوردين المنتوجات والسلع التركية، وكانت الشريك السادس في قائمة المصدرين إلى تركيا. أما الاستثمارات التركية في إيران فقدرت بنحو 5 مليارات دولار حتى أيار/ مايو 2013. ويعود سبب زيادة الصادرات التركية إلى إيران في عام 2012 إلى زيادة الطلب الإيراني على شراء الذهب من تركيا، حيث بلغت قيمة مبيعات الذهب التركية إلى إيران في عام 2012 نحو 6.528 مليارات دولار(113). كما أدى نمو العلاقات التجارية التركية - الإيرانية إلى تدشين أول خط نقل للشحن الجوي من تركيا إلى إيران في نهاية تموز/ يوليو 2013(114).

---

(112) انظر: Anthony H. Cordesman [et al.], «US and Iranian Strategic Competition: Turkey and the South Caucasus,» Center for Strategic and International Studies [CSIS], 12 June 2013, p. 44.

(113) انظر: Republic of Turkey Ministry of Economy, Office of Commercial Counsellor, Turkish Embassy in Tehran, July 2013, at <http://www.economy.gov.tr/portal/faces/home/disIliskiler/ulkeler/ulke-detay/Iran/html-viewer-ulkeler?contentId=UCM%23dDocName%3AEK-173671&contentTitle=Economic+Profile&_adf.ctrl-state=zexv8lmtn_181&_afrLoop=388082603289950&_afrWindowMode=0&_afrWindowId=zexv8lmtn_199#>.

(114) «الطيران التركي يدشّن خطًا للشحن الجوي نحو إيران،» وكالة جيهان، 29/ 7/ 2013، متاح في: <https://www.cihan.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B4%D9%91%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D9%91%D9%8B%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%8A-=

جدير بالذكر أن إيران تتحايل على العقوبات الغربية عليها في شرائها الذهب التركي، الأمر الذي أكده نائب رئيس الوزراء التركي علي باباجان في البرلمان التركي في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012: «لأن إيران لا تستطيع تحويل المدفوعات بالعملة الأجنبية إلى مصارفها، فإنها تشتري الذهب بالليرة التركية، وبعدها تنقله إلى إيران. إن تصدير الذهب إلى إيران هو الثمن الذي ندفعه مقابل شرائنا الغاز الطبيعي منها»[115].

## 5- حدود الاختلاف التركي - الإيراني

تتضح حدود الاختلاف بين الطرفين في الآتي:

- معارضة إيران قبول تركيا المشاركة في منظومة الدرع الصاروخية الأطلسية ونشرها في أراضيها، حيث ترى طهران أن الدرع موجهة ضدها، وتشكل تهديدًا لأمنها القومي، على الرغم من تطمينات تركيا أنها ليست موجهة ضدها أو ضد أي طرف آخر، وأن الغاية من نشرها دفاعية بحت.

- تأثير الثورة في سورية في العلاقات التركية - الإيرانية بشكل سلبي، حيث اعتبرت إيران أن الموقف التركي جزء من المؤامرة على النظام السوري، وبالتالي المؤامرة على إيران. وترى أن هذه الثورة مخطط يستهدف إيران في النهاية، الأمر الذي أكدته صحيفة كيهان

---

%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7=
%D9%86-1092016.htm>.

(115) هدى الحسيني، «إيران تشتري الذهب التركي بالليرة التركية للالتفاف على العقوبات،» الشرق الأوسط، 6/ 12/ 2012.

الإيرانية (التي تعكس وجهات نظر المرشد الأعلى خامنئي): «لن نسمح للمؤامرات التي تحاك ضد سوريا أن تنجح ومن يتخذ من سوريا هدفًا له، إنما يستهدف بمخططاته تلك الثورة الإسلامية في إيران.. وعلى تركيا أن تعي جيدًا بأن الجمهورية الإسلامية ستبذل ما بوسعها مستخدمة كل إمكانياتها لإحباط كل المؤامرات التي تحاك ضد الحكومة السورية»[116].

تبنّت تركيا وإيران رواية مغايرة لتفاعلات الثورة السورية التي انطلقت في 15 آذار/ مارس 2013 ومتغيراتها. ففي حين صورتها تركيا أنها ثورة شعبية لها مطالب مشروعة ومحقة يجب الاستماع إليها وتلبيتها، اعتبرتها إيران منذ البداية مؤامرة خارجية شبيهة بالمؤامرة التي حيكت ضد طهران في عام 2009، في ما عرف بالثورة الخضراء في عقب انتخابات الرئاسة الإيرانية التي فاز بها محمود أحمدي نجاد، وأن هدفها ضرب محور المقاومة والممانعة خدمة للاستراتيجيا الغربية - الإسرائيلية في المنطقة. ثم عمدت طهران إلى تصويرها بأنها حرب طائفية يدعمها حكام الخليج (السعودية وقطر) بهدف إضعاف سورية التي تعدها طهران قلب المقاومة، بإرسال أعضاء التنظيمات التكفيرية سعيًا إلى تفتيت الأمة الإسلامية بإشعال نار الاقتتال المذهبي (السني - الشيعي) في أرجاء المنطقة وتجاوزت إيران الدعم المعنوي والإعلامي إلى المادي والعسكري والانخراط في القتال على الأرض[117].

---

(116) برهان كورأوغلو، «العلاقات التركية الإيرانية في ضوء تفاعلات الربيع العربي» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أيلول/ سبتمبر 2011)، ص 10.

(117) لمزيد من التفصيلات انظر: علي حسين باكير، «الثورة السورية في المعادلة الإيرانية - التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة» (دراسة، سلسلة =

تعود المواقف المتضاربة للطرفين (التركي - الإيراني) وفقًا لرؤية كل منهما للحوادث النابعة من تكوين نظامه السياسي، وأسس سياسته الخارجية، ورؤيته الاستراتيجية لدوره وطموحاته ونفوذه في المنطقة، ومدى ارتباط مصالحه وتشابكها مع النظام السوري:

### أ- الجانب التركي

- بنية النظام السياسي التركي القائمة على التعددية والتبادل السلمي للسلطة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

- تهديد صدقية تركيا كدولة داعمة للحقوق الإنسانية والدفاع عن المظلومين في البوسنة والهرسك وألبانيا وفلسطين وآراكان (ولاية في دولة مينمار) والصومال وأفريقيا الوسطى.

- تأكيد أن علاقات أنقرة مع الشعوب، لا الحكام.

- الترويج للأنموذج التركي الموائم بين العلمانية والروح الإسلامية والتطور الاقتصادي.

- إخفاق الأنموذج التركي المستند في أحد مبادئه إلى إعلاء البعد القيمي الأخلاقي في السياسة الخارجية على حساب البعد المصلحي.

- تدعيم رؤية تركيا كدولة مركزية وعضو فاعل ومبادر في

---

= تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2012). وانظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية» (دراسة، سلسلة تحليل سياسات، المركز، الدوحة، نيسان/ أبريل 2012).

المنطقة، حيث قدمت تركيا في بداية الأزمة عددًا من المبادرات للإصلاح إلى النظام السوري، لكن بعد تعنت هذا النظام باتت تقدم مبادرات أخرى لحل الأزمة، مثل فرض حظر جوي ومنطقة آمنة على نسق الأنموذج اليمني.

- تأكيد وحدة مصير الشعوب العربية مع تركيا، وأن ما يحدث في سورية أو العراق أو مصر لا يعد شأنًا خارجيًا، إنما شأن داخلي تركي، حيث أكد رئيس الوزراء التركي أن أي انتصار لأنقرة هو انتصار للدول العربية، وأن أي إخفاق أو ظلم في الدول العربية هو إخفاق وظلم لأنقرة.

- يمكن إيجاز تأثيرات الأزمة السورية في الأمن القومي التركي في ما يلي:

• مطالبة الأكراد في تركيا بالانفصال أو الحكم الذاتي على غرار أكراد سورية في حال تهديد وحدة الأراضي السورية وسلامتها.

• استخدام الأراضي السورية لشن هجمات ضد تركيا، كما حدث في تفجير مدينة ريحانلي المتاخمة الحدود السورية.

• وجود منظمات متطرفة على حدود تركيا.

• استهداف النظام السوري الأقلية التركمانية.

- الآثار الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والأمنية المترتبة عن استمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا.

- الانسجام مع الرؤية التركية الداعمة إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة لتحقيق التنمية والتطور الاقتصاديين.

ب- الجانب الإيراني

- انهيار التحالف الإيراني الاستراتيجي الممتد من إيران - سورية - حزب الله (لبنان) - العراق، حيث تعد سورية قلب التحالف الإيراني هذا في المنطقة. ويمكن قياس مدى أهمية سورية في الاستراتيجية الإيرانية من خلال كلمات رجل الدين مهدي طائب ذي الصلة الوثيقة بعلي خامنئي رئيس قاعدة استراتيجية عمار (المسؤول عن مكافحة الحرب الناعمة الموجهة ضد إيران) في عام 2013: «لو خسرنا سورية لا يمكننا الاحتفاظ بطهران... لكن لو خسرنا خوزستان الأهواز فسنستعيده ما دمنا نحتفظ بسورية... إن سورية هي المحافظة الـ 35، وهي محافظة استراتيجية بالنسبة إلينا، فإذا هاجمنا العدو بغية احتلال سورية أو خوزستان، فالأولى بنا المحافظة على سورية»[118].

بناء عليه، فإن إيران مستعدة للتخلي عن أحد أقاليمها في مقابل الإبقاء على نفوذها وتحالفها مع سورية؛ فإقليم خوزستان هو الإقليم الإيراني الذي تقطنه أغلبية عربية وتوجد فيه موارد نفطية كبيرة، ويصل إيران بالخليج العربي. إن إيران مستعدة لخسارة هذه المكتسبات كلها في مقابل المحافظة على نفوذها في سورية. ويمكن من خلال هذه المقارنة إدراك مدى أهمية سورية لطهران، فضلًا عن أن إيران لا تتوقع أي تهديد خارجي لها إلا من ناحية الخليج العربي فلم يذكر القائد الإيراني إلا احتمال فقدان الأراضي من ناحية الخليج واستثنى الأقاليم المجاورة لتركيا والعراق، وفيها

(118) انظر: Tony Badran, «House Committee Examines Obama Policy on Syria,» Foundation for Defense of Democracies, 5 June 2013, at <http://www.defenddemocracy.org/media-hit/house-committee-examines-obama-policy-on-syria>.

أقلية كردية تنادي بإقامة دولة كردستان الكبرى أو الأقاليم المتاخمة لروسيا، الغريم التقليدي والتاريخي لإيران.

- انقطاع صلة الوصل بين إيران وحزب الله، إذا نشأ نظام جديد في سورية معادٍ لإيران أو لا يتوافق مع سياساتها.

- تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة بفقدانه سورية، أحد أهم أذرع إيران في مواجهة إسرائيل والغرب.

- تراجع قدرة الردع الإيرانية في مواجهة الغرب من خلال تحييد سورية ومحاصرة حزب الله.

- تراجع النفوذ الشيعي في العراق لمصلحة النفوذ السني المدعوم من تركيا والنظام السوري الجديد.

- تحجيم النفوذ الإيراني لمصلحة النفوذ الخليجي أو التركي في المنطقة، الذي سيكون أولى ثماره تدعيم موقف قوى 14 آذار (في لبنان).

- التداعيات الأمنية للثورة السورية على إيران، بانتقال العدوى إليها وإعادة الحركة الخضراء الكرة مرة أخرى بالانتفاض في وجه النظام الإيراني.

- تقديم إيران تنازلات للغرب في سياستها الخارجية بعد فقدانها أهم أوراقها في المنطقة، ما يعني تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة لمصلحة الغرب.

- سيؤدي انحسار الدور الإيراني إلى انحسار دور الشيعة في البحرين، والحوثيين في اليمن، والأقليات الشيعية في دول الخليج بشكل عام.

تسعى تركيا إلى إيجاد حل آنيّ للأزمة السورية يجنبها الآثار المترتبة عن الوضع الداخلي والخارجي للتخلص من الأعباء الأمنية والاقتصادية المترتبة عن استمرارها، بينما تدفع إيران باتجاه حل يعيد إحكام سيطرة النظام على معظم الأراضي السورية، أو إيجاد حل يحفظ مصالح طهران وحلفائها ونفوذها في المنطقة.

## ج- محاولات إيران استخدام الورقتين العرقية والمذهبية في وجه تركيا

(1) الورقة المذهبية: يتكون الشعب التركي من فسيفساء قومية ومذهبية متنوعة، ساهمت في إثراء المجتمع التركي وتحقيق تقدمه وتطوره. وحاولت إيران في الفترة الأخيرة استخدام ورقة الأقلية العلوية في تركيا التي يبلغ تعدادها نحو 15 في المئة من الشعب التركي، لتحقيق أهدافها ومصالحها ولمواجهة الدعم التركي للثورة السورية.

يقول الكاتب التركي في صحيفة يني شفق التركية، عبد القادر سلفي، إن التفجيرات الإرهابية التي وقعت في بلدة ريحانلي التركية في حزيران/ يونيو 2013، والتي أودت بحياة 52 شخصًا وجرح مئة آخرين نفذتها أجهزة الاستخبارات السورية وحزب جبهة التحرير الشعبي الثوري، لكن إيران هي من تقف وراءها من خلال قاسم سليماني أحد قادة الحرس الثوري (العقل المدبر) للعملية، فضلًا عن النشاط الإيراني المتزايد باستضافة الزعماء الدينيين من الطائفة العلوية وحزب الله التركي واصطحابهم إلى طهران، ثم إلى قم ولقائهم بالمرشد الإيراني، في إطار سعيها إلى زعزعة استقرار تركيا[119].

(119) انظر: «İran, Şah'in 500 Yil Önceki Planini Mi Uyguluyor?,» *Aktifhaber*, 31/5/2013, at: <http://www.aktifhaber.com/iran-sahin-500-yil-onceki-planini-mi-uyguluyor-796599h.htm>.

إضافة إلى ذلك، اتهم رئيس الجمعية العلوية البكتاشية، أوزدمير أوزدمير، في حديث لصحيفة زمان التركية، إيران بتأسيس جمعيات علوية في اسطنبول وأنقرة وأزمير، أرسلت بوساطتها 700 علوي إلى إيران التقوا بالمرشد الأعلى علي خامنئي وبقياديين في الحرس الثوري الإيراني، وأن إيران تسعى إلى إحداث فتنة علوية - سنية في تركيا منذ ثلاثة أعوام في تقسيم وهي من ثمار هذه الفتنة[120].

(2) الورقة العرقية: تعمل إيران على عرقلة جهد المصالحة في تركيا بين الأكراد والحكومة المركزية في أنقرة، حيث تسعى تركيا إلى تجاوز الماضي وتضميد الجراح بين شرائح المجتمع التركي بالدخول في مفاوضات ومصالحة مع حزب العمال الكردستاني - المصنف حزبًا إرهابيًا في تركيا والولايات المتحدة وعدد من دول العالم - لإنهاء النزاع الكردي المسلح المستمر منذ عام 1984. وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية قد دشنت عملية سلام مع حزب العمال الكردستاني في عام 2012، مكوّنة من عدد من المراحل، يقوم كل من الطرفين بتنفيذ خطوات لإتمام المصالحة، تبدأ بانسحاب مقاتلي الحزب من الأراضي التركية، وتنتهي بمنح الأكراد حقوقهم كمواطنين.

إلا أن ثمة دولًا استخدمت هذه الورقة لتقض بها مضجع تركيا وتهدد أمنها القومي بين الفينة والأخرى، ومنها إيران وسورية، بإيوائها عبد الله أوجلان قائد الحزب، ما أدى إلى تفاقم الوضع وإعلان تركيا نيتها شن هجوم عسكري على سورية في عام 1998.

---

(120) «العلويون في تركيا يتهمون إيران بالتورط في أحداث «جيزى»»، اليوم السابع، 20/ 6/ 2013، متاح في الرابط: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1123861>.

وانتهت الأزمة بإخراج عبد الله أوجلان من الأراضي السورية، وإبرام اتفاق بين البلدين لتسوية النزاع بين الطرفين.

بيد أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فمنذ اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، حاولت سورية استعمال الورقة الكردية بانسحاب قواتها من المناطق الكردية في عام 2012، ما حدا بالأحزاب الكردية السورية إلى إعلان منطقة حكم ذاتي كردي على تخوم الحدود التركية. إضافة إلى ذلك حاولت إيران إخفاق المصالحة التركية - الكردية بتقديم عرض إلى قائد حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل مراد قره يلان من خلال قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال قاسم سليماني قضى بتزويد حزب العمال الكردستاني بأسلحة ومعدات ثقيلة ودعم لوجيستي في مقابل مواصلة النشاط المسلح للحزب وتراجعه عن عملية السلام. وكان مراد قره قد أكد في لقاء مع صحيفة ميلليت التركية أن «هناك كثيرًا من دول المنطقة قامت بدعمنا ضد تركيا، لكننا لم نحقق أي نجاح»[121]. ويبدو أن هذه الدول تحاول تصفية خلافاتها مع تركيا عبر الورقة الكردية، المنطقة الرخوة في الأمن القومي التركي. إلا أن كبير المفاوضين في الملف النووي وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي زار تركيا في أيار/ مايو 2013 بعد وقوع تفجيرات ريحانلي، وأكد: «إن أمن واستقرار تركيا هو أمن واستقرار إيران، وأن هناك الكثير من العلاقات الودية بين البلدين، مشددًا على ضرورة أن تبقى الحدود آمنة ومطمئنة»[122]. وأعقب

(121) ثائر عباس، «تقارير عن مساع إيرانية لعرقلة حل الأزمة الكردية في تركيا: مسؤولون أتراك تحدثوا عن عرض من طهران للعمال الكردستاني يتضمن أسلحة ثقيلة مقابل التراجع عن السلام،» الشرق الأوسط، 30/ 4/ 2013.

(122) «جليلي: أمن واستقرار تركيا هو أمن واستقرار إيران،» أخبار العالم، =

هذا التفجير عدد من التفجيرات تبنتها أحزاب كردية يشتبه بتلقيها دعمًا خارجيًا.

د- التهديد الأمني الإيراني لتركيا

في عام 2011، اعتُقل مواطنون إيرانيون وأتراك كانوا يتجسسون على تركيا لمصلحة إيران في مدينة «أغدير»، ووجهت إليهم النيابة العامة تهمتي التجسس لمصلحة إيران والإضرار بالأمن القومي التركي[123]. وتلا هذه القضية توجيه اتهامات عدة إلى أشخاص بتهمة التجسس لمصلحة إيران، ما يدل على نشاط الأجهزة الاستخبارية الإيرانية في تركيا.

يمكن استنباط الاهتمام التركي بالجانب الإيراني من قرار جهاز الاستخبارات التركية في عام 2013، تعيين خبراء للغة الفارسية في وكالة الاستخبارات الوطنية التركية[124]. فالاهتمام والنشاط الاستخباري متبادل بين البلدين، وينبئ بحالة التنافس والحذر السائدة بالخفاء بين الطرفين.

---

= 16/5/2013، متاح في: <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&Article ID=61334>.

(123) انظر: «Kocaeli ve Iğdır'da 7 Kişi İran'a Casusluk Yapmak Suçuyla Tutuklandı!..,» *T24*, 2/9/2012, at <http://t24.com.tr/haber/kocaeli-ve-igdirdaki-operasyonlarda-7-iran-casusu-tutuklandi/212190>.

(124) «المخابرات التركية تطلب تعيين خبراء في اللغة العربية والفارسية،» تركيا اليوم، 29/7/2013، متاح في: <http://www.turkeytoday.net/node/10778>.

# خاتمة

في ضوء التفصيلات والمناقشات التي تناولناها في الدراسة، والتي تصب في إطار تحليل الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني، نخلص إلى مجموعة نتائج تحدد الموقف التركي على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، نظرًا إلى القرب الجغرافي التركي من إيران، فأي مخاطر اقتصادية أو أمنية أو إنسانية أو بيئية يحدثها البرنامج النووي الإيراني سيكون لها تأثير في تركيا، بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تؤثر الأبعاد الإقليمية والدولية في تركيا بسبب تحديات العلاقة التركية - الإيرانية والتنافس الدائم بين البلدين تاريخيًا وفي الوضع الراهن، وبحكم علاقات تركيا بالدول التي أشرنا إليها في الدراسة وتأثير الموقف التركي في العلاقات بتلك الدول سلبًا أو إيجابًا، وتعاطي الطرفان مع قضايا المنطقة.

## أولًا: البعد الداخلي

وضعت تركيا مصالحها الاستراتيجية نصب عينيها، عند صوغ موقفها من أزمة البرنامج النووي الإيراني:

- استند الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني إلى متغيرين مهمين: المصلحة القومية (المتغير الرئيس) والهوية الإسلامية (المتغير الثانوي).

- معارضة تركيا توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، لما لها من تداعيات خطرة على أمنها واستقرارها الداخليين، حيث خشيت تركيا أن يؤدي إضعاف النظام الإيراني من جراء ضربة عسكرية إلى إقامة منطقة حكم ذاتي في المناطق الكردية في إيران، على غرار الحكم الذاتي لأكراد شمال العراق وأكراد سورية، بعد ضعف الحكومة المركزية في كلا البلدين، الأمر الذي سيؤدي إلى تغذية الحركات الانفصالية الكردية في تركيا وتشجيعها على اتخاذ خطوات في المنحى نفسه.

- رفض تركيا امتلاك طهران برنامجًا نوويًا عسكريًا باعتباره تهديدًا للأمن القومي التركي، من شأنه الإخلال بتوازن القوى الذي يعد الركيزة الأساس في تطور العلاقات بين الدولتين منذ قرن.

- لا يمكن أن تعوِّل أنقرة - في حال امتلاك طهران سلاحًا نوويًا - على المظلة الأمنية لحلف شمال الأطلسي الذي خذل تركيا في عدد من المواقف، آخرها اكتفاؤه التنديد والتعبير عن تضامنه القوي مع أنقرة ضد دمشق، ردًا على إسقاط سورية طائرة عسكرية تركية في حزيران/ يونيو 2012.

- اتخاذ تركيا خطوات عملية لحماية أمن الطاقة، بدءًا ببناء محطات نووية بالتعاون مع اليابان وروسيا، في خطوة أولية لتدشين برنامج نووي تركي في مواجهة البرنامجين النوويين الإيراني والإسرائيلي في المنطقة.

- يشكل العامل الاقتصادي أحد محددات السياسة الخارجية التركية تجاه إيران، في ظل تبادل تجاري بين البلدين جاوز 20 مليار

دولار في عام 2012، واستيراد تركيا نصف متطلباتها النفطية من إيران.

## ثانيًا: البعد الإقليمي

يشهد النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط استقطابًا حادًا بين أعضائه الرئيسيين (العرب - تركيا - إيران) بسبب البرنامج النووي الإيراني وآثاره السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تواجه تركيا تحديات إقليمية كبيرة بسبب تأثرها بموقفها من البرنامج النووي الإيراني.

- هيمنة الطابع التنافسي على العلاقات التركية - الإيرانية في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية، لاختلاف مصالح البلدين ورؤيتيهما تجاه المعطيات والمتغيرات الإقليمية، وتطلعات كليهما لقيادة النظام الإقليمي.

- تعد الثورة السورية أحد أهم أسباب توتر العلاقات التركية - الإيرانية، حيث كشفت عن مدى هشاشة التحالف السياسي القائم بين البلدين قبل اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، في ضوء عجزهما عن إيجاد تسوية سلمية للأزمة السورية.

- حاولت كل من تركيا وإيران ترسيخ مفهوم أنها سند للمظلومين في مواجهة قوى الاستبداد، كلٌّ بحسب وجهة نظرها ومفهومها وتعريفها المظلومين وقناعتها بعدالة قضاياهم.

- تقدم البعد الديني في أولويات السياسة الخارجية للبلدين في التعامل مع بعض القضايا الإقليمية إلى تراجع التعاون التركي - الإيراني، وتفعيل التعاون التركي - العربي في المنطقة، حيث يعول

العرب على الدور التركي في المنطقة لمواجهة النفوذ الإيراني، ولاسيما في ملف الثورة في سورية، بسبب التقارب المذهبي والتاريخي بين العرب والأتراك، واعتدال النظام السياسي التركي وسياساته الخارجية، خصوصًا وقوف الطرفين في خندق الحلف الغربي، فضلًا عن العلاقات الاقتصادية المتطورة بين الطرفين.

## ثالثًا: البعد الدولي

ترتبط تركيا بعلاقات وتحالفات قوية بالدول الغربية، تدفعها إلى التريث في حسم مواقفها من القضايا الاستراتيجية للغرب؛ إذ لا يمكن أن تختار تركيا موقفًا مناقضًا لموقف الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي في حال امتلاك إيران سلاحًا نوويًا.

ترتبط تركيا بعلاقات تعاون وثيقة بالولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية (في ظل إصرار تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي) بسبب غياب بديل أو شريك اقتصادي يشبع طموحها في تحقيق الرفاه والاستقرار وصولًا إلى مصاف الدول المتقدمة. وعلى الرغم من إيجاد ضالتها نوعًا ما في دول المشرق العربي والإسلامي، فإن هذه الدول تضجّ بالاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي، والتقلبات المزاجية لسلطاتها الحاكمة، في حين ينظر بعض دولها إلى تركيا بعين الريبة والشك، بسبب علاقة الحكومة التركية الحالية بالإسلاميين العرب وتطلعها إلى قيادة المنطقة.

تسعى تركيا إلى تطوير علاقاتها بالدول الداعمة حق إيران في امتلاك برنامج نووي، رغبة منها في تعزيز مكانتها الدولية غربًا وشرقًا، ما سيوفر لها غطاء دوليًا إذا رغبت في امتلاك برنامج نووي متطور في المستقبل.

في إطار توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة الهادفة إلى تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي، وتنويع خيارات الدبلوماسية التركية والاقتصاد التركي وبدائلهما، سعت تركيا إلى فتح صفحة جديدة مع دول المعسكر الشرقي سابقًا، أبرزها روسيا والصين.

اتخذت تركيا أولى خطواتها للاعتماد على قدراتها الذاتية للخروج من تحت المظلة الأمنية لحلف شمال الأطلسي، بالاعتماد على قدراتها الذاتية في تطوير منظومتها العسكرية؛ إذ أعلن الرئيس التركي في نيسان/ أبريل 2016 في حفل انطلاق مشروع صناعة البارجة الحربية المتعددة الاستخدامات «أناضول» والمحلية الصنع، سعي بلاده إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بخصوص الصناعات الدفاعية بحلول عام 2023، وأشار إلى أن الاعتماد على الخارج كان يبلغ نحو 80 في المئة في عام 2002، في حين أنه انخفض 40 في المئة في الوقت الراهن، وأن تركيا تهدف إلى وقف الاعتماد على الخارج بحلول عام 2023[1].

تركز تركيا في علاقاتها الخارجية على البعد الاقتصادي، لا لدعم الاقتصاد التركي الصاعد بقوة، لكن لإدراكها أهمية الاقتصاد في استمرار العلاقات بين الدول حتى لو تراجعت الدبلوماسية والسياسة.

ذكر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في حديث تلفزيوني في تموز/ يوليو 2012، أن الرئيس الروسي فلاديمير

(1) «أردوغان: نهدف إلى تحقيق الاعتماد الذاتي في الصناعات الدفاعية بحلول عام 2023،» ترك برس، 30/ 4/ 2016، متاح في: <http://www.turkpress.co/node/21295>.

بوتين مازحه في أثناء زيارته الأخيرة إلى موسكو قائلًا: «ما شأنكم بالاتحاد الأوروبي؟». فرد عليه أردوغان بقوله: «ساعدونا إذًا بالانضمام إلى مجموعة شنغهاي الخماسية لنُعرض عن الاتحاد الأوروبي»[2]. وانضمت تركيا إلى هذه المنظمة «كشريك حوار» في نيسان/ أبريل 2013.

جدير بالذكر أن منظمة شنغهاي أنشئت في عام 2011، وتعنى بالتعاون الأمني والاقتصادي بين أعضائها: روسيا، الصين، كازاخستان، قرغيزستان، طاجكستان، وأوزبكستان، إضافة إلى دول بصفة مراقب، منها الهند وإيران ومنغوليا. ومن أبرز نشاطها مكافحة الإرهاب ومحاربة تجارة المخدرات، والتعاون الاقتصادي وتطوير البنى التحتية للدول الأعضاء، إلا أن بعض المراقبين يرى أن هدفها الأساس هو إدارة التوترات المحتملة الناجمة عن التنافس الصيني - الروسي في منطقة آسيا الوسطى[3].

تحاول تركيا تنويع خياراتها وعلاقاتها الاقتصادية والأمنية في ظل الرفض الأوروبي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولا سيما أن تركيا تعد منظمة شنغهاي بديلًا جيدًا من الاتحاد الأوروبي، حيث تضم اقتصادات كبرى، كروسيا والصين صاحبة اقتصاد متنامٍ،

(2) انظر: Halil M. Karaveli, «How Serious is Erdogan about Joining the SCO Instead of the EU?,» *The Turkey Analyst*, vol. 6, no. 2 (30 January 2013), at <http://www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/23-how-serious-is-erdogan-about-joining-the-sco-instead-of-the-eu>.

(3) انظر: Alyson J. K. Bailes and Pál Dunay, «The Shanghai Cooperation Organization as a Regional Security Institution,» in: Alyson J. K. Bailes [et al.], *The Shanghai Cooperation Organization*, SIPRI Policy Paper; no. 17 (Sweden: Stockholm International Peace Research Institute, 2007), pp. 3-20.

فضلا عن رؤية تركيا لمنظمة شنغهاي كعمق اقتصادي لها بوجود دول تركية (كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان في عضويتها)، وانضمام تركيا إليها سيحول اتجاه العلاقات الروسية - التركية في آسيا الوسطى من تنافس إلى تعاون. إلا أن الاندماج التركي الكامل في المنظمة يواجه عقبات، أبرزها عضوية تركيا في حلف الناتو، ولا سيما في إطار رؤية منظمة شنغهاي كمنظمة أمنية في مواجهة حلف الناتو، فضلًا عن التحالف التركي - الغربي المتشابك اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، واختلاف وجهات النظر بين تركيا من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى في شأن بعض القضايا الدولية، وربما يوضع الطلب التركي بالانضمام إلى منظمة شنغهاي في إطار الضغط على الغرب لتسهيل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

اتفق الشاه قبل عام 1979 ورجال الدين بعد الثورة الإسلامية على اختيار البرنامج النووي الإيراني وسيلة لفرضها كقوى إقليمية عظمى، على الرغم من اختلاف أيديولوجيات (دولة علمانية - دولة دينية متمثلة بولاية الفقيه) وتحالفات (تحالف ليبرالي غربي - تحالف ديني مذهبي معادٍ للغرب باستثناء حماس حركة سنية معادية للغرب) وطبيعة النظامين (وراثي ملكي - جمهوري).

أصبحت طهران في سباق مع الزمن لتحقيق هذه المكانة، فدفعت بتسريع وتيرة العمل في البرنامج لتغدو من الدول المتقدمة والكبرى في المنطقة. وفقًا لأهدافها كان لزامًا عليها أن تخوض غمار تجربة امتلاك أهم وسائل التقدم في العالم الحديث المتمثلة بالتقانة النووية التي باتت تدخل المناحي المختلفة للحياة، ولاسيما

بعد زيادة استهلاك الذهب الأسود الذي سينفد في القريب الآجل وارتفاع أسعاره والكوارث البيئية الناجمة عن استخدامه، لتصبح التقانة النووية السلمية - التي تستخدم في مجالات مختلفة من توليد الطاقة الكهربائية الكهرباء مرورًا بالاستخدامات الطبية والصناعية وغيرها، وهي حاجة ملحة لأغلبية دول العالم لتلبية متطلباتها الاقتصادية والتنموية كهدف معلن لغاية طهران من امتلاك برنامج نووي، وانتهاء بالاستخدامات العسكرية - الهدف الخفي للبرنامج النووي كخيار استراتيجي، إضافة إلى الأسباب السياسية والأمنية والعسكرية لدى طهران والمرتبطة بطبيعة التحالفات وتوازن القوى في المنطقة.

ثمة مراحل زمنية استغلتها إيران في تطوير برنامجها النووي في ظل انشغال المجتمع الدولي بقضايا أخرى وتراجع أهمية البرنامج النووي الإيراني على سلم أولويات المجتمع الدولي، أو نتيجة تفاهمات غير مباشرة بين إيران والقوى الغربية ممثلة بالولايات المتحدة (مشاورات تأليف الحكومة العراقية (2010)، الانسحاب الأميركي من العراق (2011)، الربيع العربي، ولا سيما الأزمة السورية).

تباينت التداعيات الدولية حيال البرنامج النووي الإيراني وفقًا لمصالح كل طرف وبمستوى علاقته بطهران، فثمة دول تدفع نحو التدخل العسكري لحل الأزمة، وأخرى تؤيد الخيار الدبلوماسي إضافة إلى العقوبات الاقتصادية والعسكرية.

بينما اتسم الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني بالتأرجح وفقًا لمصالح البلدين للمنطقة ورؤيتيهما انطلاقًا من

اختلاف الأولويات في شأن قضايا المنطقة، وطبيعة تحالفات كل منهما، فضلًا عن التنافس الإقليمي والتاريخي بينهما.

في حال بروز أزمة البرنامج النووي الإيراني مجددًا نتيجة انتهاك أحد الطرفين بنوده، حيث ستخضع طهران لتفتيش مفاجىء وعشوائي من مفتشي الطاقة الذرية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور خلافات مستقبلية بسبب زيارات المفتشين، ما يعني عودة أزمة البرنامج النووي الإيراني إلى الواجهة من جديد.

بناء على الأسباب السابقة الذكر، لا بد من أن يكون لتركيا دور في أي سيناريو، سواء العسكري (استخدام الأراضي أو الأجواء التركية لتوجيه الضربة)، أم العودة إلى الحل السلمي (تشجيع تركيا المفاوضات وتسهيل إجرائها على أراضيها كطرف مقبول من الجانبين)، أم أن امتلاك إيران السلاح النووي سينجم عنه ردة فعل تركية تسفر عن امتلاك أنقرة سلاحًا مماثلًا، ما سيؤدي إلى اشتعال حرب باردة بينما. في ما يلي رؤيتنا لكل من هذه السيناريوات:

- **الحل السياسي للأزمة:** تؤهل الأهمية الاستراتيجية لتركيا وانفتاح سياستها الخارجية الجديدة لأداء دور في تسوية الأزمة، سواء من خلال اتفاق تبادل اليورانيوم أم من خلال استضافة المفاوضات وتوفير أرضية مشتركة بين الطرفين لإنجاح المفاوضات، كشريك مقبول ومحايد يحظى بقبولهما.

- **فرض مزيد من العقوبات على إيران:** تؤثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران في الوضع الاقتصادي التركي، لوجود تعاون اقتصادي كبير بين الطرفين حيث يتجاوز حجم التبادل التجاري بين

البلدين 20 مليار دولار، فضلًا عن أن المحافظة على النمو الاقتصادي بحاجة إلى الطاقة التي تستورد تركيا جزءًا كبيرًا منها من طهران، كما لا يمكن إحكام فرض العقوبات الغربية ضد طهران من دون تعاون كامل بين الدول الشريكة لإيران، وفي مقدمها تركيا، بينما تتحايل الشركات التركية على العقوبات وتتعامل مع إيران تجاريًا.

- توجيه ضربة عسكرية: تعارض أنقرة توجيه أي ضربة عسكرية إلى إيران انطلاقًا من حساسية موقفها، فهي عضو في حلف الناتو الذي يفرض عليها مساندة حلفائها، كما أنها جارة إيران، وعانت مرارًا آثار ضرب جيرانها، كما حدث في أثناء ضرب العراق في عام 1999 واحتلاله في عام 2003 وما ترتب عن ذلك من خسائر مادية واقتصادية، وأعباء أمنية وسياسية إضافية. وتعود معارضة تركيا إلى عدد من الأسباب، أبرزها:

• ستتكبد تركيا خسائر كبيرة، منها انعدام أمن المنطقة واستقرارها، كأحد الشروط الأساسية لاستمرار تنمية الاقتصاد والتقدم التركيين ونموّهما في المنطقة بشكل عام.

• يشجع إضعاف النظام الإيراني الحركات الكردية الانفصالية على المطالبة بالاستقلال أو إقامة حكم ذاتي في مناطق الأكراد في إيران.

• شن عمليات كردية ضد الدولة التركية، انطلاقًا من الأراضي الإيرانية.

• خسارة العائد المالي الكبير من جراء العلاقات الاقتصادية الجيدة مع إيران، حيث جاوز التبادل التجاري بين البلدين 20 مليار دولار في عام 2012.

• الخشية من ضربات إيرانية انتقامية ربما تطال الأراضي التركية، التي تأوي قاعدة إنجرليك الجوية الأميركية، والدرع الصاروخية في مدينة ملاطيا. ولمح بعض المسؤولين الإيرانيين، عسكريين وبرلمانين، في نهاية عام 2011، أنه في حال تعرض إيران لضربة عسكرية، ربما تهاجم إيران رادار الدرع الصاروخية في تركيا[4]. وتأتي هذه التصريحات للتنفيس عن امتعاض إيران من الموقف التركي حيال سورية، وموافقتها على استضافة الدرع الصاروخية على أراضيها بعد توتر العلاقات التركية - الإيرانية بسبب الأزمة السورية. وعلى الرغم من تقليل المسؤولين السياسيين الإيرانيين أهمية هذه التصريحات، فمن الممكن أخذها على محمل الجد. فالنظام الإيراني الذي كثيرًا صدّر الأزمات والاضطرابات إلى الدول المناوئة له في المواقف السياسية، قد يقدم وهو مهزوم ومحاصر، وليس لديه ما يخسره، على مهاجمة تركيا.

• انقطاع أو إيقاف إمدادات الطاقة الإيرانية إلى تركيا، ما يعني ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، وتوقف عجلة الإنتاج.

لكن قد يطرأ تغيير على الموقف التركي المعارض للضربة العسكرية ضد إيران، كما هي الحال في شأن سورية، حيث باتت أنقرة من أشد الداعين والمؤيدين لضرب نظام الأسد في سورية، بل من الممكن مشاركة القوات التركية في تنفيذ الهجوم العسكري.

---

(4) انظر: Ian Kearns, «Turkey, NATO and Nuclear Weapons,» Royal United Services Institute, Occasional Paper, January 2013, p. 9.

لا تسمح تقلبات الأوضاع السياسية في المنطقة، وتشابك الملفات والقضايا الإقليمية وتسارع المواقف والمحاور وتبدّلها، بالتنبؤ بمجريات الحوادث، في هذه الحالة سيكون لأنقرة دور في توجيهها، سواء باستخدام أجوائها وقواعدها العسكرية أو بتقديم الدعم اللوجستي.

إن توجيه أي ضربة عسكرية إلى إيران من دون مشاركة تركيا أو تقديم أنقرة أي تسهيلات عسكرية والسماح باستخدام أجوائها، يعني ارتفاع تكلفتها، وهذا ما يخشاه الغرب في ظل الأوضاع المالية والاقتصادية للدول الغربية، أو إخفاقها في تحقيق أهدافها كلها، لأسباب تتعلق بالمسافة بين الدول الموجهة للضربة وإيران، وإمكان انكشافها لطهران وغياب الدعم اللوجستي للطائرات المنفذة للهجوم، أو تعرضها لهجوم تركي في حالة استخدام الأجواء التركية من دون موافقة أنقرة.

# المراجع

## 1 - العربية

### كتب


أوغلو، أحمد داود. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة نافع بشير وبرهان كوروغلو. الدوحة؛ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

أولسن، روبرت. **المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية**. ترجمة وتقديم محمد إحسان. أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2001. (السلسلة الثقافية)

باكير، علي حسين [وآخ.]. **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. إشراف مركز الجزيرة للدراسات؛ تحرير محمد عبد العاطي. بيروت؛ الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

بيومي، زكريا سليمان. **قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين: التحالف الصليبي الماسوني الاستعماري وضرب الاتجاه الإسلامي**. جدة: عالم المعرفة، 1991.

تغيان، شريف. **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي: دراسة شاملة عن واقع تركيا الآن**

والمقارنة بين عصورها المختلفة. دمشق: دار الكتاب العربي، 2011.

خماش، رنا. العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010. (دراسات؛ 58)

سامور، جاري. مواجهة التحدي النووي الإيراني. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ 102)

السبعاوي، عوني عبد الرحمن وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي. العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000. (دراسات استراتيجية؛ 43)

السويدي، جمال سند (محرر). الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

شكارة، أحمد. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ 75)

الصلابي، علي محمد. الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط. القاهرة: مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، 2005.

غريفيثس، مارتن وتيري أوكالاهان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

فولر، جراهام. الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في

العالم الإسلامي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009. (دراسات مترجمة؛ 36)

لارج، جون. **ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ 117)

مجيد، دياري صالح. **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.

محمد، ثامر كامل ونبيل محمد سليم. **العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004. (دراسات استراتيجية؛ 95)

ناي، جوزيف س. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي؛ تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان. الرياض: العبيكان، 2007.

النعيمي، أحمد نوري. **العلاقات العراقية - التركية: الواقع والمستقبل**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

**دوريات**

«أحمد داود أوغلو: شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟.» أجرى المقابلة ميشال نوفل وجنكيز تشاندرا. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 24، العدد 95، صيف 2013.

أوغلو، أحمد داود. «تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط.»

ترجمة غزال يشيل أوغلو. شؤون الأوسط: العدد 116، خريف 2004.

البحيري، ولاء علي. «إيران واتفاق تبادل اليورانيوم: سياسة كسب الوقت.» السياسة الدولية: العدد 180، نيسان/ أبريل 2010.

الجمال، أحمد مختار. «استراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة.» شؤون عربية: العدد 126، صيف 2006.

رفعت، سعيد. «القوى الإقليمية غير العربية وسياسات الهيمنة على المنطقة.» شؤون عربية: العدد 140، شتاء 2009.

الطاهر، أحمد. «استغلال ثروات بحر قزوين.. الفرص والمعوقات.» السياسة الدولية: العدد 180، نيسان/ أبريل 2010.

عبد الفتاح، بشير. «أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية.» السياسة الدولية: العدد 179، كانون الثاني/ يناير 2010.

عمار، دينا. «شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين.. مسارات متنافسة.» السياسة الدولية: العدد 180، نيسان/ أبريل 2010.

مبروك، شريف شعبان. «إيران وتركيا.. علاقات متباينة مع دول حوض النيل.» السياسة الدولية: العدد 181، تموز/ يوليو 2010.

ناجي، محمد عباس. «اتفاق تبادل اليورانيوم.. مراوغة إيرانية جديدة.» السياسة الدولية: العدد 181، تموز/ يوليو 2010.

نوار، إبراهيم. ««إيران ودبلوماسية الغاز».» السياسة الدولية: العدد 180، نيسان/ أبريل 2010.

______. «الخيار النووي الإيراني.... رؤية تحليلية.» السياسة الدولية: العدد 171، كانون الثاني/ يناير 2008.

وحيد، مروة. «البرنامج النووي الإيراني بعد محطة «بوشهر». السياسة الدولية: العدد 182، تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

## تقارير ودراسات

باكير، علي حسين. «الثورة السورية في المعادلة الإيرانية - التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة.» دراسة، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2012.

بن عنتر، عبد النور. «زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية.» دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، 22 حزيران/ يونيو 2013.

كورأوغلو، برهان. «العلاقات التركية الإيرانية في ضوء تفاعلات الربيع العربي.» تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أيلول/ سبتمبر 2011.

______. «العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات.» دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

محفوظ، عقيل. «تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟.» دراسة، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آذار/ مارس 2012.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات. «التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية.» دراسة، سلسلة تحليل سياسات، المركز، الدوحة، نيسان/ أبريل 2012.

**مؤتمر**

ستولبيرج، آلان ج. «صياغة المصالح القومية في القرن الحادي والعشرين،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر جمعية الدراسات الدولية، سان فرانسيسكو - كاليفورنيا، 28-29 سبتمبر 2007.

## 2- الأجنبية

*Books*

Bailes, Alyson J. K. [et al.]. *The Shanghai Cooperation Organization.* Sweden: Stockholm International Peace Research Institute, 2007. (SIPRI Policy Paper; no. 17)

Cserveny, Vilmos [et al.]. *Building a Weapons of Mass Destruction Free Zone in the Middle East: Global Non-Proliferation Regimes and Regional Experiences.* Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research [UNIDIR], 2004.

Imber, Colin. *The Ottoman Empire, 1300-1650: The Structure of Power.* New York: Palgrave Macmillan, 2002.

International Bank for Reconstruction and Development. *International Debt Statistics 2013.* Washington, DC: The World Bank, 2013.

Karakas, Cemal. *Promoting or Demoting Democracy Abroad?: US and German Reactions to the Rise of Political Islam in Turkey.* Translated by Lynn Benstead. Frankfurt: Peace Research Institute Frankfurt [PRIF], 2011. (PRIF Report; no. 106)

Nye, Joseph S. (Jr.). *Soft Power: The Means to Success in World Politics.* New York: Public Affairs, 2004.

*Periodicals*

Abulverdi, Majid. «Investigating Iran-Turkmenistan Relations.» *Journal of Central Asia and Caucasus Studies*: no. 56, 2006.

Barkey, Henri J. «Turkey's Perspectives on Nuclear Weapons and Disarmament.» *Nuclear Security Series*: vol. 6, September 2009.

Bo, Wang «Turkey-Iran Reconciliatory Relations: Internal and External Factors.» *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*: vol. 5, no. 1, 2011.

Burr, William. «A Brief History of U.S.-Iranian Nuclear Negotiations.» *Bulletin of the Atomic Scientists*: vol. 65, no. 1, January - February 2009.

Cornell, Svante E. «Geopolitics and Strategic Alignments in the Caucasus and Central Asia.» *Journal of International Affairs*: vol. 4, no. 2, June - August 1999.

Dedeyev, Bilal. «Çaldiran Savasi'na Kadar Osmanli - Safevìilìskilerìne Kisa Bìr Bakis.» *Uluslararası Sosyal Ara_tırmalar Dergisi*: vol. 2/6, Winter 2009.

Efegil, Ertan and Leonard A. Stone. «Iran's Interests in Central Asia: A Contemporary Assessment.» *Central Asian Survey*: vol. 20, no. 3, 2001.

Gürzel, Aylin. «Turkey's Role in Defusing the Iranian Nuclear Issue.» *The Washington Quarterly*: vol. 35, no. 3, Summer 2012.

Karaveli, Halil M. «How Serious is Erdogan about Joining the SCO Instead of the EU?.» *The Turkey Analyst*: vol. 6, no. 2, 30 January 2013.

Küpeli, Özer. «Irak-ı Arap'ta Osmanlı - Safevi Mücadelesi (XVI-XVII. Yüzyıllar).» *History Studies: International Journal of History*: Ortadoğu Özel Sayısı (Middle East Special Issue), 2010.

McCurdy, Daphne. «Turkish - Iranian Relations: When Opposites Attract.» *Turkish Policy Quarterly*: vol. 7, no. 2, 2008.

Oktav, Özden Zeynep. «Changing Security Perceptions in Turkish-Iranian Relations.» *Perceptions*: vol. 9, no. 2, Summer 2004.

Pham, J. Peter. «What is in the National Interest? Hans Morgenthau's Realist Vision and American Foreign Policy.» *American Foreign Policy Interests*: vol. 30, no. 5, 2008.

Quillen, Chris. «Iranian Nuclear Weapons Policy: Past, Present, and Possible Future.» *Middle East Review of International Affairs:* vol. 6, no. 2, June 2002.

Ramazani, R. K. «The Shifting Premise of Iran's Foreign Policy: Towards a Democratic Peace?.» *Middle East Journal*: vol. 52, no. 2, Spring 1998.

Stein, Aaron and Philipp C. Bleek. «Turkish-Iranian Relations: From «Friends with Benefits» to «It's Complicated».» *Insight Turkey*: vol. 14, no. 4, Fall 2012.

*Reports and Studies*

Ahearn, Raymond J. «Rising Economic Powers and U.S. Trade Policy.» Congressional Research Service, 3 December 2012.

Albright, David. «Iran's Nuclear Program: Status and Uncertainties.» Institute for Science and International Security (ISIS), Before the House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Terrorism, Nonproliferation, and Trade, Subcommittee on the Middle East and Asia, 15 March 2007.

Aras, Bülent. «Turkish Policy toward Central Asia.» SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, SETA Policy Brief, no. 12, April 2008.

Badran, Tony. «House Committee Examines Obama Policy on Syria.» Foundation for Defense of Democracies, 5 June 2013.

«The Baghdad Pact (1955) and the Central Treaty Organization (CENTO).» U.S. Department of State, Office of the Historian. <https://history.state.gov/milestones/1953-1960/cento>.

Cordesman, Anthony H. [et al.]. «US and Iranian Strategic Competition: Turkey and the South Caucasus.» Center for Strategic and International Studies [CSIS], 12 June 2013.

Fonteijn, Maarten, Nima Khorrami Assl and Paul Ingram. «New Players in the Dispute over Iran's Nuclear Program: Brazilian, Turkish and Iranian Objectives.» British American Security Information Council [BASIC], 12 August 2010.

Habibi, Nader. «Turkey and Iran: Growing Economic Relations Despite Western Sanctions.» Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, Massachusetts, Middle East Brief, no. 62, May 2012.

Hassan, Hussein D. «Iran: Ethnic and Religious Minorities.» CRS Report for Congress, Congressional Research Service, 25 November 2008.

Kaya, Karen. «Turkey-Iran Relations after the Arab Spring.» Foreign Military Studies Office, United States Army, 2012.

Kearns, Ian. «Turkey, NATO and Nuclear Weapons.» Royal United Services Institute, Occasional Paper, January 2013.

Kerr, Paul K. «Iran's Nuclear Program: Status.» Congressional Research Service, 11 August 2009.

Kinnander, Elin. «The Turkish-Iranian Gas Relationship: Politically Successful, Commercially Problematic.» The Oxford Institute for Energy Studies, Registered Charity, no. 286084, January 2010.

Moniquet, Claude and William Racimora (eds.). «The Armenia - Iran Relationship: Strategic Implication for Security in the South Caucasus Region.» European Strategic Intelligence and Security Center, 17 January 2013.

«Nuclear Power in Turkey.» World Nuclear Association, July 2013.

Ojanen, Hanna and Barbara Zanchetta. «Turkey and the Iranian Nuclear Programme: A Key to Progress in Regional Disarmament?.» The Finnish Institute of International Affairs, Fiia Briefing Paper 107, 31 May 2012.

Sklenka, Stephen D. «Strategy, National Interests, and Means to an End.» Strategic Studies Institute (SSI), October 2007.

Squassoni, Sharon. «Iran's Nuclear Program: Recent Developments.» CRS Report for Congress, Order Code RS21592, 6 September 2006.

«Tourism Statistics 2012.» Turkish Statistical Institute, July 2013.

Valiyev, Anar M. «Azerbaijan-Iran Relations: Quo Vadis, Baku?.» Ponars Eurasia Policy Memo no. 244, September 2012.

Wezeman, Pieter D. «Conventional Strategic Military Capabilities in the Middle East.» Background Paper, EU Seminar to Promote Confidence Building and in Support of a Process Aimed at Establishing a Zone Free of WMD and Means of Delivery in the Middle East, Brussels, 6-7 July 2011.

Williams, Simon. «The Role of the National Interest in the National Security Debate.» Royal College of Defence Studies, July 2012.

## 3 – الفارسية

اطهرى، أسد الله. «إيران و بود و نبود تركيه وإسرائيل در كنفرانس امنيت هسته‌اى.» ديپلماسى ايرانى: 24 نيسان/ أبريل 1969.

بيات، ناصر. «نقش تركيه در تحولات خاورميانه با تأكيد بر تحولات سوريه.» فصلنامه ره نامه سياستگذارى: السنة 2، العدد 2، صيف 1970.

صبري، محسن، رضا صراف يزدي ومير ابرهيم صديق بطحايى. «نقش و تأثير حزب عدالت و توسعه در گسترش روابط ايران و تركيه.» فصلنامه تخصصى علوم سياسى: العدد 19، صيف 1971.

# فهرس عام


-أ-

آراك (مدينة، إيران): 34

آراكان (مدينة، ميانمار): 138

آسيا: 55، 57، 86

آسيا الوسطى: 55، 57، 93، 99، 119، 121، 132، 152

آيزنهاور، دوايت: 25

آيسلندا: 75

الاتحاد الأفريقي: 94-96

الاتحاد الأوروبي: 14، 17، 45، 48، 60، 71، 73، 87، 94، 123، 131-132، 150، 152-153

الاتحاد السوفياتي: 9، 81-82، 101-102

اتحاد الفندقيين الأتراك: 75

اتحاد الناشرين الدوليين: 76

اتفاق الترانزيت (بين تركيا وإيران) (1964): 82

اتفاق التعاون الأمني من أجل محاربة الإرهاب (التركي - الإيراني) (2004): 130

اتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي (1996): 86-87

اتفاق جنيف بشأن برنامج طهران النووي (2013): 40، 117، 127

اتفاق طهران (لتبادل اليورانيوم) (2010): 36، 125-127

اتفاق فيينا النهائي (2015): 45-46، 118، 123

اتفاق لوزان النووي (2015) (اتفاق الإطار): 42، 45-46
اتفاقات أوسلو (1993): 10
أثيوبيا: 96
أجهزة الاستخبارات الإيرانية: 145
أجهزة الاستخبارات السورية: 142
الأجهزة الأمنية الإيرانية: 35
أجهزة الطرد المركزي: 43
الاحتلال الأميركي لأفغانستان (2001): 125
الاحتلال الأميركي للعراق (2003): 10، 125
-انظر أيضًا الحرب الأميركية على العراق (2003)
الأحزاب التركية: 114
الأحزاب الكردية السورية: 144
إحسان أوغلو، أكمل الدين: 73
أحمدي نجاد، محمود: 98، 137
أوكرانيا: 32
أذربيجان: 100-101، 103
أريكان، نجم الدين: 84-85، 87، 112
الأرجنتين: 28، 32، 37
أردوغان، رجب طيب: 13، 59، 95، 106، 112، 114، 123، 130، 151
الأرمن: 101
أرمينيا: 14، 100-101، 103
الإرهاب: 10، 90
الأزمة التركية - السورية (1998): 113
الأزمة السورية (2011- ): 40، 121، 128-129، 139، 142، 154
أزمة الصواريخ الكوبية (1961): 17
الأزمة القبرصية (1974): 17
الأزمة المالية العالمية (2008): 57
أزمير: 143

الاستثمار: 89
الاستثمارات التركية: 90، 101
الاستثمارات التركية في إيران: 135
الاستراتيجيا الأمنية التركية: 131
الاستراتيجيا الغربية - الإسرائيلية: 137
الأسد، بشار: 91، 157
الأسد، حافظ: 113
إسرائيل: 10-11، 13-14، 16-17، 23، 31، 42، 56، 86-87، 103، 105، 108، 118-119، 124-125، 141
اسطنبول: 16، 79، 87، 94، 108، 117، 127-128، 143
أسطول الحرية (2011): 73
الإسلام: 15، 29، 73
الإسلام السياسي: 15
الإسلام المعتدل: 91
الأسلحة الإيرانية: 86
الأسلحة التقليدية: 31
أسلحة الدمار الشامل: 45
الأسلحة الكيماوية: 39
الأسلحة النووية: 27-29، 44، 114، 117، 120
إسماعيل الصفوي (الشاه): 78
إعادة المعالجة النووية: 28
أغدير (مدينة، تركيا): 145
أفريقيا: 74، 91، 94، 97-98، 119
أفريقيا الوسطى: 138
أفغانستان: 12، 80، 100، 105
الاقتتال المذهبي (السني - الشيعي): 137
اقتصاد الاتحاد السوفياتي: 102
الاقتصاد الإيراني: 49، 68، 109
الاقتصاد التركي: 70، 116، 151

اقتصاد السوق: 67
الاقتصاد العالمي: 13، 87
الاقتصاد الكلّي: 71
الأقليات التركمانية في سورية: 139
الأقليــات الشــيعيــة في دول الخليج العربي: 141
الأقليات في إيران: 104
-الأقليات الأذرية: 103
-الأقليات التركمانية: 104
الأقلية العلوية في تركيا: 142
-انظر أيضًا الطائفة العلوية (تركيا)
إقليم شمال كردستان: 89
الأكـــراد: 105، 131، 139، 143
-أكراد إيران: 156
-أكراد سورية: 139، 148
-أكراد شمال العراق: 148
ألبانيا: 138
الألعاب الأولمبية التركية: 76
ألمانيا: 28، 34، 37، 69، 76، 117، 128
الإمارات العربية المتحدة: 69
الإمبراطورية الصفوية الإيرانية: 80
إمدادات الطاقة: 88
الأمم المتحدة: 45، 48، 128
- الجمعية العامة: 27
- مجلـــس الأمن: 34، 37، 40، 45، 49، 94، 97، 115، 117، 126-127
أمن الطاقة: 148
الأمن القومـــي الإيرانـــي: 33، 136، 144
الأمن القومي التركـــي: 119، 130، 139، 144-145، 148
أميركا: 91
إنتاج البلوتونيوم: 28، 41، 44
الإنتاج الزراعي: 102
الإنتاج الصناعي: 102
الانتخـــابات التركيـة (2002): 88

الانتخابات الرئاسية الإيرانية (2009): 35، 91، 137
إندونيسيا: 70، 87
الانسحاب البريطاني من الخليج العربي (1971): 23
الانقلاب العسكري في تركيا (1980): 84
الانقلابات العسكرية (تركيا): 61
انهيار الاتحاد السوفياتي: 9، 99
أوجلان، عبد الله: 113، 143-144
أوروبا: 31-32، 55، 57، 62، 71، 76، 102-103، 106، 133
أوزال، تورغوت: 83، 112
أوزبكستان: 100، 152-153
أوزدمير، أوزدمير: 143
أوستون، آيهان سفر: 91
إيطاليا: 28، 69

-ب-

باباجان، علي: 136
البارجة الحربية التركية «أناضول»: 151
باكستان: 81-82، 87، 105
باكو (مدينة، أذربيجان): 101
البحر الأبيض المتوسط: 56
بحر قزوين: 93، 132
البحرين: 12، 16، 78، 141
البرادعي، محمد: 34-116
البرتغال: 78
برزاني، مسعود: 106
البرلمان الأوروبي: 123
البرلمان الإيراني: 36، 89-90
البرلمان التركي: 91، 136
البرنامج النووي الإسرائيلي: 32، 148
البرنامج النووي الليبي: 11
بريطانيا: 28، 31، 33-34، 69، 81
بطاريات النظائر المشعة: 48
بغداد: 79، 127-128
بلاد فارس: 80

بلجيكا: 28
البلقان: 14، 58، 121
البناء الاجتماعي: 11
البناء الاقتصادي: 11
البناء السياسي: 10
بنغلادش: 87
بنك التنمية الأفريقي: 96
البنك الدولي: 64، 71، 75
بوتين، فلاديمير: 59، 152
البوسنة: 138
بوش (الأب)، جورج: 9
بوش (الابن)، جورج: 11، 92
البيرو: 62
بيريز، شمعون: 11

-ت-

التبادل التجاري الإيراني - الأفريقي: 99
التبادل التجاري الإيراني - التركي: 133، 156
التبادل التجاري التركي - الأفريقي: 96
التبادل السلمي للسلطة: 138
التحالف التركي - الغربي: 153
التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي: 86، 88
التحالفات الإقليمية:29
التحالفات الدولية: 29
تخصيب اليورانيوم: 28، 33-36، 41-44، 46-47، 116، 122، 126-127
تركستان الشرقية: 91
تركمانستان: 100، 102، 104
التسلح النووي: 119
التسوية السياسية للبرنامج النووي الإيراني: 39
التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي: 10
التشيّع: 78
تشيللر، تانسو: 85
تظاهرات ميدان تقسيم (تركيا) (2013): 91
التعاون التركي - الأفريقي: 97

التعاون التركي - الإيراني: 149

التعاون التركي - العربي: 108، 149

التعددية: 10، 138

التغريب: 82

تفجير مدينة ريحانلي الإرهابي (تركيا) (2013): 139، 142، 144

التقانة الإسرائيلية: 11

التقانة الروسية: 122

التقانة النووية: 25، 27-28، 30، 32، 117، 154

تنزانيا: 98

التنظيمات التكفيرية: 137

التنمية الاقتصادية: 25

التنمية الاقتصادية التركية: 119

تودور، جيل: 126

-ث-

الثقافة التركية: 56، 74، 76

ثورات الربيع العربي: 10، 18، 90، 92، 106-107، 154

الثورات الكردية: 80

الثورة الإسلامية في إيران (1979): 11-12، 24، 31، 79، 82-84، 88، 108، 137، 153

الثورة البيضاء في إيران (1963): 23

الثورة الخضراء في إيران (2009): 91، 137

الثورة السورية (2011- ): 73، 90-91، 127-128، 136-137، 141، 144، 149-150

-ج-

الجامعات الأفريقية: 97

الجامعات التركية: 122

الجزائر: 105

الحزيرة العربية: 9

جليلي، سعيد: 144

الجماعات الشيعية (البلدان العربية): 12

جماعة الأخوان المسلمين (سورية): 128

جماعة الأخوان المسلمين (مصر): 107

الجمعيات العلوية: 143

الجمعية العلوية البكتاشية (تركيا): 143

جمهورية جنوب أفريقيا: 98

جنوب غرب آسيا: 55

جنيف: 128

جهاز الاستخبارات التركية: 145

جورجيا: 58، 75، 100، 102-103

الجيش الأميركي: 62، 125

الجيش التركي: 13، 61-62، 84-85، 128-129

الجيش المصري: 107

- ح -

الحدود التركية - السورية: 139، 144

الحرب الإسرائيلية على غزة (2008): 15، 73، 105

الحرب الإسرائيلية على لبنان (2006): 15، 73، 105

الحرب الأميركية على العراق (2003): 11، 15، 17، 89

-انظر أيضًا الاحتلال الأميركي للعراق (2003)

الحرب الباردة: 9، 30، 55

حرب الخليج (1990-1991): 9، 31

الحرب العالمية الأولى (1914-1918): 13

الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 81

الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988): 31، 83

الحرب الفيتنامية (1955-1975): 23

الحرب الكورية (1950-1953): 17

الحرب الناعمة: 140

الحرس الثوري الإيراني: 89-90، 142-143

الحركات الانفصالية: 88
الحركات الكردية الانفصالية (إيران): 89، 156
الحركات الكردية الانفصالية (تركيا): 89، 148
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): 105
حركة الجهاد الإسلامي: 12
حركة حماس: 12، 73، 105
حركة طالبان: 12
حركة مجاهدي خلق: 38
الحرية: 10، 16
حرية التعبير: 13
الحريري، رفيق: 106
حزب جبهة التحرير الشعبي الثوري (تركيا): 142
حزب الحياة الحرة (إيران): 130
حزب الرفاه (تركيا): 85
حزب الطريق القويم (تركيا): 85
حزب العدالة والتنمية (تركيا): 13-16، 18-19، 53، 61، 72، 88، 92، 107، 112، 114-115، 143
حزب العمال الكردستاني: 84، 113، 130، 143-144
حزب الله التركي: 85، 142
حزب الله (لبنان): 12، 106، 108، 140-141
حسين، صدام: 10-11
الحصار الإسرائيلي على غزة (2007- ): 73
الحضارة الإسلامية: 16، 74
الحضارة التركية: 74، 76
الحظر العسكري الأوروبي - الأميركي على إيران: 31-32
حقوق الإنسان: 46، 72، 128، 138
حقيقت بور، منصور: 90-91
حلف بغداد (1955): 81

حلف شمال الأطلسي (الناتو): 13، 17، 56، 61-62، 64، 81، 115، 120، 131، 148، 151، 153، 156
حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 (الولايات المتحدة الأميركية): 10-12
الحوثيون: 141

-خ-

خاتمي، محمد: 32-33، 87
خامنئي، علي: 30، 137، 140، 143
خان، عبد القدير: 32
خرم، أحمد: 89
خط أنابيب إيران - تركيا لتصدير الغاز: 132-133
خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان النفطي: 86، 99
الخطاب السياسي الإيراني: 35
الخطاب السياسي التركي: 93
الخطوط الجوية التركية: 95
الخلافات التركية - الإيرانية: 93
الخلافة الإسلامية: 13
الخلافة العثمانية: 13
الخليج العربي: 23، 31، 56، 103، 109، 132، 137، 140
الخميني، روح الله الموسوي: 11، 24، 29-30، 83
خوزستان (إيران): 140

-د-

داود أوغلو، أحمد: 14، 16، 57، 93، 116
الدخل الفردي (تركيا): 70
الدخل القومي (تركيا): 71، 74
الدستور التركي: 13
دماوند (مدينة، إيران): 38
دمشق: 39، 148
دورة الملتقى الاقتصادي التركي (8: 2013: اسطنبول): 107

دول آسيا الوسطى: 56، 86، 100-104
دول الاتحاد الأوروبي: 56
الدول الإسلامية: 32، 58، 112
الدول الأوروبية: 123، 150
دول الخليج العربية: 42، 107، 129
دول الشرق الأوسط: 56
دول شمال أفريقيا: 105
دول الربيع العربي: 73، 105-106
دول القوقاز الإسلامي: 56
دول مجموعة بريكس: 77
دول المشرق الإسلامي: 112
الدول النامية: 25، 77، 87
الدولة الصفوية: 78
الدولة العثمانية: 58، 78، 80، 112
الديمقراطية: 13، 15، 128، 138

-ذ-

الذهب التركي: 136

-ر-

الرأي العام العالمي: 120، 125
رجوي، مسعود: 33
روحاني، حسن: 39
روسيا: 32-33، 35-37، 58، 60-63، 69-70، 121-123، 131، 141، 148، 151-153

-ز-

زيمبابوي: 98-99

-س-

السعودية: 9، 12، 31، 40، 42، 107، 137
السفارة الإسرائيلية (إيران): 12
السفارة التركية (الصومال): 95
السفارة الفلسطينية (إيران): 12
سلفي، عبد القادر: 142

سليم ياوز الأول (السلطان، 1512-1520): 78
سليمان القانوني (السلطان): 79
سليماني، قاسم: 142، 144
سورية: 12، 16، 39-40، 81، 90-92، 105، 113، 127، 131، 137، 139-141، 143-144، 157
السوق الإيرانية: 83
السوق السوداء: 31
سولهايم، إريك: 74
السياحة في تركيا: 74-76
السياسة الخارجية الأميركية: 56
السياسة الخارجية الإيرانية: 29، 102، 149
السياسة الخارجية التركية: 53-54، 64، 88، 112، 138، 148-149، 151
السياسة الدولية: 55
السياسة النووية (إيران): 32-33

-ش-

الشرعية الدولية: 31
الشرق الأوسط: 9، 12-14، 19، 24، 26-27، 31-32، 45، 49، 53، 55-58، 71، 76، 80، 82، 92-93، 104، 118-119، 121، 128، 132، 149
الشرق الأوسط الجديد: 11
الشركات التركية: 49، 89، 120، 156
شركة توركسيل (تركيا): 89
شركة روسوبورن إكسبورت للأسلحة: 62
شمشك، مهمت: 107

-ص-

الصادرات التركية: 120، 133-135
صالحي، علي أكبر: 126

صحيفة جمهوري إسلامي (إيران): 87

صحيفة حريت (تركيا): 84

صحيفة زمان (تركيا): 143

صحيفة كيهان (إيران): 136

صحيفة ميلليت (تركيا): 144

صحيفة يني شفق (تركيا): 142

الصراع العربي - الإسرائيلي: 10، 12

صندوق التنمية الأفريقي: 96

صندوق النقد الدولي: 64

الصراع العثماني - الصفوي: 77

الصواريخ البالستية: 62

الصومال: 74، 95-96، 98، 138

الصين: 30، 32-33، 37، 60-61، 69-70، 77، 100، 151-153

-ط-

طاجكستان: 100، 102، 152-153

الطاقة: 26، 89

الطاقة البديلة: 121

الطاقة النووية: 26-28، 98، 114، 120-122

الطاقة النووية السلمية: 121

طالباني، جلال: 106

طائب، مهدي: 140

الطائفة العلوية (تركيا): 142

انظر أيضًا الأقلية العلوية في تركيا

طهماسب (الشاه): 79

-ع-

العدالة الاجتماعية: 10

العراق: 9-12، 31، 40، 69، 80-83، 88، 105-106، 121، 131، 139-140، 154، 156

العقوبات الاقتصادية على إيران: 39، 41، 68، 116، 154

العقوبات الأميركية على إيران: 37، 40

العقوبات الدولية على إيران: 45، 48-49، 61، 63، 115، 119، 127، 155

العقوبات العسكرية على إيران: 154

العقوبات الغربية على إيران: 40، 104، 109، 116، 135، 136، 156

العلاقات الاقتصادية التركية - الأفريقية: 96

العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية: 89،

العلاقات الإيرانية - الجورجية: 103

العلاقات التجارية التركية - الإيرانية: 135

العلاقات التركية - الإسرائيلية: 15، 73، 88-89

العلاقات التركية - الأفريقية: 96-97، 112

العلاقات التركية - الأميركية: 115

العلاقات التركية - الإيرانية: 113، 128، 132، 136، 147، 149، 157

العلاقات التركية - الشرق أوسطية: 107

العلاقات الروسية - التركية: 153

العلمانية: 13، 15، 73، 82، 84، 138

العلمانية السياسية: 16

عملية السلام بين العرب وإسرائيل: 10، 12، 16

-غ-

الغاز الإيراني: 103، 132

الغاز الطبيعي: 12، 26، 67، 85، 92، 120-121، 132، 134-136

غول، عبد الله: 117

-ف-

فاعلية «يوم أفريقيا» في تركيا (25 أيار/مايو من كل عام): 95

الفتنة العلوية - السنية في تركيا: 143
فرانكل، جوزف: 110
فرنسا: 28، 31، 33-36، 69، 75
فريدمان، جورج: 58
الفساد: 67
الفصائل الفلسطينية: 105
فلسطين: 79، 105، 138
فنزويلا: 37
فيينا: 79

-ق-

قاعدة إنجرليك الجوية الأميركية (تركيا): 61، 120، 157
قانون العقوبات الأميركي على إيران: 85
القبارصة الأتراك: 17
قبرص: 14
القدرات العسكرية الإيرانية: 30
قرغيزستان: 75، 100-101، 152-153
قره يلان، مراد: 144
القضية الفلسطينية: 16، 105، 108
قطر: 137
قطاع الطاقة (إيران): 85
قم (مدينة، إيران): 142
قمة الاتحاد الأفريقي (10: 2008: أديس أبابا): 94
قمة التعاون التركية - الأفريقية (1: 2008: اسطنبول): 94
القنبلة الباكستانية - الإسلامية: 32
قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال: 95-96
القوة الخشنة: 59
القوة الناعمة: 72، 119
القوقاز: 14، 55، 99،58- 102، 121، 133
قوى 14 آذار (لبنان): 141
القوى العسكرية الإيرانية: 33

قيم الحضارة الإسلامية: 57

القيم السياسية: 111

القيم العلمانية: 57

-ك-

كاربـــاخ (إقليم، أذربيجـــان): 101، 103

كازاخستان: 32، 100-101، 152-153

كردستان: 141

الكلية التقانية (أمير آباد، إيران): 26

كمال، مصطفى (أتاتورك): 13، 80-83

كندا: 28

كوريا الجنوبية: 17، 69

كوريا الشمالية: 62

كيسنجر، هنري: 56

الكويت: 9، 12

-ل-

اللاجئون السوريون في تركيا: 139

لبنان: 12، 40، 105

اللغة التركية: 76، 97، 108

ليبيا: 11، 16

ليما (البيرو): 62

-م-

ماليزيا: 87

مبدأ نيكسون (1971): 23

المجتمع التركي: 81، 131، 142-143

المجتمع الــدولي: 47، 118، 154

مجلس الأمن القومي الأميركي: 27-28

مجلس الأمن القومي الإيراني: 90

مجلس الشـــورى الإســـلامي (إيران): 90

المجلـــس الوطنـــي للمقاومـــة الإيرانية: 33

مجموعة 5+1: 37، 46، 117

المجموعة الأوروبية: 13

مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية: 87
مجموعة شنغهاي الخماسية: 152-153
مجموعة فيينا: 36
محاربة الإرهاب: 130، 152
محاربة تجارة المخدرات: 152
محطات الطاقة النووية (أوروبا): 123
محطة آق كويو للطاقة النووية (تركيا): 123
المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري: 105
محمد رضا بهلوي ( الشاه): 23، 25-29، 81-82، 153
مرسي، محمد: 73، 107
مرسين (تركيا): 123
مركز خدمة أبحاث الكونغرس: 70
مركز ستراتفور للدراسات الأميركي: 58
المساعدات الاقتصادية: 64
المساعدات الإنسانية: 72-73
المساعدات التركية للصومال: 95
المسألة الكردية: 130-131
مسودة اتفاق فيينا (2009): 34-36
مشروع الذرّة من أجل السلام: 25
مشهد (مدينة، إيران): 103
المسلمون السنّة: 16، 78، 105
المسلمون الشيعة: 105، 141
مصادر الطاقة: 55، 57، 67
المصالح الاقتصادية الإيرانية: 37
المصالح الأميركية: 23
المصالح الإيرانية: 39، 124
المصالح التركية: 16-17، 112
المصالح العثمانية: 78

المصالح الغربية: 17، 23

مصر: 9، 27، 31، 79، 87، 91، 107، 139

المصرف المركزي الإيراني: 39

المصلحة القومية: 111

المصلحة الوطنية: 111، 113

مضيق البوسفور: 57

مضيق الدردنيل: 57

مضيق هرمز: 78

مطار الخميني الدولي: 89-90

مطلب الحكم الذاتي للأكراد في إيران وتركيا: 139، 148

معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (1968): 27، 114

معاهدة سعد أباد (1937): 80، 83

معاهدة الصداقة التركية - الإيرانية (1926): 80

معاهدة ويستفاليا (1648): 109

معركة جالديران (1514): 78، 80

معهد الإحصاء التركي: 75، 135

المغرب: 105

مفاعل آراك النووي (إيران): 41، 44، 47

مفاعل بوشهر النووي (إيران): 32-33، 35-36

مفاعل تموز النووي (العراق): 31

المفاعل النووي أمير آباد (إيران): 29

المفاعل النووي التركي: 123

المفاعلات النووية الأميركية: 28

المفاعلات النووية الإيرانية: 26

المفاوضات الإيرانية - الغربية (2013: جنيف): 38

مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية: 44، 48، 155

المقاومة الفلسطينية: 108

مقديشو: 95
المكسيك: 70
ملاطيا (مدينة، تركيا): 62، 157
ملتقى الحوار العربي - التركي: 108
المناورات التركية - الإسرائيلية - الأميركية (1997): 87
المنشآت النووية الإيرانية: 32، 43، 127
المنشآت النووية العراقية: 31
منشأة فردو النووية (إيران): 37، 43-44، 47
منشأة نطنز النووية (إيران): 43، 46-47
المنظمات الإقليمية: 59
المنظمات الدولية: 59، 97
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO): 75
منظمة التحرير الفلسطينية: 10
منظمة التعاون الإسلامي: 73
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): 64، 74
- لجنة المساعدة الإنمائية (نادي الأثرياء): 74
منظمة الطاقة الذرية الإيرانية: 27، 126
منظمة المعاهدة المركزية (CENTO): 81-82،
منظومة الدرع الصاروخية الأطلسية: 136
منظومة الدفاع الجوي (تركيا): 63
منغوليا: 101، 152
المواقع النووية الإيرانية السرية: 34
مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نموًا (4: 2011: اسطنبول): 96
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (1991: مدريد): 10
مورغنتاو، هانز: 110

مؤسسة تايمز هاير إدجيوكيشن: 77
موسكو: 152
موغابي، روبرت: 99
موقع «منجم الشـرق» النووي (إيران): 38
ميانمار: 91
ميدان تقسيم (تركيا): 90
ميزان القوى: 24، 59
ميزان القوى الاقتصادية: 66

-ن-

ناي، جوزف: 72
النخب السياسية: 111
النخب السياسية العربية: 73
النخبة الحاكمة (تركيا): 113
نطنز (بلدة، إيران): 34
النظام أحادي القطبية: 9
النظام الإقليمي العربي: 9، 12، 108
النظام الثيوقراطي (إيران): 88
النظام السوري: 136، 138-139، 141-142، 157
النظام السياسي الإيراني: 15، 19، 82-84، 88، 90، 141، 145، 148، 157
النظام السياسي التركي: 19، 82، 88، 113، 138، 150
النظام العالمي الجديد:9
النظام العلماني (تركيا): 88
النظرية الواقعية: 110-111
النفط: 12، 23 ، 26، 31، 67، 86، 98، 120-121
النفط الإيراني: 40، 104، 107
النفط التركماني: 103
نفط دول آسيا الوسطى: 102
النفوذ الأميركي: 24
النفوذ الإيرانـي: 90، 106، 140-141، 150
النفوذ التركي: 90، 97، 119، 141
النفوذ الخليجي: 143

النفوذ الروسي: 99-100

النفوذ السني (العراق): 141

النفوذ الشيعي (العراق): 141

نوشترلاين، دونالد: 110-112

نيجيريا: 87

نيكسون، ريتشارد: 23

نيكيري، جيفت شيما: 98

-هـ-

الهرسك: 138

هرمزلو، إرشاد: 109

الهند: 30، 69-70، 152

هنتنغتون، صامويل: 57

-و-

الواردات التركية: 133-134

واردات الطاقة التركية: 135

واشنطن: 24، 28، 79، 128، 133

وثيقة السياسة الأفريقية (1998): 94

وسائل الإعلام (تركيا): 84

الوقود النووي: 34، 36، 44، 47-48، 116، 122-123

وكالة الاستخبارات الإيرانية: 33

وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية: 64

الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي (TIKA): 96

الوكالة الدولية للطاقة الذرية: 28، 34، 36، 41، 43-44، 46، 48، 114، 116-117، 126

وكالة ستاندرد أند بوز للتصنيفات الائتمانية: 71

وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية: 71

وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية: 71

الولايات المتحدة الأميركية: 9، 11، 17، 23-31، 33، 36، 40، 42، 45، 48، 56-57، 59، 61، 69،

71، 73، 76، 79، 81-
82، 85، 87-88، 105،
114، 124-125، 143،
150، 154

ولاية الفقيه: 29، 153

-ي-

اليابان: 60، 69، 71، 121-
122، 148

يلدريم، أوميت: 117

يلديز، تانير: 122

اليمن: 40، 141

اليورانيوم: 44، 98، 116

اليونان:14